معجزة اقتصادية
المعجزة الاقتصادية هي مصطلح اقتصادي غير رسمي يستخدم عادة للإشارة إلى فترة من التطور الاقتصادي الدراماتيكي غير المتوقع بشكل كامل أو قوي بشكل غير متوقع. وقد استخدم هذا المصطلح لوصف فترات في التاريخ الحديث لعدد من البلدان ، وغالبا ما تكون تلك التي تشهد طفرة اقتصادية ، أو وصفها بأنها اقتصاد النمور .

محتويات
1 الفترة الحديثة المبكرة
2 ما بعد الحرب العالمية الثانية
3 في وقت لاحق
4 مزيد من القراءة
الفترة الحديثة المبكرة
الإعجاز الاقتصادي الهولندي في القرن السابع عشر (اقتصاد الجمهورية الهولندية في عصرها الذهبي) ، الذي يعتبره الكثيرون في كثير من الأحيان أول معجزة اقتصادية حديثة
ما بعد الحرب العالمية الثانية
انظر التوسع الاقتصادي ما بعد الحرب العالمية الثانية .

المعجزة الاقتصادية اليابانية (1945-1990 c.)
Trente Glorieuses (فرنسا ، 1945-1975)
السنوات القياسية (السويد ، 1947-1974)
Wirtschaftswunder (ألمانيا الغربية والنمسا ، من 1950 إلى 1970)
معجزة مكسيكية (من 1940 إلى 1970) (مصطلح لا يستخدمه الاقتصاديون)
المعجزة الاقتصادية البلجيكية (1945-1948)
الإعجاز الاقتصادي اليوناني (1950-1973)
المعجزة الاقتصادية الإيطالية (1950-1973)
لاحقا
معجزة إسبانية (1959-1974)
أربعة نمور آسيوية (كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة ، من 1960 إلى 1990)
معجزة على نهر هان (كوريا الجنوبية ، ج. 1962-1997)
تايوان ميراكل (1961-2012)
Tiger Cub Economies (إندونيسيا وماليزيا وتايلاند والفلبين وفيتنام)
المعجزة البرازيلية (1968-1973)
الازدهار الاقتصادي الصيني (1978 - حتى الآن)
معجزة شيلي (من 1970 حتى الآن)
جي مي (فيتنام ، 1986 حتى الآن)
ماساتشوستس ميراكل (1980 م)
النمور الأناضول (بعض المدن التركية ، ج. 1980)
نمر الخليج (مدينة دبي ، من 1990 إلى 2008)
الازدهار الاقتصادي الهندي (1991 - حتى الآن)
سلتيك تايجر (ايرلندا ، سي. 1995-2007)
نمر البلطيق (إستونيا ، لاتفيا ، أو ليتوانيا ، 2000-2007)
تاترا تايجر (سلوفاكيا ، 2002-2007)

ما بعد الاستقلال
كانت التنمية الاقتصادية في ماليزيا رائعة ، بالنظر إلى بداياتها المضطربة في أوائل الستينات والأقسام العرقية الموروثة من قرون من التنمية الاقتصادية المجزأة. [3]

في s1970 ، بدأت ماليزيا في تقليد الاقتصادات الأربع الآسيوي النمور (كوريا الجنوبية ، تايوان ، مستعمرة التاج البريطاني في هونج كونج ، وسنغافورة) والتزمت بالانتقال من الاعتماد على التعدين والزراعة إلى اقتصاد يعتمد أكثر على التصنيع. في السبعينيات ، بدأ الاقتصاد الماليزي القائم على التعدين والزراعة في التحول نحو اقتصاد متعدد القطاعات. منذ الثمانينات ، قاد القطاع الصناعي نمو ماليزيا. لعبت مستويات عالية من الاستثمار دورا هاما في هذا. [1] مع الاستثمار الياباني ، ازدهرت الصناعات الثقيلة ، وفي غضون سنوات ، أصبحت الصادرات الماليزية المحرك الأساسي للنمو في البلاد. حققت ماليزيا باستمرار نموًا في إجمالي الناتج المحلي بأكثر من 7? مع انخفاض التضخم في الثمانينيات والتسعينيات. [4]

كان التخطيط المركزي عاملاً رئيسياً في الاقتصاد الماليزي ، حيث كان الإنفاق الحكومي يستخدم في الغالب لتحفيز الاقتصاد. منذ عام 1955 ، مع بدء الخطة الخمسية الماليزية الأولى ، استخدمت الحكومة هذه الخطط للتدخل في الاقتصاد لتحقيق أهداف مثل إعادة توزيع الثروة والاستثمار في مشاريع البنية التحتية ، على سبيل المثال. [5]

تراث النظام الاستعماري البريطاني هو تقسيم الماليزيين إلى ثلاث مجموعات وفقًا للعرق. وتركز الملايو في قراهم التقليدية ، مع التركيز بشكل رئيسي على الأنشطة الزراعية ، بينما سيطر الصينيون على التجارة الماليزية. وقد تولى الهنود المتعلمون أدواراً مهنية مثل أدوار المحامين أو الأطباء ، في حين عمل الأقل استفادةً في المزارع. [6] [7] تطورت الشركات الصينية في ماليزيا كجزء من شبكة أكبر من الخيزران ، وهي شبكة من الشركات الصينية في الخارج تعمل في أسواق جنوب شرق آسيا التي تتشارك في الروابط العائلية والثقافية المشتركة. [8] لجنة ريد التي صاغت الدستور الماليزي قدمت حكما لاتخاذ إجراءات إيجابية محدودة من خلال المادة 153 ، التي أعطت امتيازات خاصة لماليزيا ، مثل 60? من الدخول للجامعة (الكوتا). ومع ذلك ، بعد أحداث الشغب العنصري التي وقعت في 13 مايو / أيار في العاصمة الفيدرالية كوالالمبور ، شرعت الحكومة في برامج أكثر عدوانية تهدف إلى تأسيس طبقة من رجال الأعمال الماليين من خلال التدخل المباشر في الاقتصاد ، بهدف التخفيف من حدة الفقر. وقد تم ذلك مع السياسة الاقتصادية الجديدة المثيرة للجدل (9] .(NEP] كان هدفها الرئيسي هو القضاء على ارتباط العرق بالوظيفة الاقتصادية ، وكانت الخطة الخمسية الأولى للبدء في تنفيذ خطة العمل الوطنية هي خطة ماليزيا الثانية . كان نجاح أو فشل السياسة الاقتصادية الوطنية موضع جدل كبير ، رغم أنه تقاعد رسمي في عام 1990 واستعيض عنه بسياسة التنمية الوطنية (NDP). نما الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد 31 ? في الستينات و 358 ? في السبعينات ، ولكن هذا غير مستدام وتراجع النمو بشكل حاد إلى 36 ? في الثمانينات. ارتفعت مرة أخرى إلى 59 ? في التسعينيات بقيادة الصناعات الموجهة للتصدير في المقام الأول. [10] حدثت هذه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بسبب التحول من الاقتصاد التقليدي القائم على الزراعة والموارد إلى اقتصاد قائم على السلع المصنعة. من عام 1988 إلى عام 1996 ، توسع اقتصاد ماليزيا بنسبة 8 في المائة ، وهو ثاني أسرع اقتصاد بعد الصين ، مما أدى إلى إنتاج سلع مصنّعة مثل الرقاقات الدقيقة وأشباه الموصلات بنسبة 80 في المائة من الصادرات. تضاعف نصيب الفرد من الدخل من عام 1990 إلى عام 1996. وزادت مشاريع البنية التحتية بشكل كبير في هذا الوقت. نظرت دول أخرى إلى ماليزيا في ذلك الوقت كمثال للإصلاح الاقتصادي. [11]

انخفض معدل الفقر في ماليزيا بشكل كبير على مر السنين. ومع ذلك ، فقد شكك النقاد في هبوطها المتهور ، الذين أشاروا إلى أن خط الفقر تم رسمه على مستوى منخفض بشكل غير معقول. [12] أدى الازدهار الاقتصادي السريع إلى العديد من مشكلات العرض. سرعان ما نتج عن نقص العمالة تدفق ملايين العمال الأجانب ، والعديد منهم غير قانوني. بدأت PLCs الغنية النقدية والمصارف من البنوك حريصة على الاستفادة من التنمية المتزايدة والسريعة مشاريع البنية التحتية الكبيرة.

اقتصاد النمور
اتجاه الاقتصاد الكلي
هذا هو الرسم البياني لاتجاه الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا بأسعار السوق [13] المقدرة من قبل صندوق النقد الدولي مع أرقام الملايين من الرينجيت الماليزي.

بحلول عام 1999 ، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي قد بلغ 3.238 دولار. لعبت الاستثمارات الأجنبية والمحلية الجديدة دورا هاما في تحول اقتصاد ماليزيا. نما التصنيع من 13.9 ? من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1970 إلى 30 ? في عام 1999 ، في حين أن الزراعة والتعدين التي شكلت مجتمعة 42.7 ? من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1970 ، انخفضت إلى 9.3 ? و 7.3 ? على التوالي ، في عام 1999. شكلت التصنيع ل 30 ? من الناتج المحلي الإجمالي (1999). المنتجات الرئيسية تشمل المكونات الإلكترونية - ماليزيا هي واحدة من أكبر الدول المصدرة لأجهزة أشباه الموصلات في العالم - الأجهزة الكهربائية والأجهزة المنزلية.

خلال الفترة نفسها ، حاولت الحكومة القضاء على الفقر من خلال برنامج مثير للجدل قائم على أساس العرق يسمى السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP). تأسست لأول مرة في عام 1971 في أعقاب أعمال الشغب العنصرية ، المعروفة في ماليزيا باسم حادثة 13 مايو ، سعت إلى القضاء على الفقر ووضع حد للكشف عن وظيفة اقتصادية مع العرق. على وجه الخصوص ، تم تصميمه لتحسين توزيع الثروة بين سكان البلاد. انتهت السياسة الاقتصادية الوطنية رسميا في عام 1991 ، ومع ذلك ، فإن الكثير منها لا يزال ساريا من خلال السياسات الحكومية الأخرى.

أدى تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى تداول مؤشر KLSE المركب فوق 1300 في عام 1994 وتداول رينغيت فوق 2.5 في عام 1997. في أوقات مختلفة كان KLSE أكثر البورصات نشاطًا في العالم ، مع تجاوز حجم التداول حتى بورصة نيويورك . وبلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في البورصة في ماليزيا 181،236 مليون دولار في عام 2005 من قبل البنك الدولي . [14]

بعض المشاريع الأكثر وضوحا من تلك الفترة هي بوتراجايا ، وهو مطار دولي جديد (مطار كوالالمبور الدولي) ، وسد كهرومائي (سد باكون) ، وبرج بترونas ، وممر الوسائط المتعددة سوبر كوريدور . وتشمل المقترحات التي ألغيت في نهاية المطاف جسر سومطرة- ماليزيا الذي يبلغ طوله 95 كم (وهو أطول طريق في العالم) ، وميناء ميغا الدولي للبحر والجوي على الأراضي المستصلحة في كيداه (كان سيصبح الأكبر في العالم) ومدينة كيه إل لينير (كان من الممكن أطول مركز تسوق في العالم وأول مدينة في العالم مبنية فوق النهر).

وأثيرت مخاوف في ذلك الوقت بشأن استدامة النمو السريع والحساب الجاري المتضخم. وكان الرأي السائد السائد في ذلك الوقت هو أن العجز كان مؤقتا وسوف ينعكس بمجرد أن تبدأ المعدات المستوردة في الإنتاج للتصدير. وعلى الرغم من ذلك ، تم اتخاذ تدابير لتخفيف النمو خاصةً عندما هددت بالحصول على حرارة مضاعفة. وكان الهدف الرئيسي هو أسعار الأصول ، وتم تشديد القيود على الملكية الأجنبية للأصول المحلية. كما تم تغطية تعرض البنوك المحلية للقروض العقارية بنسبة 20 ?.

وكما كان متوقعًا على نطاق واسع ، فقد انخفض عجز الحساب الجاري بثبات من سنة إلى أخرى من 9? إلى 5? من الناتج المحلي الإجمالي.

تمتلك ماليزيا أكبر مخزون عمليات للروبوتات الصناعية في العالم الإسلامي . [15]

تجاوزت سوق رأس المال الماليزي عتبة RM2 تريليون للمرة الأولى في نهاية عام 2010. حقق سوق رأس المال معدل نمو سنوي مركب بنسبة 11? من RM717bil في عام 2000 بسبب التوسع الاقتصادي السريع والرقابة التنظيمية القوية التي عززت ثقة المستثمرين في سوق رأس المال الماليزي. [16]

الأزمة المالية الآسيوية والانتعاش
مزيد من المعلومات: الأزمة المالية الآسيوية
كان من أهم الأحداث في تاريخ الاقتصاد الماليزي الأزمة المالية الآسيوية ، والتي تسببت في انكماش الناتج المحلي الإجمالي الماليزي من 100.8 مليار دولار في عام 1996 إلى 72.2 مليار دولار في عام 1998. لم ينتعج الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الماليزي إلى مستويات 1996 حتى عام 2003. [17]

شهد عام 1997 تغيرات جذرية في ماليزيا. كانت هناك عمليات بيع قصيرة الأجل للعملة الماليزية ، وهو الرينجت . انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل ينذر بالخطر ، ومع تدفق رأس المال إلى خارج البلاد ،

انخفضت قيمة رينجت من 2.50 رينغيت ماليزي لكل دولار ، في وقت واحد ، 4.80 رينغيت ماليزي لكل دولار. وانخفض مؤشر بورصة كوالا لمبور المركب من حوالي 1300 إلى ما يقرب من 400 نقطة في بضعة أسابيع قصيرة. بعد الإقالة المثيرة للجدل لوزير المالية أنور إبراهيم ، تم تشكيل مجلس وطني للعمل الاقتصادي للتعامل مع الأزمة المالية. فرض بنك نيجارا ضوابط رأس المال وربط الرينغيت الماليزي بسعر 3.80 مقابل الدولار الأمريكي. بالإضافة إلى ذلك ، فقد أوقفت بشكل كامل تداول عدادات CLOB (دفتر أوامر الحد المركزي) ، إلى أجل غير مسمى بتجميد ما قيمته حوالي 4.47 مليار دولار أمريكي من الأسهم وتؤثر على 172،000 مستثمر ، معظمهم من السنغافوريين. [18] [19] [20]

رفضت ماليزيا حزم المساعدات الاقتصادية من صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي ، بخلاف البلدان الأخرى المتضررة من الأزمة. من خلال رفض المساعدات ومن ثم الشروط المرتبطة بها من صندوق النقد الدولي ، لم تتأثر ماليزيا بنفس الدرجة في الأزمة المالية الآسيوية مثل إندونيسيا وتايلاند والفلبين.

وبغض النظر عن ذلك ، عانى الناتج المحلي الإجمالي من انكماش حاد بنسبة 7.5؟ في عام 1998. ومع ذلك ، فقد انتعش بنسبة 5.6؟ في عام 1999.

ولإعادة تنشيط الاقتصاد ، تم إنفاق الإنفاق الحكومي الضخم ، وسجلت ماليزيا باستمرار عجزا في الميزانية في السنوات التالية. وقد قاد الانتعاش الاقتصادي النمو القوي في الصادرات ، خاصة في مجال الإلكترونيات والمنتجات الكهربائية ، إلى الولايات المتحدة ، الشريك التجاري والاستثماري الرئيسي لماليزيا. بقيت الضغوط التضخمية حميدة ، ونتيجة لذلك ، تمكن بنك نيغارا ماليزيا ، البنك المركزي ، من اتباع سياسة سعر فائدة منخفضة. انتعش الاقتصاد الماليزي من الأزمة المالية الآسيوية عام 1997 في وقت أقرب من البلدان المجاورة ، ومنذ ذلك الحين انتعش إلى مستويات من فترة ما قبل الأزمة مع الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد من 14800 دولار. [21] [22]

تم التخلي عن سعر الصرف الثابت في 21 يوليو 2005 لصالح نظام عائم مدارة في غضون ساعة من إعلان الصين عن نفس الخطوة. [23] وفي الأسبوع نفسه ، تعزز رينجت بنسبة بالمائة مقابل العملات الرئيسية المختلفة وكان من المتوقع أن يقدّر المزيد.

في سبتمبر 2005 ، حذر السير هوارد جيه. ديفيز ، مدير مدرسة لندن للاقتصاد ، في اجتماع عقد في كوالالمبور ، المسؤولين الماليزيين من أنه إذا أرادوا سوق رأسمالية مرنة ، فإن عليهم رفع الحظر المفروض على البيع على المكشوف. تأثير خلال الأزمة. في مارس 2006 ، أزالت ماليزيا الحظر المفروض على البيع على المكشوف. [24] من المثير للاهتمام ملاحظة أن بعض التدابير التي اتخذتها الحكومة الماليزية ردا على الأزمة الآسيوية ، مثل حظر البيع على المكشوف ، قد تم تبنيها بسرعة من قبل الدول التي كانت تنتقد في السابق للاستجابة الماليزية.

وبغض النظر عن ادعاءات السبب والنتيجة ، تزامن تجدد الاقتصاد أيضا مع الإنفاق الحكومي الضخم وعجز الميزانية في السنوات التي أعقبت الأزمة. في وقت لاحق ، تتمتع ماليزيا بانتعاش اقتصادي أسرع مقارنة بجيرانها. لقد تعافى البلد إلى مستويات حقبة ما قبل الأزمة - على سبيل المثال ، وصل مؤشر KLCI المركب إلى 1،896 في عام 2014 ، وهو أعلى بكثير من رقم سجل ما قبل الأزمة البالغ 1275 في عام 1993. في حين أن وتيرة التنمية اليوم ليست بالسرعة ذاتها. ، ينظر إليها على أنها أكثر استدامة. ماليزيا هي أكبر مركز مالي ومالي إسلامي في العالم. [25]

خرجت إسبانيا من الحرب الأهلية بمشاكل اقتصادية هائلة. فقد تم محو احتياطيات الذهب والعملة الأجنبية ، وقد أدى الدمار الهائل للحرب إلى خفض القدرة الإنتاجية لكل من الصناعة والزراعة . لمضاعفة هذه الصعوبات ، حتى لو كان هناك حاجة إلى شراء الواردات ، فإن اندلاع الحرب العالمية الثانية جعل العديد من الإمدادات المطلوبة غير متوفرة. لم تحسن نهاية الحرب محنة أسبانيا بسبب النقص العالمي اللاحق في المواد الخام والمنتجات الصناعية وقت السلم. واجه جيران أسبانيا الأوروبيون مشاكل إعادة بناء هائلة بعد الحرب خاصة بهم ، وبسبب إدراكهم أن النصر القومي في الحرب الأهلية الإسبانية قد تحقق بمساعدة أدولف هتلر وبينيتو موسوليني ، لم يكن لديهم أي ميل لإدراج إسبانيا في أي برامج انتعاش متعددة الأطراف أو التجارة. لمدة عقد من الزمن بعد نهاية الحرب الأهلية في عام 1939 ، بقي الاقتصاد المحطم والمعزول في حالة من الكساد الشديد.

لم يُدعى لإسبانيا ، وهو منبوذ دولي لإنحيازها المؤيد للمحور خلال الحرب العالمية الثانية ، للانضمام إلى خطة مارشال . سعى نظام فرانسيسكو فرانكو إلى توفير رفاهية أسبانيا من خلال تبني سياسة الاكتفاء الذاتي الاقتصادي. Autarky لم يكن مجرد رد فعل على العزلة الدولية ؛ كما تم تجذيرها في أكثر من نصف قرن من التأييد من جماعات الضغط الاقتصادي المحلي. علاوة على ذلك ، من عام 1939 حتى عام 1945 ، خشي قادة الجيش الأسباني بشكل حقيقي من غزو الحلفاء لشبه الجزيرة ، وبالتالي ، سعى إلى تجنب الاعتماد المفرط على الأسلحة الأجنبية.

مع خراب الحرب والعزلة التجارية ، كانت إسبانيا أكثر تخلفًا اقتصاديًا في أربعينيات القرن الماضي مما كانت عليه قبل عقد من الزمان. ارتفع التضخم ، وتعثرت إعادة البناء الاقتصادي ، وكان الغذاء نادرة ، وفي بعض السنوات سجلت إسبانيا معدلات نمو سلبية. بحلول أوائل خمسينيات القرن العشرين ، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالكاد 40? من المتوسط ??لدول أوروبا الغربية. ثم ، بعد عقد من الركود الاقتصادي ، وثلاثة أضعاف الأسعار ، ونمو السوق السوداء ، والحرمان على نطاق واسع ، بدأ التحسن التدريجي يحدث. اتخذ النظام خطواته الأولى المتعثرة للتخلي عن مطالبه بالاكتفاء الذاتي وتجاه تحول النظام الاقتصادي في إسبانيا. تم استعادة مستويات الإنتاج الصناعي قبل الحرب الأهلية في أوائل الخمسينات ، على الرغم من أن الإنتاج الزراعي ظل أقل من مستويات ما قبل الحرب حتى عام 1958.

وجاء الزخم الإضافي للتحرير الاقتصادي من توقيع اتفاقية السلام المتبادل في سبتمبر 1953 ، ميثاق مدريد ، بين الولايات المتحدة وإسبانيا. ومقابل السماح بإنشاء قواعد عسكرية للولايات المتحدة في الأراضي الإسبانية ، قدمت إدارة الرئيس دوايت د. أيزنهاور مساعدة اقتصادية كبيرة لنظام فرانكو. تدفق أكثر من مليار دولار من المساعدات الاقتصادية إلى إسبانيا خلال ما تبقى من العقد نتيجة للاتفاق. بين 1953 و 1958 ، ارتفع الناتج القومي الإجمالي لإسبانيا (GNP) بنحو 5 ? سنويا.

تميزت السنوات من 1951 إلى 1956 بكثير من التقدم الاقتصادي ، ولكن تم تنفيذ إصلاحات الفترة بشكل غير منتظم ، وكانت سيئة التنسيق. كانت إحدى العوائق الكبيرة أمام عملية الإصلاح هي البيروقراطية الفاسدة وغير الكفؤة والمتضخمة. بحلول منتصف خمسينيات القرن العشرين ، استأنفت الدوامة التضخمية صعودها ، وانخفضت احتياطيات العملة الأجنبية التي كانت 58 مليون دولار في عام 1958 إلى 6 ملايين دولار في أواسط عام 1959. إن المطالب المتزايدة للطبقة المتوسطة الناشئة - والعدد المتزايد باستمرار من السائحين - لمرافق الحياة ، خاصة فيما يتعلق بالمعايير الغذائية الأعلى ، تفرض متطلبات كبيرة على المواد الغذائية المستوردة والكماليات. وفي الوقت نفسه ، تأخرت الصادرات ، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى ارتفاع الطلب المحلي والقيود المؤسسية على التجارة الخارجية. انخفض سعر البيزيتا إلى أدنى مستوى له على الإطلاق في السوق السوداء ، وارتفعت التزامات العملة الأجنبية لإسبانيا إلى ما يقرب من 60 مليون دولار.

جرت مناظرة داخل النظام حول استراتيجيات تخليص البلاد من مأزقها الاقتصادي ، واختارت فرانكو أخيراً لصالح مجموعة من النيوليبراليين . وشملت المجموعة مصرفيين ، ومديرين تنفيذيين في الصناعة ، وبعض الاقتصاديين الأكاديميين ، وأعضاء منظمة الكاثوليكية الرومانية ، Opus Dei .

خلال الفترة 1957-1959 ، التي عرفت باسم سنوات ما قبل الاستقرار ، امتنع المخططون الاقتصاديون عن اتخاذ تدابير تدريجية مثل الوقف المعتدل المضاد للتضخم والزيادات في روابط إسبانيا بالاقتصاد العالمي. ومع ذلك ، أجبرهم مزيج من التطورات الخارجية والأزمة الاقتصادية المحلية المتفاقمة بشكل متزايد على الدخول في تغييرات بعيدة المدى.

مع ظهور الحاجة إلى تغيير في السياسة الاقتصادية في أواخر الخمسينات ، أدى إصلاح مجلس الوزراء في فبراير 1957 إلى جمع من الوزارات الرئيسية إلى مجموعة من الرجال الأصغر سنا ، وكان معظمهم يمتلكون التدريب والخبرة الاقتصادية. وأعقب ذلك إعادة التنظيم بسرعة إنشاء لجنة للشؤون الاقتصادية ومكتب التنسيق والتخطيط الاقتصادي تحت رئاسة الوزراء.

مثل هذه التغييرات الإدارية كانت خطوات مهمة في القضاء على الخصومات المزمنة التي كانت موجودة بين الوزارات الاقتصادية. وتبع ذلك إصلاحات أخرى ، أهمها اعتماد نظام ضرائب الشركات الذي يتطلب اتحاد كل قطاع صناعي لتخصيص حصة مناسبة من التقييم الضريبي للصناعة بأكملها لكل شركة عضو. ونتيجة لذلك ، أصبح التهرب الضريبي المزمن أكثر صعوبة ، وارتفعت عائدات تحصيل الضرائب بشكل حاد. إلى جانب القيود المفروضة على الإنفاق الحكومي ، أحدث هذا الإصلاح في عام 1958 أول فائض حكومي خلال سنوات عديدة.

كانت هناك حاجة إلى المزيد من العلاجات الجذرية مع ازدياد حدة عزلة إسبانيا عن بقية أوروبا الغربية. كانت الدول المجاورة في طور إنشاء الاتحاد الأوروبي والجمعية الأوروبية للتجارة الحرة (EFTA - انظر المسرد). في عملية تحرير التجارة بين أعضائها ، وجدت هذه المنظمات صعوبة في إقامة علاقات اقتصادية مع الدول المتشبثة بالحصص التجارية والاتفاقات الثنائية ، مثل إسبانيا.

"معجزة الاسبانية"
لم تكن العضوية الإسبانية في هذه المجموعات ممكنة من الناحية السياسية ، لكن إسبانيا دعيت للانضمام إلى عدد من المؤسسات الدولية الأخرى. في يناير 1958 ، أصبحت إسبانيا عضواً مشاركاً في منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (OEEC) ، التي أصبحت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في سبتمبر 1961. في عام 1959 ، انضمت إسبانيا إلى صندوق النقد الدولي (صندوق النقد الدولي).) والبنك الدولي . أصبحت هذه الهيئات على الفور متورطة في مساعدة إسبانيا على التخلي عن الممارسات التجارية التلقائية التي جلبت احتياطياتها إلى مستويات منخفضة كهذه والتي كانت تعزل اقتصادها عن بقية أوروبا.

في ديسمبر 1958 ، بعد سبعة أشهر من الإعداد والصياغة ، بمساعدة من صندوق النقد الدولي ، كشفت إسبانيا عن خطة تحقيق الاستقرار في 30 يونيو 1959. كانت أهداف الخطة ذات شقين: اتخاذ الإجراءات المالية والنقدية اللازمة للحد من الطلب واحتواء التضخم ، بينما ، في الوقت نفسه ، تحرير التجارة الخارجية وتشجيع الاستثمار الأجنبي. كان التأثير الأولي للخطة الانكماشية والانكماشية ، مما أدى إلى انخفاض الدخل الحقيقي وزيادة البطالة خلال عامها الأول. أدى الركود الاقتصادي الناتج وانخفاض الأجور ما يقرب من 500000 عامل أسباني للهجرة بحثًا عن فرص عمل أفضل في بلدان أوروبا الغربية الأخرى. ومع ذلك ، تم تحقيق أهدافه الرئيسية. وقد مكنت هذه الخطة إسبانيا من تجنب تعليق مدفوعاتها في الخارج للمصارف الأجنبية التي تحتفظ بالعملة الإسبانية ، وبحلول نهاية عام 1959 ، أظهر حساب العملات الأجنبية لإسبانيا فائضاً بقيمة 100 مليون دولار. نما استثمار رأس المال الأجنبي سبعة أضعاف بين 1958 و 1960 ، وبدأ التدفق السنوي للسائحين في الارتفاع بسرعة ، مما جلب العملات الأجنبية التي تشتد الحاجة إليها للغاية على طول التحويلات من العمال الاسبان في الخارج.

وبما أن هذه التطورات حوّلت البنية الاقتصادية لأسبانيا إلى هيكل يشبه إلى حد بعيد اقتصاد السوق الحر ، دخلت البلاد في أكبر دورة من التصنيع والازدهار التي عرفتها. حصلت المساعدات الخارجية على 75 مليون دولار من حقوق السحب من صندوق النقد الدولي ، و 100 مليون دولار في ائتمانات OEEC ، و 70 مليون دولار أمريكي من القروض التجارية من بنك Chase Manhattan وبنك National City Bank الأول ، و 30 مليون دولار أمريكي من بنك التصدير والاستيراد. من الولايات المتحدة ، والأموال من برامج المعونة الأمريكية. وبلغ إجمالي الدعم الأجنبي 420 مليون دولار. غير أن مواد التشحيم الرئيسية للتوسع الاقتصادي كانت تحويلات العملة الصعبة التي بلغت مليون عامل إسباني في الخارج ، والتي يقدر أنها تعادل 17.9? من إجمالي العجز التجاري من 1962 إلى 1971 ؛ الزيادة الهائلة في السياحة التي استقطبت أكثر من 20 مليون زائر سنوياً بحلول نهاية الستينيات ، وهو ما يمثل 9? من الناتج القومي الإجمالي. صناعة السيارات التي نمت بمعدل مركب مذهل من 21.7 ? سنويا من 1958 إلى 1972. الاستثمار الأجنبي المباشر ، الذي بين عامي 1960 و 1974 بلغ 7.6 مليار دولار أمريكي مثير للإعجاب. وجاء أكثر من 40? من هذا الاستثمار من الولايات المتحدة ، وجاء ما يقرب من 17? من سويسرا ، وكانت كل من جمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا تمثل أكثر من 10? بقليل. بحلول عام 1975 ، كان رأس المال الأجنبي يمثل نسبة 12.4? من إجمالي رأس المال المستثمر في أكبر 500 شركة صناعية في إسبانيا. أكثر أهمية من الحجم الحقيقي للاستثمار الأجنبي كان

الوصول الذي أعطته الشركات الإسبانية لتكنولوجيا حديثة. مليار دولار إضافية جاءت من مصادر أجنبية من خلال مجموعة متنوعة من القروض وأجهزة الائتمان.

سيات 850 سبورت ، 1967. أصبح سيات رمزًا لـ "معجزة الإسباني" ، 1959-1974.
وللمساعدة في تحقيق التنمية السريعة ، كان هناك استثمارات حكومية ضخمة من خلال الشركات الرئيسية المملوكة للدولة مثل الشركة الصناعية الوطنية Instituto Nacional de Industria ، شركة السيارات الضخمة " سيات" في برشلونة ، شركة بناء السفن " إم إس ناسيونال بازان" . مع وصول الأجانب إلى السوق المحلية الإسبانية مقيدة بتعريفة وحصص ثقيلة ، قادت هذه الشركات الوطنية التصنيع في البلاد ، واستعادة ازدهار المناطق الصناعية القديمة مثل برشلونة وبلباو وخلق مناطق صناعية جديدة ، لا سيما حول مدريد . على الرغم من وجود تحرر اقتصادي كبير في هذه الفترة ظلت هذه الشركات تحت سيطرة الدولة.

ويعزى نجاح برنامج التثبيت إلى مزيج من حسن الحظ والإدارة الجيدة ، وكان التطور المثير للإعجاب خلال هذه الفترة يشار إليه باسم " المعجزة الإسبانية ". بين عامي 1959 و 1974 ، كان لإسبانيا أسرع معدل نمو اقتصادي بعد اليابان . انتهى الازدهار مع صدمات النفط في سبعينيات القرن الماضي وعدم استقرار الحكومة خلال فترة الانتقال إلى الديمقراطية بعد وفاة فرانكو في عام 1975.

فترة ما بعد فرانكو ، 1975-1980
أدى موت فرانكو في عام 1975 والانتقال الذي تبعه إلى الحكم الديمقراطي إلى تحويل انتباه الإسبان من اقتصادهم. تزامنت العودة إلى الديمقراطية مع تضاعف أسعار النفط إلى أربعة أمثالها ، الأمر الذي كان له تأثير خطير للغاية على الاقتصاد لأن إسبانيا استوردت 70? من طاقتها ، معظمها في شكل نفط شرق أوسطي . ومع ذلك ، فإن الحكومة الوسطية المؤقتة لأدولفو سواريز غونزاليس ، والتي تم تسميتها لخلافة نظام فرانكو من قبل الملك خوان كارلوس ، لم تفعل الكثير لدعم الاقتصاد أو حتى لتقليل اعتماد أسبانيا على النفط المستورد ، على الرغم من أنه لم يكن هناك الكثير مما يمكن فعله. حيث كان لدى الدولة القليل من الرواسب الهيدروكربونية. إن الانشغال الحصري تقريباً بسياسات التحول الديمقراطي خلال الفترة غير المستقرة سياسياً واجتماعياً عندما تمت صياغة الدستور الجديد وسنّه ، استوعب معظم سياسات وإدارات إسبانيا على حساب السياسة الاقتصادية.

بسبب الفشل في التكيف مع البيئة الاقتصادية المتغيرة الناجمة عن صدمتي سعر النفط في s1970 ، واجهت إسبانيا بسرعة انخفاض الإنتاجية ، زيادة مفاجئة في الأجور من 1974 إلى 1976 ، عكس اتجاهات الهجرة نتيجة الاقتصادية تراجع في جميع أنحاء أوروبا الغربية ، وتدفق مستمر من العمالة من المناطق الزراعية على الرغم من تراجع فرص العمل في المدن. ساهمت جميع هذه العوامل في الارتفاع الحاد في معدل البطالة. ازدادت عجوزات الميزانية الحكومية ، وكذلك تجاوزت تكاليف الضمان الاجتماعي الكبيرة وخسائر التشغيل الضخمة التي تكبدها عدد من صناعات القطاع العام. في هذه الأثناء ، ظل استهلاك الطاقة مرتفعاً.

عندما تولت حكومة حزب العمال الاشتراكي الإسباني بقيادة فيليبي غونزاليز السلطة في أواخر عام 1982 ، كان معدل التضخم السنوي 16? ، وكان الحساب الجاري الخارجي 4 مليارات دولار في المتأخرات ، وكان الإنفاق العام كبيراً ، واحتياطيات النقد الأجنبي تصبح مستنفدة بشكل خطير. غير أن حكومة غونزاليز ، في مواجهتها للوضع ، كان لديها أحد الأصول التي لم تتمتع بها حكومة ما بعد فرانكو السابقة ، وهي أغلبية برلمانية قوية في مجلتي كورتيس (البرلمان الإسباني). وبهذه الأغلبية ، تمكنت من اتخاذ تدابير تقشف لا تحظى بشعبية لم تفعلها الحكومات السابقة.

اختارت الحكومة الاشتراكية سياسات نقدية ومالية واقعية ، جنبا إلى جنب مع سلسلة من إجراءات التقشف النشطة. وفي عام 1983 ، كشفت النقاب عن برنامج يوفر نهجًا أكثر تماسكًا وطويلًا الأمد للعلل الاقتصادية للبلاد. ساعدت السياسات الهيكلية التجديدية - مثل إغلاق مؤسسات الدولة الكبيرة وغير المربحة - على تصحيح الأداء السيئ للاقتصاد نسبيًا. أطلقت الحكومة برنامج إعادة التحويل الصناعي ، وحققت نظام الضمان الاجتماعي المثخن بالمشاكل في توازن أفضل ، وأدخلت سياسة أكثر كفاءة لاستخدام الطاقة. تم تحسين مرونة سوق العمل ، وتم تشجيع الاستثمار الرأسمالي الخاص بالحوافز.

وبحلول عام 1985 ، انخفض عجز الميزانية إلى 5 في المائة من الناتج القومي الإجمالي ، وانخفض إلى 4.5 في المائة في عام 1986. وتم احتواء نمو الأجور الحقيقية ، وبقي عموماً تحت معدل التضخم. تم تخفيض التضخم إلى 4.5 ? في عام 1987 ، ويعتقد المحللون أنه قد ينخفض ??إلى هدف الحكومة بنسبة 3 ? في عام 1988.

الجهود المبذولة لتحديث وتوسيع الاقتصاد جنبا إلى جنب مع عدد من العوامل عزز النمو الاقتصادي القوي في s1980. وكانت تلك العوامل هي استمرار انخفاض أسعار النفط ، وزيادة السياحة ، وارتفاع مفاجئ في تدفق الاستثمار الأجنبي. وهكذا ، على الرغم من أن الاقتصاد كان عرضة للمنافسة الأجنبية وفقا لمتطلبات المفوضية الأوروبية ، فإن الاقتصاد الإسباني خضع لتوسع سريع دون مواجهة قيود ميزان المدفوعات.

على حد تعبير المسح الاقتصادي للاقتصاد الإسباني الذي عقدته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 1987-88 ، "في أعقاب فترة طويلة من النمو البطيء مع تقدم بطيء في تقليص التضخم خلال أواخر السبعينات والنصف الأول من الثمانينيات ، دخل الاقتصاد الإسباني مرحلة توسع قوي في الإنتاج والعمالة مصحوب بتباطؤ ملحوظ في التضخم ". [3] في عام 1981 ، وصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لإسبانيا إلى الحضيض من خلال تسجيل معدل سلبي يبلغ 0.2؟ ؛ ثم استأنفت تدريجيا صعودها البطيء صعودا مع زيادة قدرها 1.2 ? في عام 1982 ، و 1.8 ? في عام 1983 ، و 1.9 ? في عام 1984 ، و 2.1 ? في عام 1985. في العام التالي ، ومع ذلك ، بدأ الناتج المحلي الإجمالي الاسباني الحقيقي في النمو بقوة ، وسجل معدل نمو من 3.3 ? في عام 1986 و 5.5 ? في عام 1987. على الرغم من أن هذه معدلات النمو كانت أقل من تلك السنوات المعجزة الاقتصادية ، كانت من بين أقوى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. توقع المحللون ارتفاع بنسبة 3.8 ? في عام 1988 و 3.5 ? في عام 1989 ، وهو انخفاض طفيف ولكن لا يزال ضعف تقريبا متوسط ??EC. وتوقعوا أن يساعد انخفاض أسعار الفائدة والميزانية الحكومية التحفيزية في الحفاظ على التوسع الاقتصادي. الناتج الصناعي ، الذي ارتفع بنسبة 3.1 ? في عام 1986 وبنسبة 5.2 ? في عام 1987 ، كان من المتوقع أيضا الحفاظ على معدل توسعية ، بنسبة 3.8 ? في عام 1988 وبنسبة 3.7 ? في عام 1989.

وكانت القوة الرئيسية التي تولّد النمو الاقتصادي السريع هي زيادة الطلب المحلي ، الذي نما بنسبة 6؟ في عام 1986 وبنسبة 4.8؟ في عام 1987 ، في كلا العامين اللذين تجاوزا التوقعات الرسمية. خلال عامي 1988 و 1989 ، توقع المحللون أن يظل الطلب قوياً ، وإن كان بمستويات أقل قليلاً. وقد استوفى جزء كبير من الزيادة الكبيرة في الطلب في عام 1987 من خلال قفزة تقدر بنحو 20 ? بالقيمة الحقيقية في الواردات من السلع والخدمات.

في منتصف الثمانينات من القرن الماضي ، حققت إسبانيا مستوىً قوياً من الأداء الاقتصادي ، وفي الوقت نفسه خفضت معدل التضخم إلى نقطتين من متوسط ??EC. ومع ذلك ، فإن أداءها التصديري ، رغم زيادته ، أثار المخاوف بشأن عدم التوازن القائم بين نمو الواردات والصادرات.

الوصف

عملت حكومة يمين الوسط برئاسة خوسيه ماريا أثنار بنجاح للحصول على القبول في مجموعة إطلاق اليورو في عام 1999. بلغ معدل البطالة في أكتوبر 2006 عند 7,6 ? وهي نسبة إيجابية مقارنة بالعديد من البلدان الأوروبية الأخرى، خصوصاً مقارنة مع أوائل التسعينات عندما وصل معدل البطالة في إسبانيا أكثر من 20؟. من نقاط الضعف الدائمة في الاقتصاد الإسباني ارتفاع معدلات التضخم [87] واقتصاد تحتي كبير [88] ونظام تعليم تصنفه تقارير منظمة التعاون والتنمية بين أفقر البلدان المتقدمة جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.[89]

مع ذلك، فإن فقاعة العقارات التي بدأت في الظهور عام 1997 والتي غذتها معدلات الفائدة المنخفضة والطفرة الهائلة في الهجرة، قد انفجرت في عام 2008 مما أدى إلى ضعف في الاقتصاد وارتفاع نسبة البطالة بشكل سريع. بحلول نهاية مايو 2009 بلغت معدلات البطالة إلى 18,7 ? (37 ? بين الشباب).[90][91]

إسبانيا عضو في منطقة اليورو والسوق الأوروبية المشتركة.

قبل الأزمة الحالية، كان للاقتصاد الإسباني صيت حسن لأنه تجنب معدل النمو صفر الذي عانت منه أكبر شركائها في الاتحاد الأوروبي.[92] في الواقع فإن اقتصاد البلاد خلق أكثر من نصف جميع الوظائف الجديدة في الاتحاد الأوروبي على مدى السنوات الخمس المنتهية في 2005، [93] مما دفع لاعتبار اقتصاد البلاد الأكثر ديناميكية في أوروبا حيث جذب مبالغ كبيرة من الاستثمارات الأجنبية.[94]

مدينة بلنسية.
استفادت إسبانيا في نموها الاقتصادي الأخير كثيراً من الطفرة العقارية العالمية، حيث شكل قطاع البناء معدلاً مذهلاً عند 16 ? من الناتج المحلي الإجمالي وأمن وظائف لـ 12 ? من العمالة في عامها الأخير.[95] وفقاً لحسابات صحيفة دي فيلت الألمانية، كانت إسبانيا في طريقها لتجاوز دول مثل ألمانيا في نصيب الفرد من الدخل بحلول عام 2011.[96] رغم ذلك فإن الجانب السلبي من الطفرة العقارية المنحلة كان ارتفاع مستويات الديون الشخصية حيث عانى مالكو المنازل في دفع أقساطهم، كما تضاعف متوسط مستوى ديون الأسر ثلاث مرات في أقل من عقد من الزمان. وضع هذا ضغطاً كبيراً على الطبقات ذات الدخل المتوسط والمنخفض. بحلول عام 2005 وصلت نسبة المديونية إلى متوسط الدخل إلى 125 ?، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى تكلفة الرهون العقارية والتي غالباً ما تجاوزت القيمة الفعلية للعقارات.[97]

في 2009/2008 تجلت أزمة الائتمان والركود العالمي في إسبانيا من خلال التراجع الهائل في قطاع العقارات. لحسن الحظ، تجنبت البنوك الإسبانية وقطاع الخدمات المالية المشاكل الأكثر خطورة لدى نظرائها في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، ويرجع ذلك أساساً إلى النظام المالي المحافظ المفروض تنظيمياً. كما أن السلطات الإسبانية لم تنس أزمتها المالية الخاصة لعام 1979 والأزمة السابقة في قطاع العقارات والتي سبقت أزمة مصرفية عام 1993. في الواقع قام أكبر بنك في إسبانيا - بانكو سانتاندر - بالمشاركة في جهود حكومة المملكة المتحدة لإنقاذ جزء من القطاع المصرفي في المملكة المتحدة.[98]

توقعت المفوضية الأوروبية دخول إسبانيا في حالة من الركود بحلول نهاية عام 2008.[99] وفقاً لوزير المالية في إسبانيا "تواجه إسبانيا أعمق ركود اقتصادي في نصف قرن".[100] توقعت الحكومة الإسبانية ارتفاع نسبة البطالة إلى 16 ? في عام 2009. بينما توقعت كلية إدارة الأعمال ESADE وصوله إلى 20 ?

: اقتصاد إستونيا
بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي، ويعتبر اقتصاد إستونيا ذات الدخل المرتفع من قبل البنك الدولي. تحتل المرتبة 16 في البلاد في مؤشر 2012 للحرية الاقتصادية، مع حرية الاقتصاد في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق.[135] ونظرا لنموها السريع، وكثيرا ما كانت إستونيا صفها بأنها نمر البلطيق. تبدأ في 1 كانون الثاني 2011، اعتمدت إستونيا اليورو وأصبح عضوا في منطقة اليورو 17 دولة.[136]

ومع ذلك، هناك تفاوتات كبيرة في إجمالي الناتج المحلي بين مناطق مختلفة من إستونيا، حاليا، أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي للبلاد تم إنشاؤه في تالين، العاصمة وأكبر مدينة.[137] وفي عام 2008، والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد من تالين بلغت 172? من. متوسط الاستوني,[138] مما يجعل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من تالين تصل إلى 115? من متوسط الاتحاد الأوروبي، وهو ما يتجاوز متوسط مستويات المقاطعات الأخرى.

معدل البطالة يبلغ نحو 11.7?، وهو أعلى من المتوسط في الاتحاد الأوروبي,[139] في حين أن النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 كان 8.0?,[140] خمس مرات عن المتوسط في منطقة اليورو. اعتبارا من عام 2012، وإستونيا لا تزال الدولة الوحيدة اليورو مع وجود فائض في الميزانية، مع وجود الدين القومي من 6? فقط، وهو واحد من البلدان الأقل مديونية في أوروبا.[141]

التطور التاريخي

حقيقي الناتج المحلي الإجمالي نمو في إستونيا، 2000-2011.

نظريات ميلتون فريدمان الاقتصادية كان لها تأثير كبير على تطوير السياسات الاقتصادية الاستونية. بحلول عام 1929، تم إنشاء عملة مستقرة، وكرون، صادرة عن مصرف إستونيا والبنك المركزي في البلاد. التجارة تركز على السوق المحلية والغرب، وخصوصا ألمانيا والمملكة المتحدة. 3? فقط من جميع التجارة كانت مع الاتحاد السوفياتي.

قبل الحرب العالمية الثانية كانت إستونيا أساسا بلد زراعي منتجاتها مثل الحليب والزبدة والجبن كانت معروفة على نطاق واسع في أسواق أوروبا الغربية. ضم الاتحاد السوفييتي القسري لإستونيا في عام 1940 والتي تلت الاحتلال النازي والسوفياتي خلال الحرب العالمية الثانية شلت الاقتصاد الاستوني. استمرت بعد الحرب السوفيتية على الحياة مع تكامل اقتصاد إستونيا والصناعة في بنية الاتحاد السوفييتي المخطط مركزيا.

منذ إعادة تأسيس استقلال، وعلى غرار إستونيا نفسه كبوابة بين الشرق والغرب، والإصلاح الاقتصادي بعدوانية والتكامل مع الغرب. وضع إصلاحات السوق إستونيا أنه من بين القادة الاقتصاديين في منطقة مجلس التعاون الاقتصادي السابق. في عام 1994، استنادا إلى النظريات الاقتصادية من ميلتون فريدمان، أصبحت إستونيا واحدة من أوائل الدول التي تعتمد نظام الضريبة الثابتة، مع معدل موحد من 26? بغض النظر عن الدخل الشخصي. في يناير 2005، تم تخفيض معدل ضريبة الدخل الشخصي إلى 24?. آخر خفض إلى 23? ثم في كانون الثاني 2006. وقد انخفض معدل الضريبة على الدخل إلى 21? بحلول يناير 2008.[142] حكومة إستونيا وضع اللمسات الأخيرة على تصميم القطع النقدية اليورو الاستونية في أواخر عام 2004، واعتمدت اليورو كعملة للبلاد في 1 كانون الثاني 2011، في وقت لاحق من الموعد المقرر بسبب استمرار ارتفاع معدل التضخم.[136][143]

في عام 1999، شهدت إستونيا اقتصاديا اسوأ عام لها منذ ان استعادت استقلالها في عام 1991، إلى حد كبير بسبب تأثير أزمة عام 1998 المالية الروسية. انضمت إستونيا إلى منظمة التجارة العالمية في نوفمبر 1999. مع مساعدة من الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي وبنك الاستثمار الشمال، وإستونيا الانتهاء من معظم أعمالها التحضيرية لعضوية الاتحاد الأوروبي قبل نهاية عام 2002 ولديها الآن واحدة من أقوى الاقتصادات في الدول الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي. انضمت إستونيا منظمة التعاون والتنمية في عام 2010.

فيس بوك Twitter bird logo 2012.svg تويتر Instagram icon.png إنستجرام

اقتصاد اليابان
اذهب إلى التنقلاذهب إلى البحث
تعد اليابان واحدة من أكثر الدول تقدماً في العالم. ويحتل الناتج القومي الإجمالي (قيمة السلع والخدمات المنتجة في اليابان خلال عام واحد) المرتبة الثالثة على مستوى العالم، كما تتمتع العلامات التجارية اليابانية مثل "تويوتا"، و"سوني"، "فوجي فيلم" و"باناسونيك" بشهرة عالمية.

استمدت اليابان مكانتها العالمية بالاعتماد على الصناعة الثقيلة القائمة على تحويل المواد الأولية المستوردة فهي أول منتج للحديد والصلب في العالم وثالث قوة في تكرير البترول. أول منتج للسيارات وتساهم ب40بالمئة من الإنتاج العالمي للسفن

اليابان ثالث قوة تجارية في العالم ويسجل الميزان التجاري الياباني ربحا سنويا وذلك بتصدير المواد المصنعة ووضع قيود جمركية على المواد المصنعة الأجنبية وبذلك يساهم ب7بالمئة من التجارة العالمية.

يعد التصنيع إحدى ركائز القوة الاقتصادية اليابانية، ولكن مع ذلك، تمتلك اليابان القليل من الموارد الطبيعية. لذلك فإن أحد الأساليب التي تتبعها الشركات اليابانية تتمثل في استيراد المواد الخام وتحويلها لمنتجات تباع محلياً أو يتم تصديرها.

يعد استخدام الإنسان الآلي () أحد أهم المجالات الواعدة للنمو الاقتصادي المستقبلي، والذي تتفوق فيه التكنولوجيا اليابانية على باقي دول العالم. يستطيع أسيمو وهو إنسان آلي شبيه بالبشر قامت شركة "هوندا" بتطويره، السير على قدمين والتحدث بلغات إنسانية. وفي المستقبل القريب، ستشترك الروبوتات الآلية بالعمل في عدد من المجالات وقد يصل الأمر إلى درجة أن تتعايش الروبوتات جنباً إلى جنب بجوار الإنسان، كما نشاهد في أفلام الخيال العلمي.

محتويات

1 الصناعة اليابانية
1.1 صناعة التكنولوجيا الدقيقة
2 جودة ونوعية المنتج الياباني
3 دراسة التقنية
4 الأزمة المالية والركود
5 انظر أيضاً
6 ملاحظات
7 مصادر خارجية

الصناعة اليابانية
تعتبر الصناعة واحدة من ركائز القوة الاقتصادية اليابانية. ففي هذا القطاع تأتي اليابان في المركز الثاني عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية. فهي إذن محرك وعصب الاقتصاد والمجسد الحقيقي للنجاح والتفوق الياباني.

تقوم الصناعة على نوعين من المؤسسات:

- المجموعات الصناعية العملاقة: الكيريستسو، مثل ميتسوبيشي، سوميتومو، ميتسوي، فهذه التكتلات لمختلف الشركات الصناعية وعلى غرار شركة "فوجي" تتمحور في أغلب الأحيان حول البنوك، معتمدة في ذلك على الشركات التجارية، سوجو سوشا، وعلى دعم الدولة وبالخصوص عن طريق وزارة الصناعة.

- المؤسسات والشركات التي تكفل التعاقد، تضمن بالتقريب الثلث من الإنتاج الصناعي وقد استطاعت أن تثبت قدرتها الكبيرة على التكيف في حالة الأزمات الاقتصادية، كما أنها صمام أمان بالنسبة للشركات العملاقة. هذا النظام يتيح قدرا كبيرا من المرونة وسهولة التكييف الاقتصادي. إن القدرة المالية للمجمعات الكبيرة تدعم الاستثمار في البحث والتطوير وغزو الأسواق الجديدة.

نوعية وإستراتيجية الصناعة اليابانية:

أهم الصناعات:في البداية كانت الصناعة اليابانية تعتمد أساسا على قطاع النسيج وعلى الصناعات الأساسية.

اليابان هي ثاني أكبر منتج عالمي للفولاذ، وتحتل مركزا مهيمنا في مجال بناء السفن وهي تملك ثاني أكبر اسطول تجاري في العالم. واعتبارا من سنة 1960 أعطت اليابان الأولوية لصناعة السيارات والإلكترونيات، كذلك فهي تقوم بتمويل واردات هذه الصناعة ومعداتها اللازمة، من أجل أن تصبح أكثر قدرة على التنافس والتكيف مع الطلب العالمي.

ومن ثم قامت اليابان بعد ذلك بتغيير الإستراتيجية، مانحة بذلك الامتياز للروبوتيزم أو صناعة الرجل الآلي (فوزي) والتكنولوجيا عالية التقنية، على أن يتم التركيز خصوصا على الجودة، هكذا يظهر النموذج الياباني، معتمدا أساسا على تشكيل فرق إنتاجية صغيرة مكونة من عمال متعددي المواهب يستطيعون القيام بعدة مهام (و بالتالي الخروج من التقليد). وهنا يتجلى الهدف النوعي الموضوع وهو احترام " الخمسة أصفار": « صفر مخزون، صفر أخطاء، صفر أوراق، صفر أعطاب، صفر تأجيل» عقب أزمة أعوام 1990 أخذت الصناعة اليابانية منعطفا جديدا من إعادة تنظيم الصناعة التقليدية، حتى أنها قامت بالتخلي عن بعض النشاطات الاقتصادية في آسيا والمحيط الهادي وركزت على صناعة التكنولوجيا المتقدمة، كما أن البحث والتطوير بدأ يحتل موقعا متزايد الأهمية.

الصناعة الميكانيكية: صناعة السيارات هي إحدى القطاعات الرئيسية في اليابان. والذي أصبح واحدا من أكبر مصدري العالم للسيارات. يحتل اليابان المراتب الأولى في إنتاج السيارات فالشركات اليابانية مثل تويوتا، نيسان، هوندا) قامت بإنتاج 100.2 مليون سيارة وهذا سنة 2006، كما نلاحظ سيادة يابانية في تصنيع الدراجات حيث أن ثلاثة ارباع الدراجات في العالم هي باتنية الصنع (هوندا، كاوازاكي، ياماها...) كما أنها تحتل المرتبة الأولى في صناعة آلات الورش..

الصناعة التقليدية: عرفت عملية تنظيم الإنتاج تحولات عميقة، إذ نجد اليابان يستعد للتراجع عن بعض النشاطات:

الصناعة الثقيلة: قام اليابان بتحديثها، وتطوير طرق إنتاجها ولم يترك قطاعا إلا ومسه التطوير والتحديث،

صناعة النسيج: استمر لعدة أعوام حالة ضعف، ليتحول بعدها اليابان إلى صناعة أقمشة جديدة هي ثمرة أبحاث علمية بسبب إعادة التنظيم والهيكلة للصناعة اليابانية.

بناء السفن: تبقى اليابان محافظة على مركزها الأول عالميا والتي تبقى بالتناوب بين اليابان وكوريا الجنوبية

صناعة التكنولوجيا الدقيقة
الصناعة الإلكترونية هي اختصاص ياباني، وأحد رموز التفوق والنجاح لهذا البلد. اليابان هي أول بلد منتج للإلكترونيات في العالم (أجهزة التلفزيون، مسجلات الفيديو، أجهزة التسجيل، وهي تعتبر أيضا أول بلد منتج للروبوتات في العالم (الإنسان الآلي: الروبوتيك) ويحتل مكانة لا بأس بها في مجال الإعلام الآلي، والبيروتيك (الآلات الناسخة). يحتل اليابان المركز الثاني في مجال الاتصالات، التكنولوجيا الحيوية والسعي إلى تطوير مواد جديدة، إلا أنه ما زال يعاني من ضعف في مجالات الصناعات الدوائية والجو والفضاء. صناعة

جودة ونوعية المنتج الياباني
بعد سنوات الحرب العالمية الثانية المدمرة كانت اليابان في ذلك الوقت في بداية إعادة الإعمار والبناء الصناعي والاقتصادي مرة أخرى، فتم دعوة الدكتور إدوارد ديمنج والمهندس جوزيف جوران (صاحبا نظرية الجودة) لإلقاء عدة محاضرات في اليابان أمام رجال الأعمال والصناعيين والمهندسين والعمال وفي الجامعات اليابانية.

وقد لاقت نظرية الجودة ومبدأ النوعية صدى واسع جدا باليابان وتبنتها جميع المصانع والمعامل حتى أصبحت مطبقة في جميع أنحاء اليابان بشكل جدي جدا وتم اخضاع كل السلع والمنتجات اليابانية لاختبارات قاسية جدا للكشف عن العيوب التصنيعية والخلل أثناء الإنتاج.

وقد أدت هذه الخطوة الهامة إلى تحسن سمعة السلع والمنتجات اليابانية على مستوى العالم لأن أي سلعة أو منتج لا تخرج من المصنع الا وقد تم اجتيازها لاختيارات الجودة والنوعية مما جعل المستهلك يقبل عليها سواء بالولايات المتحدة أو خارجها نظرا لجودتها وخلوها من العيوب التصنيعية. وقد أدى هذا التطبيق إلى كسب ثقة المستهلك عالميا وإلى قفز حصة المنتجات اليابانية بالسوق الأمريكية من 4 % إلى 20 % خلال سنوات قليلة وإلى نسبة أكبر خلال السنوات التالية مما أدى تكدس المنتجات والسلع الأمريكية المَنشأ بالمخازن وعزوف المستهلكين عنها. ولقد أساءت الشركات والمصانع الأمريكية في ذلك الوقت فهم الحقيقة الجديدة والحادثة بالسوق وأعادت ظاهرة اتجاه الزبائن لتلك المنتجات اليابانية إلى عامل السعر الأقل فعمدت إلى ضرب الأسعار وتخفيضها!

و الحقيقة أن سوء فهم الموضوع كبد الشركات والمصانع الأمريكية الكثير مما أدى إلى خروج الكثير منها من السوق وبالتالي إلى زيادة حصة المنتجات اليابانية وهيمنتها بالسوق الأمريكية والعالمية. وبعد سنوات من الحيرة تمكن الأمريكان من الوصول إلى السر وبدؤا بتطبيق نظرية الجودة.

السر الياباني: وهو مبدأ جديد ومتطور اسمه (الجودة الشاملة) التي طورها اليابانيون بعد تطبيقهم لمبدأ الجودة والنوعية (التي كانت أمريكية بالأصل) وهي تتلخص في التركيز على تطوير جودة كل خطوة من خطوات الإنتاج والوقاية من الخطأ قبل حدوثه وبالتالي عدم تأثر المنتج النهائي بأي خطأ. فاليابانيون بعد أن كانوا يستوردون الجودة أصبحوا مصدرين لها وأصبح العالم باكملة يحاول أن يلحق بالركب الياباني في تقديم المنتجات بجودة تماثل جودة المنتجات اليابانية.. (في حديث لمسؤول كبير في إحدى المؤسسات الأمريكية تعمل في مجال التقنية المتقدمة يقول: (لقد هزمتنا اليابان في أي حقل يختارونه: في صناعة الراديوهات، التلفزيونات والسيارات وغيرها من الصناعات، لقد تغلبوا علينا في جودة المنتجات والأسعار المنخفضة، والآن يتغلبون علينا في مجال الإبداع..) (تبدأ القصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث خرجت اليابان منها مهزومة محطمة، وكانت سياسة السلطات الأمريكية لليابان تهدف إلى إقالة اليابان من عثرتها وإعادة تكوينها لتصبح ضمن المعسكر الغربي، ولكن تلك السياسة لم تكن تهدف ولا تتصور أن ما تقدمه من مساعدة لليابان يمكن أن تخرج هذا العملاق مرة أخرى من قمقمه... فتساهلت الولايات المتحدة في نقل التقنية الأمريكية لليابان بل شجعت على ذلك وكانت شركة سوني شركة يابانية مغمورة وناشئة، ولكنها كانت طموحة وذات بصيرة نافذة، فتولت زمام المبادرة في بدء رحلة نقل التقنية الإلكترونية لليابان، وكان ذلك عندما تمكنت من شراء رخصة تصنيع جهاز الترانزستور في اليابان من شركة بل الأمريكية مقابل 25000 دولار.

وكان هذا شأن الشركات اليابانية الأخرى التي استخدمت نفس الإستراتيجية التي تتمثل في شراء رخص التصنيع لمنتج أمريكي ما، ثم تعمل على تقليد التصميم وتنتجه بعد أن تضيف إليه تحسينات تجعله أكثر جودة وبتكاليف أقل وأسعار أقل، واستمر اليابانيون يسلكون هذا الطريق لعدة عقود من الزمن دون أن يتنبه الأمريكيون لخطورة هذا الوضع، ولم يدركوا ذلك إلا مؤخراً عندما اشتدت المنافسة اليابانية للمنتجات الأمريكية والأوروبية، فأخذت حكومات تلك الدول والشركات الخاصة فيها تضع القيود والأنظمة التي تحد من نقل التقنية لليابان أو تمنعها إن كان ذلك في مقدروها، ولكن ذلك التنبة جاء بعد فوات الأوان، لأن اليابان كانت قد بلغت مرحلة النضج، وتجاوزت مرحلة التقليد والتبني إلى مرحلة الأبحاث الذاتية والإبداعات الذاتية التي جعلتها مصدراً غنياً للتقنية، وفي مركز قوي يفرض حتمية تبادل التقنيات المختلفة مع تلك الدول.

دراسة التقنية
لقد استطاعت الشركات اليابانية وغيرها من المنظمات اليابانية خلال الفترة من عام 1951م وحتى مارس 1984م الدخول في عقود بلغت حوالي 42.000 عقداً لاستيراد التقنية لليابان من الخارج، وكانت تلك التقنيات تمثل خلاصة وأفضل ما توصلت إليه الدول المتقدمة، وكان للأسلوب الياباني في اختيار هذه التقنيات دور كبير في نجاح نقل التقنية. فاليابانيون لم يكونوا مهتمين بنقل أي نوع من التقنية، ولكنهم كانوا حريصون على اختيار الأفضل، وكان سبيلهم إلى ذلك يتمثل في إرسال موجات من المتخصصين اليابانيين لدراسة التقنية المرغوب نقلها بدقة وعمق فيحققون بذلك أكثر من هدف:

الأول :هو التعرف عن كثب على نوعية التقنية وخصائصها من مصادرها، وفي نفس الوقت يحاولون الحصول على ما يتعلق بها من رسومات وتصاميم ومعلومات.

أما الهدف الثاني : فإنه يتمثل في استغلال مرحلة الدراسة هذه للتحضير لمرحلة التحسينات التي سوف يضيفونها على المنتج قبل إعادة إنتاجه وبالتالي مفاجأة المنتجين الأصليين في وقت قصير عادة بالتعديلات والتحسينات التي

يضيفونها إلى المنتج فتجعله أكثر جودة وأقل سعراً، ويمهد لهم الطريق لتعزيز منافستهم وكسب الأسواق بصورة اقتحامية مذهلة... لقد كانت الكمية الضخمة من الرخص التقنية المتنوعة من أهم الأسباب التي ساعدت اليابانيين على بناء قاعدتهم الصناعية المتطورة، ومن المذهل أن ما دفعته اليابان مقابل كل هذه العقود وعلى مدى هذه السنوات القليلة لم يتجاوز مبلغ 17 مليار دولار أمريكي، والذي يمثل جزءاً بسيطاً جداً من الميزانية السنوية للأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية ! لقد أثبت اليابانيون في هذا المجال مثل العديد من مجالات التنمية الأخرى بأنهم ذوو بصيرة نافذة، فقد كان أمامهم طريقان لتنمية وتطوير التقنية اليابانية: إما صنعها بأنفسهم أو شرائها من الخارج. وكان قرارهم حاسماً وهو اختيار البديل الثاني أي شراء التقنية، أما بالنسبة لبائعي التقنية فقد كانت النتيجة مدمرة، فالتقنية التي يبيعونها لليابانين تعود إلى أسواقهم في شكل أجود محدثة لهم كابوساً ومنافسة مزعجة، ولكن البائعين كانوا ينظرون إلى عملية البيع باعتبارها صفقة تجارية ومصدراً للدخل ولم يخطر في بالهم ما يمكن أن يحدثه ذلك من تطورات ومنافسة تهدد مصالحهم ومراكزهم، وهي الحقيقة التي لم يكتشفوها إلا مؤخراً مما أحدث لديهم رد فعل ليس في مواجهة اليابان فقط، ولكن كمبدأ عام في نقل التقنية لجميع الدول، وبدأت تبرز عبارات مثل "نحن نريد الآن أن نبيع حليباً أكثر من أن نبيع بقراً"!!

الأزمة المالية والركود

عانت اليابان كسائر الدول المتقدمة من تبعات أزمة الرهن العقاري حيث انخفض انفاق المستهلكين لديها وارتفع الين الياباني الأمر الذي أدى إلى تراجع صادرتها وانهارت اسواقها وتراجع طلب السيارات وازدادت نسبة العاطلين عن العمل الأمر الذي أدى الحكومة اليابانية إلى الإعلان عن انتهاء أطول فترة ازدهار اقتصادي للبلاد في سبتمبر 2008 ومع اشتداد الازمة وتراجع الاقتصاد بكل قطاعاته اعلنت الحكومة اليابانية رسميا دخول الركود للمرة الأولى منذ سبع سنوات.

انظر أيضاً

في الأزمة المالية الآسيوية عام 1997 ، عانى الاقتصاد الكوري الجنوبي من أزمة السيولة [25] واعتمد على إنقاذ صندوق النقد الدولي الذي أعاد هيكلة وتحديث اقتصاد كوريا الجنوبية مع سياسة DJnomics المتعاقبة من قبل الرئيس كيم داي جونج ، [26] [27] [28] بما في ذلك نتيجة للتنمية الوطنية لصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات . [29] من الناحية التاريخية ، استخدمت الإعانات كوسيلة للإسراع من اعتماد التكنولوجيا الجديدة في كوريا ، وساعدت في نهاية المطاف على اعتماد وتطوير معايير متنقلة أسرع لاقتصاد كوريا الجنوبية. [30] تركز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل كبير على قطاع الأجهزة ، والذي يركز على توسيع انتشار شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية بدلاً من قطاع البرمجيات ، مما يخلق تطبيقات مبتكرة وخدمات ذات قيمة مضافة. [31] اقتصاد كوريا الجنوبية هو الرائد العالمي في مجال الإلكترونيات الاستهلاكية ، [32] النطاق العريض المتنقل [33] [34] والهواتف الذكية . [35] كما قفزت حصة سوق تلفزيونات LCD في كوريا الجنوبية إلى 37? في عام 2009 ، من 27? في نهاية عام 2007 ، وسوف تحل قريبًا محل اليابان كمزود تلفزيوني رقم واحد في العالم. [36] () يحتل اقتصاد كوريا الجنوبية المرتبة الأولى في العالم في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2015 ([37]) ومؤشر بلومبرغ للابتكار في عام 2015. [38]

على الرغم من إمكانات النمو العالية للاقتصاد الكوري الجنوبي والاستقرار الهيكلي الواضح ، تعاني كوريا الجنوبية من ضرر دائم على تصنيفها الائتماني في سوق الأسهم بسبب عداء كوريا الشمالية في أوقات الأزمات العسكرية العميقة ، والتي لها تأثير سلبي على الأسواق المالية الاقتصاد الكوري الجنوبي. [39] [40] ومع ذلك ، فإن المنظمات المالية الشهيرة ، مثل صندوق النقد الدولي ، تكمل أيضا مرونة اقتصاد كوريا الجنوبية ضد مختلف الأزمات الاقتصادية ، مستشهدة بدين حكومي منخفض ، واحتياطيات مالية عالية يمكن تعبئتها بسرعة لمعالجة أي الطوارئ المالية المتوقعة. [41] وتصف منظمات مالية أخرى مثل البنك الدولي كوريا بأنها واحدة من أسرع الاقتصادات الرئيسية نمواً في الجيل التالي إلى جانب بريك وإندونيسيا. [42] كانت كوريا الجنوبية واحدة من الدول المتقدمة القليلة التي استطاعت تجنب الركود خلال الأزمة المالية العالمية ، [43] ومعدل نموها الاقتصادي وصل إلى 6.2؟ في عام 2010 ، وهو انتعاش حاد من معدلات النمو الاقتصادي التي بلغت 2.3؟. 2008 و 0.2 ؟ في عام 2009 عندما ضربت الأزمة المالية العالمية. انتعش الاقتصاد الكوري الجنوبي مرة أخرى مع فائض قياسي قدره 70.7 مليار دولار أمريكي من الحساب الجاري في نهاية عام 2013 ، بزيادة قدرها 47 في المائة عن عام 2012 ، وسط شكوك حول الاضطراب الاقتصادي العالمي ، حيث كان الناتج الاقتصادي الرئيسي هو صادرات منتجات التكنولوجيا . [44]

كانت كوريا الجنوبية متلقي تاريخي للمساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. طوال الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات ، كان الازدهار الاقتصادي لكوريا الجنوبية قياساً بالناتج المحلي الإجمالي حسب نصيب الفرد من القوة الشرائية لا يزال مجرد جزء بسيط من الدول الصناعية. [45] في عام 1980 ، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية هو 2300 دولار ، أي حوالي ثلث الاقتصادات الآسيوية المتقدمة المجاورة مثل سنغافورة وهونغ كونغ واليابان. منذ ذلك الحين ، تقدمت كوريا الجنوبية إلى اقتصاد متطور لتحقيق ناتج محلي إجمالي للفرد يبلغ 30 ألف دولار في عام 2010 ، أي ما يقارب ثلاثة عشر ضعفاً من الرقم قبل ثلاثين عاماً. زاد إجمالي الناتج المحلي للبلد من 88 مليار دولار إلى 1،460 مليار دولار في نفس الإطار الزمني. [46] في عام 2009 ، أصبحت كوريا الجنوبية رسميا أول المستفيد الرئيسي من المساعدة الإنمائية الرسمية التي صعدت إلى مركز مانح رئيسي للمساعدة الإنمائية الرسمية. [10] بين عامي 2008 و 2009 ، تبرعت كوريا الجنوبية بمساعدات اقتصادية بقيمة 1.7 مليار دولار لبلدان أخرى غير كوريا الشمالية . لقد كانت المساعدات الاقتصادية السنوية المنفصلة لكوريا الجنوبية إلى كوريا الشمالية تاريخياً أكثر من ضعف مساعدتها الإنمائية الرسمية. [47]

في 23 يونيو 2012 ، تم تحديد كوريا الجنوبية لتصبح العضو السابع في النادي 20-50 (مع تجاوز عدد السكان 50 مليون والحفاظ على دخل الفرد من 20،000 دولار أمريكي) ، حسب التسلسل الزمني ، بعد اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا إيطاليا وألمانيا والمملكة المتحدة . [48] تم إبرام اتفاقية تجارة حرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا في 1 أبريل 2007. تم توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وكوريا الجنوبية في 15 أكتوبر 2009. يعتمد اقتصاد كوريا الجنوبية بشكل كبير على واردات الطاقة وتكنولوجيات المصافي ذات الصلة [49] [50] [51] بالتعاون مع وزارة اقتصاد المعرفة [52] ووفقًا لاتفاقية التجارة الحرة بين كوريا الجنوبية وأستراليا. [53] تم إبرام اتفاقية التجارة الحرة بين كندا وكوريا الجنوبية في عام 2014. تم توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين الصين وكوريا رسميًا في 10 نوفمبر 2014. كما أنها موطن

في أعقاب الحرب الكورية ، ظلت كوريا الجنوبية واحدة من أفقر البلدان في العالم لأكثر من عقد من الزمان. في عام 1960 ، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 79 دولار ، [57] أقل من مثيله في بعض بلدان جنوب الصحراء الكبرى. [58] كان نمو القطاع الصناعي هو الحافز الرئيسي للتنمية الاقتصادية. في عام 1986 ، شكلت الصناعات التحويلية ما يقرب من 30 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) و 25 في المئة من القوى العاملة. استفاد الصناعيين في سيئول ، مستفيدين من التشجيع المحلي القوي والمعونة الأجنبية ، من التكنولوجيات الحديثة إلى مرافق قديمة أو حديثة البناء بوتيرة سريعة ، وزادوا إنتاج السلع - خاصة تلك المعروضة للبيع في الأسواق الأجنبية - وحقوا العائدات عائدين إلى التوسع الصناعي. ونتيجة لذلك ، غيرت الصناعة المشهد في البلاد ، مما جذب ملايين العمال إلى مراكز التصنيع الحضرية.

أدى الانكماش في الاقتصاد الكوري الجنوبي في عام 1989 نتيجة انخفاض حاد في الصادرات والطلبات الأجنبية إلى قلق عميق في القطاع الصناعي. وذكر محللون بوزارة التجارة والصناعة أن ضعف أداء الصادرات نتج عن مشكلات هيكلية مدمجة في اقتصاد البلاد ، بما في ذلك الفوز القوي بشكل مفرط ، وزيادة الأجور وارتفاع تكاليف العمالة ، والإضرابات المتكررة ، وارتفاع أسعار الفائدة. وكانت النتيجة زيادة المخزونات والتخفيضات الشديدة في الإنتاج في عدد من شركات الإلكترونيات والسيارات والمنسوجات ، وكذلك في الشركات الأصغر التي زودت الأجزاء. تم إدخال أنظمة التشغيل الآلي للمصنع لتقليل الاعتماد على العمالة ، لزيادة الإنتاجية من خلال قوة عمل أقل بكثير ، وتحسين القدرة التنافسية. ويقدر أن أكثر من ثلثي المصنعين في كوريا الجنوبية أنفقوا أكثر من نصف الأموال المتاحة للاستثمارات في المرافق على الأتمتة.

النمو السريع من s1960 إلى s1980
الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية (PPP) من 1911 إلى 2008.png

اقتصاد كوريا الجنوبية ، مقارنة بكوريا الشمالية. من الواضح أن كوريا الشمالية بدأت تفقد المنافسة الاقتصادية مع كوريا الجنوبية بعد تبنيها في عام 1974 من قبل كوريا الشمالية.
توسع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكوريا الجنوبية بمتوسط ??يزيد على 8 في المائة سنوياً ، من 2.7 مليار دولار في عام 1962 [59] إلى 230 مليار دولار في عام 1989 ، [60] مخترقاً علامة تريليون دولار في عام 2006. ونما الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد من 103.88 دولار في عام 1962 [61] إلى 5438.24 دولار في عام 1989 ، [62] ليصل إلى 20 ألف دولار في عام 2006. نما قطاع الصناعات التحويلية من 14.3? من الناتج القومي الإجمالي في عام 1962 إلى 30.3? في عام 1987. وارتفع حجم التجارة السلعية من 480 مليون دولار في عام 1962. إلى 127.9 مليار دولار أمريكي في عام 1990. ونمت نسبة المدخرات المحلية إلى الناتج القومي الإجمالي من 3.3 في المائة في عام 1962 إلى 35.8 في المائة في عام 1989. في عام 1965 تجاوز معدل النمو في كوريا الجنوبية معدل النمو في كوريا الشمالية في معظم المناطق الصناعية ، على الرغم من أن كوريا الجنوبية كان نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي أقل. [63]

كان العامل الأكثر أهمية في التصنيع السريع هو تبني استراتيجية خارجية في أوائل الستينيات. [64] كانت هذه الإستراتيجية مناسبة بشكل خاص لهذا الوقت بسبب الموارد الطبيعية الفقيرة في كوريا الجنوبية ، ومعدل الادخار المنخفض ، والسوق المحلية الصغيرة. وقد عززت الاستراتيجية النمو الاقتصادي من خلال الصادرات الصناعية كثيفة العمالة ، والتي يمكن لكوريا الجنوبية أن تطور فيها ميزة تنافسية. لعبت المبادرات الحكومية دورا هاما في هذه العملية. من خلال نموذج التصنيع الذي تقوده الصادرات ، حفزت الحكومة الكورية الجنوبية الشركات لتطوير تكنولوجيا جديدة ورفع كفاءة الإنتاج من أجل التنافس في السوق العالمية التنافسية للغاية. [65] من خلال التقيد بالأنظمة والمتطلبات الحكومية ، حصلت الشركات على دعم ودعم استثماري لتطوير أسواق التصدير الخاصة بها بسرعة في الساحة الدولية المتسارعة والمتسارعة. [65] بالإضافة إلى ذلك ، تم تشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى حد كبير لاستكمال النقص في المدخرات المحلية. مكنت هذه الجهود كوريا الجنوبية من تحقيق نمو سريع في الصادرات والزيادات اللاحقة في الدخل.

من خلال التركيز على القطاع الصناعي ، تركت استراتيجية التنمية الموجهة نحو التصدير في سيول القطاع الريفي متخلفًا نسبيًا. باستثناء التعدين ، كانت معظم الصناعات موجودة في المناطق الحضرية في الشمال الغربي والجنوب الشرقي. كانت الصناعات الثقيلة عموما تقع في جنوب البلاد. ساهمت المصانع في سيئول بأكثر من 25 في المائة من القيمة المضافة للصناعة التحويلية في عام 1978 ؛ وقد انتجت المصانع في منطقة سيول 46 في المائة من جميع الصناعات التحويلية في ذلك العام ، جنباً إلى جنب مع المصانع المحيطة بمقاطعة جيونجي. وقد استخدمت المصانع في سول ومقاطعة جيونجي 48 في المائة من عمال المصانع البالغ عددهم 2.1 مليون

عامل. أصبحت زيادة التفاوت في الدخل بين القطاعين الصناعي والزراعي مشكلة خطيرة في السبعينات وظلت مشكلة ، على الرغم من الجهود الحكومية لرفع دخل المزرعة وتحسين مستويات المعيشة الريفية.

في أوائل الثمانينيات ، من أجل السيطرة على التضخم ، تم تبني سياسة نقدية محافظة وإجراءات مالية صارمة. تم تخفيض نمو العرض النقدي من مستوى 30 في المئة من s1970 إلى 15 في المئة. حتى أن سيول جمدت ميزانيتها لفترة قصيرة. تم تخفيض تدخل الحكومة في الاقتصاد إلى حد كبير وتم تحرير السياسات المتعلقة بالواردات والاستثمار الأجنبي لتعزيز المنافسة. للحد من اختلال التوازن بين القطاعات الريفية والحضرية ، وسعت سيول استثماراتها في المشاريع العامة ، مثل الطرق ومرافق الاتصالات ، مع تعزيز الميكنة الزراعية. [66]

ساعدت التدابير التي نفذت في بداية العقد ، مقترنة بالتحسينات الكبيرة في الاقتصاد العالمي ، الاقتصاد الكوري الجنوبي على استعادة زخمه المفقود في أواخر الثمانينات. حققت كوريا الجنوبية معدل نمو حقيقي بلغ 9.2 في المائة بين عامي 1982 و 1987 و 12.5 في المائة بين عامي 1986 و 1988. وتمت السيطرة على التضخم ذي الرقم المزدوج في السبعينيات. وبلغ متوسط ??تضخم أسعار الجملة 2.1 في المائة سنويا من 1980 إلى 1988 ؛ ارتفعت أسعار المستهلك بمعدل بلغ في المتوسط ??4.7 في المئة سنويا. حققت سيول أول فائض كبير في ميزان مدفوعاتها في عام 1986 وسجلت 7.7 مليار دولار وفائض قدره 11.4 مليار دولار في 1987 و 1988 على التوالي. سمح هذا التطور لكوريا الجنوبية بالبدء في خفض مستوى الديون الخارجية . ومع ذلك ، كان الفائض التجاري لعام 1989 يبلغ 4.6 مليار دولار فقط ، وكان من المتوقع حدوث توازن سلبي صغير لعام 1990. [بحاجة لمصدر]

التسعينات والأزمة المالية الآسيوية
في النصف الأول من التسعينات ، استمر الاقتصاد الكوري الجنوبي في تحقيق نمو مستقر وقوي في كل من الاستهلاك الخاص والناتج المحلي الإجمالي. تغيرت الأمور بسرعة في عام 1997 مع الأزمة المالية الآسيوية . بعد أن هاجم المضاربون العديد من العملات الآسيوية الأخرى ، بدأ الوون الكوري في الانخفاض بشدة في أكتوبر 1997. [67] تفاقمت المشكلة بسبب مشكلة القروض المتعثرة في العديد من البنوك التجارية الكورية. وبحلول كانون الأول / ديسمبر 1997 ، وافق صندوق النقد الدولي على قرض قيمته 21 مليار دولار ، وهو جزء من خطة الإنقاذ البالغة 58.4 مليار دولار. [67] بحلول يناير 1998 ، أغلقت الحكومة ثلث البنوك التجارية الكورية. [67] طوال عام 1998 ، سوف يستمر الاقتصاد الكوري في التقلص الفصلي بمعدل متوسط ??-6.65?. [67] أصبح كوريول دايو الكوري ضحية للأزمة حيث تم تفكيكها من قبل الحكومة في عام 1999 بسبب مشاكل الديون. الشركة الأمريكية جنرال موتورز تمكنت من شراء قسم المحركات. اشترت مجموعة شركات تاتا الهندية مجموعة الشاحنات والشاحنات الثقيلة التابعة لشركة دايو. [67]

تضمنت الإجراءات التي اتخذتها حكومة كوريا الجنوبية ومقايضة الديون من جانب المقرضين الدوليين المشاكل المالية للبلاد. يمكن أن يعزى جزء كبير من انتعاش كوريا الجنوبية من الأزمة المالية الآسيوية إلى تعديلات العمل (أي سوق العمل الدينامي والإنتاجية مع معدلات الأجور المرنة) ومصادر التمويل البديلة. [67] بحلول الربع الأول من عام 1999 ، ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 5.4 ? ، وترافق النمو القوي بعد ذلك جنبا إلى جنب مع الضغوط الانكماشية على العملة إلى نمو سنوي قدره 10.5 ?. في ديسمبر 1999 ، أعلن الرئيس كيم داي جونج أن أزمة العملة انتهت. [67]

s2000
ابتعد الاقتصاد الكوري عن نموذج الاستثمار الموجه مركزيا والموجهة من الحكومة نحو نموذج موجه نحو السوق. هذه الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها الرئيس كيم داي جونغ ، ساعدت كوريا على الحفاظ على واحدة من الاقتصادات القليلة في آسيا ، حيث بلغ معدل النمو 10.8? في عام 1999 و 9.2? في عام 2000. وتراجع النمو إلى 3.3? في عام 2001 بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي. وتراجع الصادرات والإدراك بأن الإصلاحات المؤسسية والمالية التي تمس الحاجة إليها توقفت.

بعد الارتداد من أزمة أواخر التسعينيات ، استمر الاقتصاد في تحقيق نمو قوي في عام 2000 مع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9.08 ?. [67] ومع ذلك ، تأثر اقتصاد كوريا الجنوبية بهجمات 11 سبتمبر . أدى تباطؤ الاقتصاد العالمي وانخفاض الصادرات والإدراك بأن الشركات والإصلاحات المالية توقفت إلى تراجع النمو إلى 3.8? في عام 2001 [68] بفضل الناتج المحلي الإجمالي لكل ساعة عمل (الناتج العمالي) أكثر من ثلاثة

أضعاف من 2.80 دولار في عام 1963 إلى $ 10.00 في عام 1989. [68] في الآونة الأخيرة استقر الاقتصاد والحفاظ على معدل نمو بين 4-5 ؟ من عام 2003 فصاعدا. [68]

بقيادة الصناعة والبناء ، كان النمو في عام 2002 بنسبة 5.8 ؟ ، [69] على الرغم من النمو العالمي الضعيف. تبقى إعادة هيكلة التكتلات الكورية (chaebols) ، خصخصة البنوك ، وإنشاء اقتصاد أكثر تحرراً - مع وجود آلية للمؤسسات المفلسة للخروج من السوق - أهم مهام الإصلاح غير المنجزة في كوريا. تباطأ النمو مرة أخرى في عام 2003 ، ولكن الإنتاج توسع بنسبة 5 ؟ في عام 2006 ، بسبب الطلب الشعبي على منتجات التصدير الرئيسية مثل HDTVs والهواتف المحمولة . [بحاجة لمصدر]

مثل معظم الاقتصادات الصناعية ، عانت كوريا من نكسات كبيرة خلال فترة الركود التي نشأت في أواخر عام 2000 والتي بدأت في عام 2007. وانخفض النمو بنسبة 3.4 ؟ في الربع الرابع من عام 2008 مقارنة بالربع السابق ، وهو أول نمو فصلي سلبي في 10 سنوات ، مع فصلية سنوية. استمر النمو سلبيًا في عام 2009. [70] سجلت معظم قطاعات الاقتصاد انخفاضًا ، حيث انخفض التصنيع بنسبة 25.6؟ ??اعتبارًا من يناير 2009 ، وتراجعت مبيعات السلع الاستهلاكية بنسبة 3.1؟. [70] تراجعت الصادرات من السيارات وأشباه الموصلات ، وهما من الركائز الأساسية للاقتصاد ، بنسبة 55.9 ؟ و 46.9 ؟ على التوالي ، في حين انخفض إجمالي الصادرات بنسبة قياسية بلغت 33.8 ؟ في يناير ، و 18.3 ؟ في فبراير 2009 على أساس سنوي. [71] كما حدث في أزمة عام 1997 ، شهدت العملة الكورية أيضًا تقلبات هائلة ، حيث انخفضت بنسبة 34؟ مقابل الدولار. [71] تباطأ معدل النمو السنوي في الاقتصاد إلى 2.3؟ في عام 2008 ، ومن المتوقع أن ينخفض ??إلى -4.5؟ عند جولدمان ساكس ، [72] لكن كوريا الجنوبية تمكنت من الحد من التراجع إلى توقف تام عند 0.2؟. في عام 2009. [73]

على الرغم من الأزمة المالية العالمية ، فإن الاقتصاد الكوري الجنوبي ، الذي ساعدته تدابير التحفيز في الوقت المناسب والاستهلاك المحلي القوي للمنتجات التي عوضت عن انخفاض الصادرات ، [74] استطاع تجنب الركود بخلاف معظم الاقتصادات الصناعية ، مما أدى إلى نمو اقتصادي إيجابي سنوات متتالية من الأزمة. في عام 2010 ، حققت كوريا الجنوبية انتعاشًا اقتصاديًا قويًا بمعدل نمو بلغ 6.1؟ ، مما يشير إلى عودة الاقتصاد إلى مستويات ما قبل الأزمة. سجلت صادرات كوريا الجنوبية 424 مليار دولار في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2010 ، وهي بالفعل أعلى من صادراتها في عام 2008 بأكمله. من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الكوري الجنوبي في القرن الواحد والعشرين ، كإحدى عشر دولة في الاقتصاد القادم ، من 3.9 من؟ إلى 4.2؟ سنويًا بين 2011 و 2030 ، [75] على غرار معدلات نمو الدول النامية مثل البرازيل أو روسيا. [76]

وقعت حكومة كوريا الجنوبية اتفاقية التجارة الحرة بين كوريا وأستراليا (KAFTA) في 5 ديسمبر 2013 ، مع سعي الحكومة الأسترالية للاستفادة من صناعاتها العديدة - بما في ذلك السيارات والخدمات والموارد والطاقة - ووضع نفسها جنبا إلى جنب مع المنافسين ، مثل الولايات المتحدة والاسيان. [77] كوريا الجنوبية هي ثالث أكبر سوق للصادرات في أستراليا ورابع أكبر شريك تجاري لها بقيمة تجارية قدرها 2012 مليار دولار أسترالي. يحتوي الاتفاق على بند تسوية نزاع المستثمر (ISDS) الذي يسمح بالإجراءات القانونية من الشركات الكورية الجنوبية ضد الحكومة الأسترالية إذا تم انتهاك حقوقها التجارية. [78]
الوصف
: اقتصاد كوريا الجنوبية

رسومية تصوير صادرات المنتجات الكورية في فئات اللون 28 مشفرة.
كوريا الجنوبية لديها اقتصاد السوق الذي يحتل المرتبة 14 في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي و12 من تعادل القوة الشرائية (PPP)، وتحديد بأنها واحدة من الاقتصادات الكبرى جي-20. فهي دولة ذات الدخل المرتفع نموا وعضو في منظمة التعاون والتنمية. فهو بلد من البلدان الأعضاء الأكثر تصنيعا في منظمة التعاون والتنمية. كوريا الجنوبية هي الدولة المتقدمة الوحيدة حتى الآن اللتي أدرجت في مجموعة الدول الإحدى عشرة التالية. وكانت كوريا الجنوبية واحدة من أسرع الاقتصادات نموا في العالم من 1960 في وقت مبكر إلى أواخر 1990، وكوريا الجنوبية لا تزال واحدة من الدول الأسرع نموا نموا في 2000، جنبا إلى جنب مع هونغ كونغ وسنغافورة، وتايوان، والثلاثة الآخرون نمور آسيا.[71] كوريا الجنوبية تشير إلى هذا النمو باعتباره معجزة على نهر هان.[72] اقتصاد كوريا الجنوبية تعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة الدولية، وكوريا الجنوبية في عام 2010 كان سادس أكبر مصدر وعاشرأكبر مستورد في العالم.

واستضافت كوريا وقمة جي-20 الخامس في مدينة رأس مالها، سيول، في نوفمبر 2010. كان من المتوقع أن القمة التي تستمر يومين لتعزيز الاقتصاد الكوري بنسبة 31 تريليون وون، أو 4؟ من الناتج المحلي الإجمالي 2010 في كوريا، في الآثار الاقتصادية، وخلق أكثر من 160000 وظيفة في كوريا. فإنه قد تساعد أيضا في تحسين تصنيف البلاد الائتماني السيادي.[73]

على الرغم من نمو اقتصاد كوريا الجنوبية العالية المحتملة والاستقرار الهيكلي واضح، أن الدولة تعاني من الأضرار التي لحقت التصنيف الائتماني لها في سوق الأوراق المالية نتيجة لعداء كوريا الشمالية في أوقات الأزمات العسكرية العميقة، والتي لها تأثير سلبي على أسواق جنوب المالية الكورية.[74][75] وصندوق النقد الدولي تكمل مرونة الاقتصاد الكوري الجنوبي في مواجهة الأزمات الاقتصادية المختلفة، مشيرا إلى انخفاض الدين الحكومي، والاحتياطيات المالية العالية والتي يمكن تعبئتها بسرعة لمعالجة حالات الطوارئ المالية.[76] وكانت كوريا الجنوبية واحدة من عدد قليل من البلدان المتقدمة التي كانت قادرة على تجنب الركود خلال الأزمة المالية العالمية,[77] ووصل معدل النمو الاقتصادي 6.2 في المئة في عام 2010 (وهو أسرع معدل نمو منذ ثماني سنوات بعد النمو الكبير بنسبة 7.2 في المئة في عام 2002),[78] انتعاش حاد من معدلات النمو الاقتصادي من 2.3؟ في عام 2008 و 0.2؟ في عام 2009 عندما ضربت الأزمة المالية العالمية. معدل البطالة في كوريا الجنوبية ظلت منخفضة أيضا في عام 2009 على 3.6؟

.

نمو مدهش ، 1968–1973
أحدثت الإصلاحات التي أعقبت عام 1964 وسياسات أخرى للحكومة العسكرية ، إلى جانب حالة الاقتصاد العالمي ، ظروفًا للنمو السريع جدًا بين عامي 1968 و 1973. في تلك الفترة ، قفز متوسط ??معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي إلى 11.1? ، بقيادة الصناعة بمعدل 13.1?. ضمن القطاعات الصناعية ، كانت القطاعات الرئيسية هي السلع الاستهلاكية المعمرة ، ومعدات النقل ، والصناعات الأساسية ، مثل الصلب والاسمنت وتوليد الكهرباء.

نتيجة لسياسات ما بعد عام 1964 ، توسعت التجارة الخارجية بشكل كبير أسرع من الاقتصاد ككل. كان هناك نمو كبير في الصادرات ، وخاصة السلع المصنعة ، ولكن أيضا السلع. ومع ذلك ، نمت الواردات بشكل أسرع ، مما أدى إلى زيادة العجز التجاري بسرعة. غير أن هذا لم يمثل مشكلة ، لأن التدفقات الضخمة لرأس المال أدت إلى فائض في ميزان المدفوعات.

وساهم القطاع الخارجي إسهاما كبيرا في معدلات النمو المرتفعة ، مثلما ساهم في التوسع السريع في الاستثمار ، بما في ذلك زيادة حصة الاستثمار العام والاستثمار من قبل الشركات التي تسيطر عليها الدولة. وبالإضافة إلى ذلك ، نتج عن زيادة الطلب على السيارات والسلع المعمرة والرفاهية والإسكان نمو سريع في الدخل بالنسبة للطبقات العليا من الدخل ومن الخطط الائتمانية التي تم إنشاؤها للمستهلكين ومشتري المنازل بسبب الإصلاحات في سوق رأس المال.

لم يختبر القطاع الصناعي بشكل عام النمو السريع فحسب ، بل شهد أيضاً تطوراً كبيراً. ونتيجة لذلك ، ارتفعت واردات السلع الرأسمالية والمدخلات الأساسية وشبه المصنعة زيادة حادة. زادت حصة الواردات من السلع الوسيطة في إجمالي الواردات من 31.0 ? في الفترة 1960-1962 إلى 42.7 ? في عام 1972 ، وبنسبة السلع الرأسمالية ، من 29.0 إلى 42.2 ?. وارتفع إجمالي قيمة الواردات من 1.3 مليار دولار إلى 4.4 مليار دولار. [بحاجة لمصدر]

مقارنة بين 1960 و 1975 من قطاعات الصناعة المختلفة في القيمة الإجمالية المضافة من قبل الصناعة تكشف عن استمرار في الانخفاض النسبي للصناعات غير المعمرة ، لا سيما المنسوجات والمنتجات الغذائية والمشروبات ، وزيادة في الماكينات ، من 3.2 إلى 10.3 ?. ومع ذلك ، لم تتغير الحصص النسبية لمعظم الصناعات المتبقية بشكل ملحوظ في هذه الفترة.

نتيجة لاستراتيجية التنمية المتطلعة إلى الخارج ، ارتفعت الصادرات الصناعية للبرازيل من 1.4 مليار دولار في عام 1963 إلى 6.2 مليار دولار أمريكي في عام 1973. ويظهر تكوين الصادرات أنه في حين أن الصادرات المصنعة المجهزة ونصف المصنعة في عام 1963 بلغت 5? فقط. من إجمالي الصادرات ، في عام 1974 كان نصيبهم 29 ?. [بحاجة لمصدر]

في الفترة ما بين 1968-1973 ، أصبح الدخل الشخصي أكثر تركيزًا وأصبحت الفوارق الإقليمية أكبر. وحدث التوسع الصناعي بقوة أكبر في منطقة الوسط الجنوبي ، التي استفادت أكثر من استراتيجية تصنيع بدائل الواردات. وقد تجاوز متوسط ??دخل الفرد فيها المعدل الوطني بشكل كبير ، وكانت بنيته التحتية أكثر تطوراً ، وكان لديها إمدادات كافية من العمال المهرة والمهنيين.وبالتالي كانت المنطقة قادرة على الاستفادة من الفرص والحوافز التي يقدمها النظام العسكري. على الرغم من وجود استراتيجية تنمية إقليمية خاصة للمنطقة الشمالية الشرقية ، إلا أنها عززت التصنيع المشوه الذي لم يستفد سوى عدد قليل من المدن الكبيرة في تلك المنطقة ؛ كانت روابط الشمال الشرقي مع مركز الجنوب أقوى من روابطه داخل المنطقة. إن المزيج من المناخ القاسي ، ونظام حيازة الأراضي المركّز بدرجة عالية ، والنخبة التي قاومت باستمرار تغييرًا ذا مغزى ، منعت الشمال الشرقي من التطور بفعالية.

عانت البرازيل من تخفيضات كبيرة في معدلات التبادل التجاري نتيجة لصدمة النفط عام 1973 . في أوائل السبعينيات ، تم تقويض أداء قطاع التصدير من خلال عملة مبالغ فيها. مع تعرض الميزان التجاري للضغط ، أدت الصدمة النفطية إلى ارتفاع فاتورة الواردات بشكل حاد. اختارت البرازيل الاستمرار في سياسة عالية النمو. وعلاوة على ذلك ، اعتمدت استراتيجيات متجددة لتصنيع استبدال الواردات والتنوع الاقتصادي. في منتصف

السبعينيات ، بدأ النظام في تنفيذ خطة تنمية تهدف إلى زيادة الاكتفاء الذاتي في العديد من القطاعات وخلق ميزات نسبية جديدة.. وتتمثل مكوناته الرئيسية في تشجيع إحلال الواردات من المدخلات الصناعية الأساسية (الصلب ، والألمنيوم ، والأسمدة ، والبتروكيماويات) ، واستثمار كميات كبيرة في توسيع البنية التحتية الاقتصادية ، وتعزيز الصادرات.

كانت هذه الاستراتيجية فعالة في تعزيز النمو ، ولكنها رفعت أيضاً متطلبات الاستيراد في البرازيل بشكل ملحوظ ، مما زاد من العجز الكبير في الحساب الجاري بالفعل. في الحساب الجاري تم تمويلها عن طريق تشغيل تصل الديون الخارجية . وكان التوقع هو أن التأثيرات المشتركة لتصنيع استبدال الواردات وتوسيع الصادرات ستؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة الفوائض التجارية ، مما يتيح خدمة وسداد الدين الخارجي.

وهكذا ، على الرغم من الركود العالمي الناتج عن تعديلات البلدان الأخرى للصدمة النفطية ، تمكنت البرازيل من الحفاظ على معدل نمو مرتفع. بين عامي 1974 و 1980 ، بلغ متوسط ??معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 6.9 في المائة والصناعة ، 7.2 في المائة. ومع ذلك ، ارتفع عجز الحساب الجاري من 1.7 مليار دولار في 1973 إلى 12.8 مليار دولار في عام 1980. وارتفع الدين الخارجي من 6.4 مليار دولار في عام 1963 إلى ما يقرب من 54 مليار دولار في عام 1980.

تمكنت البرازيل من رفع ديونها الخارجية لأن النظام المالي الدولي كان آنذاك مليئاً بالدولارات النفطية وكان يقدم قروضاً منخفضة الفائدة بفارغ الصبر. لكن بحلول نهاية السبعينيات ، بلغ الدين الخارجي مستويات عالية. بالإضافة إلى ذلك ، رفعت الزيادة الملحوظة في أسعار الفائدة الدولية خدمة الديون ، مما أجبر البلد على الاقتراض أكثر فقط للوفاء بمبالغ الفائدة. زادت القدرة الإنتاجية ، والصادرات ، واستبدال الواردات في مختلف القطاعات وأصبحت أكثر تنوعا. ومع ذلك ، فإن التأثيرات المتوقعة على حساب البرازيل الحالي لم تتحقق حتى منتصف الثمانينات.

ميزة أخرى للفترة 1974–80 كانت تسارع التضخم. بين عامي 1968 و 1974 ، انخفض معدل التضخم بثبات ، ولكن بعد ذلك تم عكس الاتجاه. من 16.2 في المئة سنويا

الوصف
في البداية يجب الإشارة إلى تطور النظام السياسي في البرازيل، حيث يعتبر البعض أن سنة 1964 هي بداية الحكم العسكري القمعي في البرازيل عندما استولى الجيش على الحكومة بشكل كامل ، لكن في الواقع تعود بداية الحقبة العسكرية إلى سنة 1930 عندما تولى الجنرال "غيتويلو فارغاس" الحكم ومن بعده تعاقبت الحكومات العسكرية وتراجعت الديمقراطية والحرية وانتشرت الاعتقالات والأزمات الاقتصادية والحروب الأهلية داخل البرازيل.

وفى منتصف السبعينيات تولى الجنرال "ايرنستو غيسيل" ومن بعده الجنرال "جون بابتيستا فيغوريدو" رئاسة البلاد حتى منتصف الثمانينات، وسار كلاهما في طريق التحول التدريجي نحو الحكم المدني، وهذا ما يعنى أن البرازيل شهدت عشر سنوات انتقالية بين نظامين سياسيين أولهما عسكري استبدادي قمعي وثانيهما مدني مؤسسي ديمقراطي، وتعاقب منذ 1985 الرؤساء المدنيين، وكان أولهم "خوسيه سارنى" وآخرهم حتى هذا التاريخ هي الرئيسة الحالية "ديلما روسيف" والتي كانت أحد المعتقلين البارزين إبان الحكم العسكري ومن أهم النشطاء والمناضلين اليساريين في تلك الفترة. ولكن منذ 1985 وحتى 2012 اى خلال 27 عاما من الحكم المدني الديمقراطي عقب انتهاء الحقبة القمعية العسكرية، برز اسم الرئيس "لولا دا سيلفا" الذي تولى رئاسة البلاد لمدة ثماني سنوات (2003-2010)، حيث تقدمت البلاد خلال تلك الفترة تقدما كبيرا على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

فترة سبعينيات القرن العشرين
في خلال تلك الفترة تبنت الحكومات العسكرية سياسات رأسمالية دافعت فيها عن مصالح رجال الأعمال وأصحاب الشركات، دون الاكتراث نهائيا بالطبقات الفقيرة وقامت بدور حامى البلاد من الوقوع في خطر الشيوعية وتكرار النموذج الكوبي، وشكلت تحالفا قويا مع الرأسمالية الوطنية والإدارة الأمريكية. كما عمدت إلى الاقتراض من الخارج لتنفيذ مشروعاتها التنموية، مما خلف ديون اقتصادية كبيرة شكلت عبء على الأجيال اللاحقة.

فترة ثمانينات القرن العشرين
واجهت البلاد مثلها مثل دول أخرى في العالم الثالث أزمة الديون (Dept crisis) خاصة بعد السياسات الاقتراضية المتهورة التي انتهجتها الحكومات العسكرية، ومن ثم شهدت فترة الثمانينات عدة محاولات للسيطرة على معدلات التضخم المرتفعة كما شهدت تراجعا في معدلات النمو.

فترة تسعينيات القرن العشرين
أما في هذه الفترة والتي كان الجيش قد تراجع تماما عن الحياة السياسية وأتم الانتقال السلمي والتدريجي للسلطة إلى حكومات مدنية متعاقبة، فقد انتهجت الحكومات المدنية في خلال عقد التسعينيات سياسات اقتصادية رأسمالية، حيث تبنت سياسات الانفتاح الاقتصادي وسياسات السوق وعمت البرازيل حمى الخصخصة والتحرير الاقتصادي كما كان الحال في العديد من دول العالم الثالث التي اتبعت توجيهات صندوق النقد والبنك الدوليين، وهو ما أدى إلى تقدم في مؤشرات الاقتصاد الكلى وهو ما لم يكن يعنى تقدما فعليا، بمعنى أن سياسات الانفتاح الاقتصادي أصابت المنتجين المحليين بخسائر فادحة مما أدى إلى مزيد من البطالة وتراجع حاد في الإنتاج المحلى ومن ثم تراجع معدلات التصدير وكذلك أيضا ارتفاع معدلات الفقر التي كانت مرتفعة بالأساس، وعلى هذا فقد أثبتت تجربة التسعينيات في البرازيل والعديد من دول العالم الثالث أن استقرار الاقتصاد الكلى لا يعنى بالضرورة نموا حقيقيا في الاقتصاد والإنتاج ولا يعنى تقدما في مستوى دخل الأفراد وحل المشكلات الاقتصادية مثل البطالة ومستويات الفقر المرتفعة ومشكلات الدين العام والتضخم وغيرها.

تمتلك السويد اقتصاداً مختلطاً متجهاً نحو التصدير ويتميز بنظام توزيع حديث واتصالات داخلية وخارجية ممتازة بالإضافة إلى يد عاملة ماهرة. يشكل الخشب وتوليد الطاقة الكهرمائية وخام الحديد قاعدة الموارد الاقتصادية وهي موجهة بشكل كبير نحو التجارة الخارجية. يمثل القطاع الهندسي السويدي نحو 50? من الإنتاج والصادرات. تعد الاتصالات وصناعة السيارات والصناعات الدوائية أيضاً ذات أهمية كبيرة. بينما تمثل الزراعة فقط 2% من الناتج المحلي الإجمالي والعمالة.

يتميز الاقتصاد السويدي هيكلياً يقطاع صناعات تحويلية كبير مبني على العلم والمعرفة وموجه نحو التصدير وقطاع خدمات أعمال صغير نسبياً في تطور متزايد وقطاع خدمات عامة كبير وفقاً للمعايير الدولية. تهيمن المنظمات الكبيرة في الصناعة التحويلية والخدمات على الاقتصاد السويدي.[93]

أكبر 20 شركة مسجلة في السويد من حيث حجم التداول في عام 2007 هي فولفو وإريكسون وفاتينفول وسكانسكا وسوني اريكسون موبايل للاتصالات وسفنسكا سيلليلوزا أكتيبولاغيت وإلكترولوكس وفولفو بيرسونفاجنار وتيلياسونيرا وساندفيك وسكانيا وآي سي ايه وهينيز اند موريتز (اتش آند ام) وإيكيا ونورديا وبربيم وأطلس كوبكو وسكيوريتاس ونوردستيرنان وس.ك.ف.[94] تخضع صناعة السويد لسيطرة القطاع الخاص بنحو كبير، على عكس بعض البلدان الصناعية الغربية الأخرى مثل النمسا وإيطاليا حيث المؤسسات ذات الملكية العامة ذات أهمية ثانوية.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السويد، 1996-2006.
يعمل في البلاد نحو 4.5 مليون مقيم، منهم زهاء الثلث حاصلين على التعليم الجامعي. يعد الناتج المحلي الإجمالي لكل ساعة عمل في السويد التاسع على مستوى العالم ووصل ذروته في السويد في عام 2006 بحوالي 31 دولاراً في الساعة، بالمقارنة مع 22 دولاراً في إسبانيا و35 دولاراً في الولايات المتحدة.[95] ينمو الناتج المحلي الإجمالي لكل ساعة عمل بمعدل 2.5% في السنة بالنسبة للاقتصاد ككل، والتجارة متوازنة النمو والإنتاجية بنسبة 2%.[95] وفقاً لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فإن رفع القيود والعولمة ونمو قطاع التكنولوجيا من العوامل الرئيسية الدافعة للإنتاج.[95] السويد رائدة عالمياً في مجال خصخصة معاشات التقاعد كما أن مشاكل التمويل صغيرة نسبياً بالمقارنة مع بلدان عديدة أخرى في أوروبا الغربية.[96]

السويد هي جزء من منطقة شنغن والاتحاد الأوروبي في السوق واحدة.
يحصل العامل العادي على 40 ? من دخله بعد الضرائب. لا تزال الضرائب في السويد قرب ضعفها في الولايات المتحدة وأيرلندا رغم أنخفاضها العام البطيء إلى 51.1% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2007. تبلغ حصة العمالة الممولة عن طريق الدخل الضريبي ثلث القوى العاملة السويدية، وهي نسبة أعلى بكثير من معظم البلدان الأخرى. عموماً، نمو الناتج المحلي الإجمالي يجري بسرعة منذ بدء الإصلاحات في أوائل التسعينات وبخاصة في مجال الصناعة التحويلية.[97]

وضع مؤشر التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2009-2010 في المرتبة الرابعة الأكثر قدرة على المنافسة في العالم.[98] أما في تقرير التنافسية لعام 2010-2011 فصعدت السويد مرتبتين وهي الثانية عالمياً.[99] تصنف السويد سادسة في الكتاب السنوي للإدارة المالية لعام 2009، حيث حظيت برصيد عال في كفاءة القطاع الخاص.[100] وفقاً للكتاب "رحلة صعود الطبقة الخلاقة" بقلم الخبير الاقتصادي الأمريكي البروفيسور ريتشارد فلوريدا من جامعة تورنتو، تمتلك السويد أفضل إبداع في أوروبا في مجال الأعمال ويتوقع أن تصبح منطقة جذب للمواهب والعمالة الهادفة. جمع الكتاب مؤشراً لقياس هذا النوع من الإبداع وصنف الخصال الأكثر أهمية لرجال الأعمال بأنها المواهب والتكنولوجيا والتسامح.[101]

احتفظ السويديون بعملتهم الكرونا السويدية بعد أن رفضوا اليورو في تصويت شعبي. تأسس البنك المركزي السويدي في 1668، مما يجعله من أقدم البنوك المركزية في العالم، حيث يركز في الوقت الراهن على تثبيت السعر وحد التضخم عند 2 ?. وفقاً لدراسة الحالة الاقتصادية في السويد عام 2007 من قبل منظمة التعاون والتنمية، فإن متوسط التضخم في السويد كان واحدا من أدنى المعدلات بين الدول الأوروبية منذ منتصف التسعينات، وهو ما يعود إلى حد كبير إلى رفع القيود والتوظيف السريع للعولمة.[95]

تجري أكبر التعاملات التجارية مع ألمانيا والولايات المتحدة والنرويج والمملكة المتحدة والدنمارك وفنلندا.

الطاقة والنقل

السياسات الاقتصادية ، 1949-1980
عندما وصل الحزب الشيوعي الصيني إلى السلطة في عام 1949 ، كانت أهداف زعمائه الأساسية بعيدة المدى هي تحويل الصين إلى دولة اشتراكية حديثة وقوية. من الناحية الاقتصادية ، كانت هذه الأهداف تعني التصنيع ، وتحسين مستويات المعيشة ، وتضييق فروق الدخل ، وإنتاج المعدات العسكرية الحديثة. مع مرور السنين ، استمرت القيادة في الاشتراك في هذه الأهداف. لكن السياسات الاقتصادية التي وضعت لتحقيقها تغيرت بشكل كبير في مناسبات عدة استجابة للتغيرات الكبيرة في الاقتصاد والسياسة الداخلية والتطورات السياسية والاقتصادية الدولية.

برز تمييز مهم بين الزعماء الذين شعروا بأن الأهداف الاشتراكية لتكافؤ الدخل وزيادة الوعي السياسي يجب أن تأخذ الأولوية على التقدم المادي وأولئك الذين يعتقدون أن التصنيع والتحديث الاقتصادي العام شرط مسبق لتحقيق نظام اشتراكي ناجح. ومن بين القادة البارزين الذين اعتبروا السياسة ، كان الاعتبار الرئيسي لماو تسي تونغ ، ولين بياو ، وأعضاء عصابة الأربعة . القادة الذين شددوا في كثير من الأحيان على اعتبارات اقتصادية عملية شملت ليو شوقي ، زو إنلاي ، ودنغ شياو بينغ . بالنسبة للجزء الأكبر ، عكست التحولات الهامة في السياسة التركيز المتناوب على الأهداف السياسية والاقتصادية وكانت مصحوبة بتغييرات رئيسية في مواقف الأفراد في هيكل السلطة السياسية. ومن السمات الهامة في تطوير السياسات الاقتصادية والنموذج الاقتصادي الأساسي ، أن كل فترة سياسة جديدة ، رغم اختلافها بشكل كبير عن سابقتها ، احتفظت بمعظم المنظمات الاقتصادية القائمة. وهكذا فإن شكل النموذج الاقتصادي والسياسات التي عبرت عنه في أي وقت في التاريخ الصيني يعكس كلا من التركيز السياسي الحالي والأساس الهيكلي المبني خلال الفترات السابقة.

الانتعاش من الحرب ، 1949-1952
في عام 1949 كان الاقتصاد الصيني يعاني من الآثار المدمرة لعقود من الحرب . العديد من المناجم والمصانع تضررت أو دمرت. في نهاية الحرب مع اليابان في عام 1945 ، قامت القوات السوفياتية بتفكيك حوالي نصف الآلات في المناطق الصناعية الرئيسية في الشمال الشرقي وشحنتها إلى الاتحاد السوفياتي . وقد دمرت شبكات النقل والاتصالات والطاقة أو تدهورت بسبب نقص الصيانة. وتعطلت الزراعة ، وكان إنتاج الأغذية أقل بنسبة 30 في المائة عن مستوى الذروة الذي بلغته قبل الحرب. وعلاوة على ذلك ، تفاقمت العلل الاقتصادية من خلال واحدة من أشد النفخات ضراوة في تاريخ العالم. [1]

كان الهدف الرئيسي للحكومة لفترة 1949-1952 هو ببساطة إعادة الاقتصاد إلى نظام العمل العادي. تحركت الإدارة بسرعة لإصلاح روابط النقل والاتصالات وإحياء تدفق النشاط الاقتصادي. تم تأميم النظام المصرفي ومركزه في بنك الشعب الصيني . ولجعل التضخم تحت السيطرة بحلول عام 1951 ، وحدت الحكومة النظام النقدي ، وشددت الائتمان ، وقيّدت الميزانيات الحكومية على جميع المستويات ، ووضعتها تحت سيطرة مركزية ، وضمنت قيمة العملة . تم تحفيز التجارة وتنظيمها جزئياً من خلال تأسيس الشركات التجارية الحكومية (الدوائر التجارية) ، والتي تنافست مع التجار الخاصين في شراء السلع من المنتجين وبيعها للمستهلكين أو الشركات. تحول انتقال الملكية في الصناعة ببطء. كان حوالي ثلث الشركات في البلاد خاضعة لسيطرة الدولة في حين كانت حكومة قومندانغ في السلطة (1927-1949) ، كما هو الحال في الكثير من قطاع النقل الحديث. وقد قام الحزب الشيوعي الصيني على الفور بإنشاء هذه الوحدات المملوكة للدولة عند توليه السلطة في عام 1949. وكانت المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص المتبقية تخضع تدريجياً لسيطرة الحكومة ، ولكن 17 في المائة من الوحدات الصناعية لا تزال خارجة تماماً عن نظام الدولة في عام 1952.

في الزراعة تم إجراء تغيير كبير في ملكية الأراضي . وفي إطار برنامج وطني لإصلاح الأراضي ، أعيد توزيع ألقاب نحو 45 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة من الملاك ومزارعين أكثر ازدهارا إلى 60 إلى 70 في المائة من الأسر الزراعية التي لم تكن تملك في السابق سوى القليل من الأراضي أو لا تملكها. وبمجرد الانتهاء من إصلاح الأراضي في منطقة ما ، تم تشجيع المزارعين على التعاون في بعض مراحل الإنتاج من خلال تشكيل "أفرقة مساعدة متبادلة" صغيرة تتألف من ست أو سبع أسر معيشية. ينتمي تسعة وثلاثون في المائة من جميع الأسر الزراعية إلى فرق المساعدة المتبادلة في عام 1952. بحلول عام 1952 تم تأسيس استقرار الأسعار ، وتمت استعادة التجارة ، واستعادت الصناعة والزراعة مستويات إنتاجها السابقة. حققت فترة الانتعاش أهدافها.

الخطة الخمسية الأولى ، 1953–57

بعد أن استعادت قاعدة اقتصادية قابلة للاستمرار ، كانت القيادة تحت قيادة ماو تسي تونغ ، وتشو إن لاي ، وغيرهم من المحاربين الثوريين القدامى مستعدة للشروع في برنامج مكثف للنمو الصناعي والتنشئة الاجتماعية . ولهذا الغرض ، تبنت الإدارة النموذج الاقتصادي السوفييتي ، استناداً إلى ملكية الدولة في القطاع الحديث ، ووحدات جماعية كبيرة في الزراعة ، وتخطيط اقتصادي مركزي . وقد تجلى النهج السوفياتي للتنمية الاقتصادية في الخطة الخمسية الأولى (1953-1957). وكما هو الحال في الاقتصاد السوفييتي ، كان الهدف الرئيسي هو ارتفاع معدل النمو الاقتصادي ، مع التركيز بشكل أساسي على التنمية الصناعية على حساب الزراعة والتركيز الخاص على الصناعة الثقيلة والتكنولوجيا كثيفة رأس المال. ساعد المخططون السوفييت نظراءهم الصينيين في صياغة الخطة. ساعدت أعداد كبيرة من المهندسين والفنيين والعلماء السوفييت في تطوير وتركيب منشآت صناعية ثقيلة جديدة ، بما في ذلك العديد من المصانع وقطع المعدات التي تم شراؤها من الاتحاد السوفياتي . وزادت سيطرة الحكومة على الصناعة خلال هذه الفترة من خلال تطبيق ضغوط مالية وحوافز لإقناع مالكي الشركات الخاصة والحديثة ببيعها للدولة أو تحويلها إلى مؤسسات مشتركة بين القطاعين العام والخاص تخضع لسيطرة الدولة. وبحلول عام 1956 ، كانت حوالي 67.5 في المائة من جميع المؤسسات الصناعية الحديثة مملوكة للدولة ، و 32.5 في المائة منها كانت ملكية مشتركة بين القطاعين العام والخاص. لا توجد شركات مملوكة للقطاع الخاص. خلال الفترة نفسها ، تم تنظيم الصناعات الحرفية في التعاونيات ، والتي تمثل 91.7 في المئة من جميع عمال الحرف اليدوية بحلول عام 1956.

الزراعة خضعت أيضا تغييرات تنظيمية واسعة النطاق. لتسهيل تعبئة الموارد الزراعية ، وتحسين كفاءة الزراعة ، وزيادة وصول الحكومة إلى المنتجات الزراعية ، شجعت السلطات المزارعين على تنظيم وحدات جماعية كبيرة ومجتمعية بشكل متزايد. ومن خلال فرق المساعدة المتبادلة الضئيلة البنية والباهظة التنظيم ، كان على القرى أن تتقدم أولاً إلى تعاونيات المنتجين الزراعيين في المرحلة الأدنى ، حيث لا تزال العائلات تتلقى بعض الدخل على أساس كمية الأرض التي ساهموا بها ، وفي نهاية المطاف إلى التعاونيات المتقدمة ، أو التجمعات . في تعاونيات المنتجين المتقدمين ، كانت حصص الدخل تستند فقط على كمية العمل المساهم. بالإضافة إلى ذلك ، تم السماح لكل عائلة بالاحتفاظ بمؤامرة خاصة صغيرة لزراعة الخضروات والفاكهة والماشية لاستخدامها الخاص. بدأت عملية التجميع ببطء ولكن تسارعت في 1955 و 1956. وفي عام 1957 ، انضمت 93.5 في المائة من جميع الأسر الزراعية إلى تعاونيات المنتجين المتقدمين.

وفيما يتعلق بالنمو الاقتصادي ، كانت الخطة الخمسية الأولى ناجحة إلى حد كبير ، لا سيما في المجالات التي أكدتها استراتيجية التنمية على النمط السوفييتي. تم إنشاء أساس متين في الصناعة الثقيلة. وقد توسعت بشكل كبير الصناعات الرئيسية ، بما في ذلك صناعة الحديد والصلب ، وتعدين الفحم ، وإنتاج الأسمنت ، وتوليد الكهرباء ، وبناء الآلات ، وتم وضعها على أسس تكنولوجية حديثة وحديثة. تم إنشاء الآلاف من المنشآت الصناعية والتعدينية ، بما في ذلك 156 منشأة رئيسية. ارتفع الإنتاج الصناعي بمعدل سنوي بلغ 19? بين 1952 و 1957 ، ونما الدخل القومي بمعدل 9? في السنة.

وعلى الرغم من عدم وجود استثمارات حكومية في الزراعة ، فقد زاد الإنتاج الزراعي زيادة كبيرة ، حيث بلغ متوسطه زيادات تبلغ حوالي 4 في المائة سنوياً. نتج هذا النمو في المقام الأول عن المكاسب في الكفاءة الناجمة عن إعادة التنظيم والتعاون الذي تحقق من خلال الجماعية. ومع ازدياد الخطة الخمسية الأولى ، أصبح القادة الصينيون يشعرون بقلق متزايد إزاء الأداء البطيء نسبياً للزراعة وعدم قدرة الشركات التجارية الحكومية على زيادة كمية الحبوب التي يتم شراؤها من الوحدات الريفية للاستهلاك الحضري زيادة كبيرة.

القفزة العظيمة للأمام ، 1958- 1960
المقال الرئيسي: القفزة الكبرى إلى الأمام
قبل نهاية الخطة الخمسية الأولى ، أدى اختلال التوازن المتنامي بين النمو الصناعي والزراعي وعدم الرضا عن عدم الكفاءة وعدم المرونة في عملية صنع القرار إلى إقناع قادة الأمة - ولا سيما ماو تسي تونغ - بأن الصناعة المركزية شديدة التركيز النموذج السوفياتي القائم لم يكن مناسبا للصين. في عام 1957 ، تبنت الحكومة إجراءات لتحويل قدر كبير من السلطة من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية إلى الإدارات على مستوى المقاطعات والمقاطعات والمحليات. في عام 1958 تم التخلي عن الخطة الخمسية الثانية (1958-1962) ، والتي كان الهدف منها مواصلة سياسات الخطة الأولى. في مكانها ، تبنت القيادة نهجا يعتمد على الجهود البطولية العفوية من قبل جميع السكان لإنتاج "قفزة كبيرة" دراماتيكية في الإنتاج لجميع قطاعات الاقتصاد دفعة واحدة. واعتبر المزيد من إعادة تنظيم الزراعة بمثابة المفتاح للسعي إلى القفز فجأة إلى مرحلة أعلى من الإنتاجية. كانت المشكلة الأساسية هي الافتقار إلى رأس المال الكافي للاستثمار بكثافة في كل من الصناعة والزراعة في نفس الوقت. للتغلب على

هذه المشكلة ، قررت القيادة محاولة خلق رأس المال في القطاع الزراعي من خلال إنشاء أعمال واسعة للري ومراقبة المياه باستخدام فرق ضخمة من المزارعين الذين لم يتم استغلالهم بالكامل. كما ينبغي توظيف العمالة الريفية الفائضة لدعم القطاع الصناعي عن طريق إقامة آلاف المشاريع الصناعية الصغيرة النطاق "ذات الفناء المنخفض" في الوحدات الزراعية ، والتي ستنتج آلات مطلوبة للتنمية الزراعية ومكونات للصناعات الحضرية. كان من الواجب تحقيق تعبئة فائض العمالة الريفية والمزيد من التحسينات في الكفاءة الزراعية من خلال "قفزة" إلى المرحلة النهائية من الزراعة الجماعية - تشكيل مجتمعات الناس .

تم إنشاء مجتمعات شعبية من خلال الجمع بين حوالي 20 أو 30 جمعية تعاونية منتجة متقدمة من 20،000 إلى 30،000 عضو في المتوسط ??، على الرغم من أن العضوية تراوحت ما بين 6000 إلى أكثر من 40000 في بعض الحالات. عندما تم تأسيسها للمرة الأولى ، تم تصور الكوميونات على أنها تجمع في هيئة واحدة وظائف أدنى مستوى من الحكومة المحلية وأعلى مستوى من التنظيم في الإنتاج الزراعي. تتألف الكومونات من ثلاثة مستويات تنظيمية: إدارة الكومونات المركزية ؛ لواء الإنتاج (يعادل تقريباً تعاونيات المنتجين المتقدمين ، أو قرية ريفية تقليدية) ، وفريق الإنتاج ، الذي يتكون عمومًا من حوالي ثلاثين عائلة. في بداية القفزة الكبرى إلى الأمام ، كان الهدف من الكوميونات هو الحصول على جميع حقوق الملكية على الأصول الإنتاجية لوحداتها التابعة وتولي معظم عمليات التخطيط واتخاذ القرار للأنشطة الزراعية. من الناحية المثالية ، كان على الكوميونات تحسين الكفاءة من خلال نقل عائلات المزارع إلى مهاجع وإطعامها في قاعات الطعام الجماعية ، ونقل فرق كاملة من العمال من مهمة إلى مهمة. من الناحية العملية ، لم يتم إنشاء هذا الشكل المثالي والمركز للغاية من الكوميونات في معظم المناطق.

تم تنظيم 98 في المائة من سكان المزارع في الكومونات بين نيسان / أبريل وأيلول / سبتمبر 1958. وأصبح من الواضح جدا في معظم الحالات أن الكوميونات كانت غير عملية للغاية للقيام بنجاح بجميع الوظائف الإدارية والإدارية التي تم تعيينها لهم. في عامي 1959 و 1960 ، عادت معظم قرارات الإنتاج إلى مستوى الألوية والفرق ، وفي النهاية أعيدت معظم المسؤوليات الحكومية إلى إدارات المحافظات والمدن. ومع ذلك ، تم الاحتفاظ بنظام الكومونات واستمر في كونه الشكل الأساسي للتنظيم في القطاع الزراعي حتى أوائل الثمانينيات.

خلال القفزة الكبرى إلى الأمام ، كان من المتوقع أيضًا للقطاع الصناعي اكتشاف واستخدام العمالة المتباطئة والقدرات الإنتاجية لزيادة الإنتاج بما يتجاوز المستويات التي كانت ممكنة سابقاً. كان الحماس السياسي هو القوة المحركة ، و "وضع السياسة في القيادة" أخذت فروع الحزب المغامرة اتجاه العديد من المصانع. بالإضافة إلى ذلك ، تم إلغاء التخطيط المركزي إلى دور ثانوي لصالح قرارات الإنتاج التلقائية والمستوحاة من الوحدات الفردية.

كانت نتيجة القفزة العظيمة للأمام أزمة اقتصادية حادة. في عام 1958 ، حقق الإنتاج الصناعي "قفزة" بنسبة 55? ، وتجمع القطاع الزراعي في موسم حصاد جيد. في أعوام 1959 و 1960 و 1961 ، أدت الظروف المناخية المعاكسة ومشاريع التحكم في المياه التي شيدت بشكل غير صحيح وغير ذلك من سوء توزيع الموارد التي حدثت خلال حركة التجميع المفرط المركزية إلى انخفاضات كارثية في الإنتاج الزراعي. في عامي 1959 و 1960 ، انخفضت القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي بنسبة 14? و 13? على التوالي ، وفي عام 1961 انخفضت بنسبة 2? أخرى لتصل إلى أدنى مستوى لها منذ عام 1952. حدثت مجاعة واسعة النطاق ، خاصة في المناطق الريفية ، وفقًا لما جاء في عام 1982. أرقام التعداد ، وارتفع معدل الوفيات من 1.2 في المئة في 1958 إلى 1.5 في المئة في 1959 ، 2.5 في المئة في عام 1960 ، ثم انخفض إلى 1.4 في المئة في عام 1961. من عام 1958 إلى عام 1961 ، توفي أكثر من 14 مليون شخص من الجوع على ما يبدو ، و كان عدد الولادات المبلغ عنها حوالي 23 مليون أقل من المعدل الطبيعي. منعت الحكومة كارثة أسوأ من خلال إلغاء جميع أوامر الاستيراد الفنية الأجنبية تقريبا واستخدام احتياطات البلاد من العملات الأجنبية لاستيراد أكثر من 5 ملايين طن من الحبوب في السنة التي بدأت عام 1960. استمرت المناجم والمصانع في زيادة الإنتاج خلال عام 1960 ، جزئيا من خلال الإفراط في العمل الموظفين والآلات ولكن إلى حد كبير لأن العديد من المصانع الجديدة التي شيدت خلال الخطة الخمسية الأولى دخلت الإنتاج الكامل في هذه السنوات. لكن ، بعد ذلك ، تسبب الضغط المفرط على المعدات والعمال ، وآثار الأزمة الزراعية ، وانعدام التنسيق الاقتصادي ، وفي 1960s ، في انسحاب المساعدات السوفيتية من انخفاض الناتج الصناعي بنسبة 38? في عام 1961 ، 16 في المئة في عام 1962.

التعديل والتعديل: "الزراعة أولاً" ، 1961 - 1965
في مواجهة الانهيار الاقتصادي في أوائل الستينيات من القرن الماضي ، نقّرت الحكومة بحدة الأهداف الفورية للاقتصاد ، وابتكرت مجموعة جديدة من السياسات الاقتصادية لتحل محل سياسات القفزة الكبرى إلى الأمام. وأعطيت الأولوية القصوى لاستعادة الإنتاج الزراعي وتوسيعه بمعدل يفي باحتياجات السكان المتنامية. كان من المقرر إحياء التخطيط والتنسيق الاقتصادي - على الرغم من كونه في شكل أقل مركزية مما كان عليه قبل القفزة العظيمة للأمام - من أجل استعادة النظام وتخصيص الموارد بشكل فعال للاقتصاد. وكان من المفترض تخفيض معدل الاستثمار وتعديل أولويات الاستثمار ، مع أخذ الزراعة في الاعتبار الأول ، والصناعة الخفيفة الثانية ، والصناعة الثقيلة الثالثة.

في رحيل آخر عن التركيز على التنمية الصناعية الثقيلة التي استمرت خلال القفزة الكبرى إلى الأمام ، تعهدت الحكومة بتعبئة موارد البلاد لتحقيق التقدم التكنولوجي في الزراعة. اشتملت التغييرات التنظيمية في الزراعة بشكل أساسي على اللامركزية في صنع القرار في الإنتاج وتوزيع الدخل داخل هيكل البلديات. وانخفض دور إدارة البلديات المركزية بدرجة كبيرة ، رغم أنه ظل هو الرابط بين الحكومة المحلية والمنتجين الزراعيين وكان ذا أهمية في تنفيذ الأنشطة التي كانت كبيرة للغاية في الحجم بالنسبة لألوية الإنتاج. تم تعيين فرق الإنتاج وحدات المحاسبة الأساسية وكانت مسؤولة عن اتخاذ تقريبا جميع القرارات المتعلقة بالإنتاج وتوزيع الدخل لأعضائها. تم إعادة قطع الأراضي الخاصة ، التي كانت قد اختفت في بعض البلديات خلال القفزة الكبرى إلى الأمام ، إلى عائلات زراعية.

اتخذ الدعم الاقتصادي للزراعة عدة أشكال. تم تخفيض الضرائب الزراعية ، وارتفعت الأسعار المدفوعة للمنتجات الزراعية بالنسبة لأسعار الإمدادات الصناعية للزراعة. كانت هناك زيادات كبيرة في إمدادات الأسمدة الكيماوية وأنواع مختلفة من الآلات الزراعية ، ولا سيما مضخات كهربائية صغيرة للري. وتركزت معظم الإمدادات الحديثة في المناطق التي كانت معروفة لإنتاج "غلة عالية ومستقرة" من أجل ضمان أفضل النتائج الممكنة.

في الصناعة ، تمت إعادة بعض المؤسسات الرئيسية إلى سيطرة الدولة المركزية ، لكن السيطرة على معظم الشركات بقيت في أيدي الحكومات على مستوى المقاطعات والحكومات المحلية. وقد حدثت هذه اللامركزية في عامي 1957 و 1958 وتمت إعادة تأكيدها وتعزيزها في الفترة من 1961 إلى 1965. مرّر التخطيط بدلاً من السياسة قرارات الإنتاج مرة أخرى ، وأصبحت المكافآت المادية بدلاً من الحماس الثوري الحافز الرئيسي للإنتاج. وبدأت واردات كبيرة من الآلات الأجنبية المتقدمة ، التي توقفت فجأة مع انسحاب المساعدات السوفياتية بدءا من عام 1960 ، مع اليابان وبلدان أوروبا الغربية.

خلال فترة التعديل والتعديل من عام 1961 إلى عام 1965 ، تم استعادة الاستقرار الاقتصادي ، وبحلول عام 1966 تجاوز الإنتاج في كل من الزراعة والصناعة مستويات الذروة في فترة القفزة الكبرى إلى الأمام. بين عامي 1961 و 1966 ، نما الناتج الزراعي بمعدل 9.6 في المائة سنوياً. تم زيادة الإنتاج الصناعي في نفس السنوات بمعدل سنوي متوسط ??قدره 10.6? ، وذلك إلى حد كبير عن طريق إحياء النباتات التي كانت تعمل أقل من القدرة بعد الانهيار الاقتصادي في عام 1961. وكان مصدر آخر مهم للنمو في هذه الفترة هو انتشار الريف ، على نطاق صغير الصناعات ، ولا سيما مناجم الفحم ، ومحطات الطاقة الكهرمائية ، ومصانع الأسمدة الكيماوية ، ومحطات الآلات الزراعية. لقد جمع النموذج الاقتصادي الذي ظهر في هذه الفترة بين عناصر نظام الخطة الخمسية الأولى ذات التوجه المركزي والموجهة صناعياً ، مع جوانب من لامركزية الملكية واتخاذ القرارات التي ميزت القفزة الكبرى للأمام وبتأكيد قوي على التنمية الزراعية والنمو المتوازن للسياسة "الزراعة أولا". حدثت تغييرات هامة في السياسة الاقتصادية في سنوات لاحقة ، لكن النظام الأساسي للملكية ، وهيكل صنع القرار ، واستراتيجية التنمية التي تم تشكيلها في أوائل الستينيات لم تتغير بشكل كبير حتى فترة الإصلاح في الثمانينيات.

الأحداث خلال عقد الثورة الثقافية ، 1966–1976
تم إطلاق الثورة الثقافية في عام 1966 من قبل ماو تسي تونج ، وتوقفت في عام 1968 ، ولكن أجواء اليسار المتطرف استمرت حتى وفاة ماو وسقوط عصابة الأربعة في عام 1976. خلال هذه الفترة ، كانت هناك عدة مراحل متميزة السياسة الاقتصادية.

المد العالي للثورة الثقافية ، 1966-1969

كانت الثورة الثقافية ، على عكس القفزة العظيمة للأمام ، في المقام الأول ثورة سياسية ولم تحدث تغييرات كبيرة في السياسات الاقتصادية الرسمية أو النموذج الاقتصادي الأساسي. ومع ذلك ، فإن تأثيره كان ملموسا في المجتمع المدني ، وكان له تأثير عميق على القطاع الحديث للاقتصاد.

فقد أصبح ا?نتاج الزراعي راآدا ، ولكن بصفة عامة ، شهدت المناطق الريفية اضطرابا أقل من المدن. تم تخفيض الإنتاج في القطاعات غير الزراعية الحديثة بعدة طرق.

وكان السبب الأكثر مباشرة لوقف الإنتاج هو النشاط السياسي للطلاب والعمال في المناجم والمصانع.

وكان السبب الثاني هو الاضطراب الكبير في النقل الناجم عن الطلب على القطارات والشاحنات لحمل الحرس الأحمر الصيني في جميع أنحاء البلاد. عانى الإنتاج في العديد من المصانع من نقص المواد الخام والإمدادات الأخرى.

كان التأثير الثالث المخرب هو أن اتجاه المصانع قد وضع في أيدي اللجان الثورية ، المكونة من ممثلين عن الحزب ، والعمال ، وجيش التحرير الشعبي الصيني ، الذي كان أعضاءه في كثير من الأحيان لا يعرفون إلا القليل عن الإدارة أو المؤسسة التي كانوا يعملون بها. من المفترض أن تعمل. بالإضافة إلى ذلك ، جميع المهندسين والمديرين والعلماء والفنيين والموظفين الفنيين الآخرين تم "انتقادهم" أو خفض رتبهم "إلى الريف" من أجل "المشاركة في العمل" ، أو حتى السجن ، وكل ذلك أدى إلى مهاراتهم ومهاراتهم. المعرفة التي فقدت للمنشأة.

كان التأثير هو الانخفاض بنسبة 14 في المائة في الإنتاج الصناعي في عام 1967. واستعاد الجيش درجة من النظام في أواخر عام 1967 وعام 1968 ، وعاد القطاع الصناعي إلى معدل نمو مرتفع إلى حد ما في عام 1969.

الجوانب الأخرى للثورة الثقافية كان لها تأثيرات بعيدة المدى على الاقتصاد. واردات المخدرات الأجنبية ، المطلوبة للتقدم التكنولوجي ، تم تقليصها من قبل كراهية الأجانب المتفشية.

ربما كان أخطر وأطول تأثير على الاقتصاد هو النقص الحاد في الموظفين المتعلمين تعليما عاليا بسبب إغلاق الجامعات. سوف تكون قدرة الصين على تطوير تكنولوجيا جديدة واستيعاب التكنولوجيا المستوردة محدودة لسنوات بسبب الفجوة في التعليم العالي.

استئناف النمو المنهجي ، 1970-1974
ومع استعادة الاستقرار السياسي تدريجياً ، بدأ التحرك المتجدد للتنمية المتوازنة والمتوازنة تحت قيادة رئيس الوزراء تشو إن لاي .

من أجل إحياء الكفاءة في الصناعة ، أعيدت لجان الحزب الشيوعي الصيني إلى مواقع القيادة على اللجان الثورية ، وتم تنفيذ حملة لإعادة الموظفين المهرة والمتعلمين تعليما عاليا إلى الوظائف التي نزحوا منها خلال الثورة الثقافية.

بدأت الجامعات إعادة فتح ، وتم توسيع الاتصالات الخارجية. مرة أخرى عانى الاقتصاد من الاختلالات في قدرات القطاعات الصناعية المختلفة والحاجة الملحة إلى زيادة إمدادات المدخلات الحديثة للزراعة. واستجابة لهذه المشاكل ، حدثت زيادة كبيرة في الاستثمار ، بما في ذلك توقيع عقود مع شركات أجنبية لبناء المرافق الرئيسية لإنتاج الأسمدة الكيماوية ، وتشطيب الصلب ، واستخراج النفط وتكريره. وكان أبرز هذه العقود بالنسبة لثلاثة عشر من أكبر مصانع الأسمدة الكيماوية في العالم وأحدثها. خلال هذه الفترة ، نما الناتج الصناعي بمعدل 8 في المائة سنوياً.

انخفض الإنتاج الزراعي إلى حد ما في عام 1972 بسبب سوء الأحوال الجوية لكنه زاد بمعدل سنوي متوسط ??قدره 3.8 في المائة خلال الفترة ككل. أجرت قيادة الحزب والدولة إعادة تقييم عام لاحتياجات التنمية ، وقدم تشو إينلاي الاستنتاجات في تقرير إلى المؤتمر الوطني الشعبي الرابع في يناير 1975. وفيه دعا إلى أربعة

تحديثات (انظر المسرد). وأكد تشو على ميكنة الزراعة وبرنامج شامل من مرحلتين لتحديث الاقتصاد بأكمله بحلول نهاية القرن.

عصابة أربعة ، 1974–76
خلال أوائل ومنتصف السبعينيات ، حاولت المجموعة الراديكالية التي عرفت فيما بعد باسم " عصابة الأربعة" السيطرة على مركز القوة من خلال شبكة مؤيديها ، والأكثر أهمية ، من خلال سيطرتهم على وسائل الإعلام.

اعتاداًلا بعد ذلك يطورون وينشرون برنامجاً براغماتياً للتحديث السريع للاقتصاد الذي يتناقض مع مجموعة السياسات المعبر عنها في وسائل الإعلام. وتعرضتيلات زو إنلاي ودنغ شياو بينغ للهجوم الشديد في الصحافة وفي الحملات السياسية على "أعشاب ضارة سامة".

استخدام أجهزة الأنباء الرسمية ، وعقد سلسلة دعا إلى أولوية وحوافز سياسية غير مادية ، خفض جذري الفوارق بين الدخول ، والقضاء على المؤامرات مزرعة خاصة ، والتحول من وحدة المحاسبة الأساسية إلى المستوى اللواء في الزراعة. لقد عارضوا تعزيز التخطيط والنِطاق.

في مواجهة مثل هذه التصريحات المتناقضة للسياسات التيارات السياسية غير المؤكدة ، كان المديرون وصناع القرار الاقتصادي على جميع المستويات مشلولين. تباطأ النشاط الاقتصادي ، وتوقف برنامجه الأبيض. تفاقمت حالة عدم اليقين والحركة منذ وفاة الطفل في كانون الثاني 1976 وتطهير دنغ شياو بينغ الثاني في أبريل.

وتفاقمت آثار للملامسة زلزال تانغشان في تموز 1976. نشأت في كل من عام 1975. وفاصلة من عدمها عندها عموماً عندما كان عصابة كاملة

فترة ما بعد ماو ، 1976–78
بعد سقوط عصابة الأربعة، أعادت القيادة تحت قيادةهوا جوفينغ - وبحلول يوليو 1977 ، الذي أعيد تأهيله دنغ شياو بينغ - برنامج التحديث الذي تبناه تشو إن لاي في عام 1975. كما وضعت مجموعة من السياسات الجديدة لغرضانتيل أربعة تحديثات.

عززت الدراسات الجديدة محافظة المديرين وصلاح القرار الاقتصادي على حساب مسؤولي الحزب ، وشهادات على الحوافز المادية للعمال ، ودعت إلى تكبير كان من المقرر زيادةالتجارة الخارجية ، وتشجيع تبادل الطلاب و "الخبراء يتفاهمون" مع الدول المتقدمة.

وقد توجت هذه المؤسسة السياسية الجديدة في المؤتمر الشعبي في الخامس / فبراير / كانون الثاني / يناير 1978 ، عندما قدم هوا جوفينغ مسودة خطة طموحة مدتها عشر سنوات وذلك من 1976 الى 1985. وردة دعت إلى ارتفاع معدلات النمو في كل من الصناعة والزراعة ،وقعةتت 120 مشروع بناء صغيرة واردات ضخمة ومكلفة من التكنولوجيا الأجنبية.

بين عامي 1976 و 1978 ، انتعش الاقتصاد بسرعة من ركود الثورة الثقافية. كان الإنتاج الزراعي بطيئا في عام 1977 بسبب السنة الثالثة على التوالي من الظروف المناخية معاكسة عام 1978. قفز الإنتاج الصناعي بنسبة 14 في المائة في عام 1977 وبنسبة 13 في المائة عام 1978.

إصلاح النظام الاقتصادي ، ابتداء من عام 1978
المفتاح الرئيسي: الإصلاح الاقتصادي الصيني
"ما هي الاشتراكية وما هي الماركسية؟ لم نكن واضحين في الماضي. الماركسية تعلق مصلحة
لقد قلنا أن الاشتراكية هي المرحلة الأساسية للشيوعية ، والمس في المرحلة المتقدمة ، وقد قمت بتطبيق كل واحد ، هذا يستدعي قوى منتجة عالية التطور ووفرة هائلة

هذا ، فإن المهمة الأساسية للمرحلة الاشتراكية يتجلى تفوق النظام الاشتراكي ، في التحليل النهائي ، من خلال تطوير مضاعفة القوة المطلوبة من النظام الرأسمالي.

مع تطورها ، ستتحسن الحياة المادية وواثقة. أحد عيوبنا بعد تأسيس الجمهورية [عزيزي الزائر يتوجب عليك التسجيل للمشاهدة الرابطللتسجيل اضغط هنا] الاشتراكية تتحلى على عدناتك العقيدة ليست الاشتراكية ولا القليلة أقل الشيوعية ".

- الزعيم الصيني الاعلى دنغ شياو بينغفى 30 يونيو عام 1984 [2]
في المرحلة الثالثة للجلسة الكلية للحمياء 10 كانون الثاني 1978، قرر قادة الحزب القيام ببرنامج التدجين. [3]
وخلصوا إلى أنالماوي نسخة من الاقتصاد المُركّز ؛ مركزيا قد فشلت في تحقيق نمو اقتصادي [الملخص] آسيا : اليابان ، كوريا الجنوبية ، سنغافورة ، تايوان ، و هونغ كونغ .

في أواخر السبعينيات، وفيما كانت أيضا وقد ترجّح ذلك بالتوفيق بين البلدان في التكنولوجيا الحديثة، كان على مواطني الصين أن يكسبوا القليل من الإحتياجات الغذائية بالكاد ، والغة المقننة ، والإسكان غير مناسب ، وقطاع الخدمات الذي كان غير معروف وغير كفؤ. كل هذه النواقص أحرجت الصين دوليا.

لم يكن لغرض معين الشيوعية بل جعلها تعمل بشكل أفضل عن طريق زيادة دور آليات السوق في النظام بشكل كبير وعن طريق تقليل - وليس القضاء - التخطيط الرسمي والقول.

كانت عملية الإصلاح تدريجية. تم إدخال إجراءات جديدة من خلال تجريبياً في عدد قليل من المواقع ، ثم تم تعميمها ونشرها على المستوى الوطني إذا أثبتت نجاحها.

وبحلول عام 1987 ، نتائج البرنامج ملحوظة في زيادة تكلفة الغذاء والسلع الاستهلاكية الأخرى ، وخلق مناخًا جديدًا من الديناميكية والفرص في الاقتصاد. ولكن في الوقت نفسه ، أدت إلى جعل مشاكل وتوترات جديدة ، مما يجعل إلى استجواب.

فترة إعادة التعديل ، 1979-81
وقد حددت السنوات الأولى من برنامج الإصلاح "فترة إعادة التكيف" ، والتي يُشعر بها في كل مكان. تجاهل Gu Gu Hua Hua Hua Hua Hua Hua Hua Hua Hua Hua Hua Hua Hua Hua Hua Hua Hua Hua Hua Hua Hua Hua

هي الاهداف الرئيسية للعمليات الصناعية و الكهربائية و الصناعية في جميع أنحاء العالم. تم تحفيز الإنتاج الزراعي في عام 1979 بزيادة سعر 22 في المائة في أسعار الشراء المدفوعة للمنتجات الزراعية.

تم إدخال السياسات المركزية: وقد اقترحت الحكومة في عام 1979 أنجح سياسة للإصلاح، وهى نظام مسئولية العقود عن الإنتاج في الزراعة، كوسيلة للوحدات الريفية الفقيرة في المناطق الجبلية أو القاحلة لزيادة دخولها . سمع رضاعة طبيعية في مجموعة أرض ذات سعر محدد. خلق هذا حذاة قوية للمزارعين لتقليل تكاليف الإنتاج وزيادة الإنتاجية. بعد فترة وجيزة من اعتمادها اعتمد نظام المسؤولية من قبل العديد من الوحدات الزراعية في جميع أنواع المناطق.

كما تم تشجيع الإنتاج الزراعي من خلال البحث في جميع أنحاء العالم.

في الصناعة ، زادت ابتكارات السياسة الرئيسية من استقلالية مديري الشركات ، وقللت من التركيز على الحصص المقررة ، وسمحت للشركات بإنتاج سلع خارج الخطة للبيع في السوق ، وسمحت للشركات بتجربة استخدام المكافآت لمكافأة الإنتاجية الأعلى. اختبرت الحكومة أيضاً تغييراً جوهرياً في الإجراءات المالية مع عدد محدود من الوحدات المملوكة للدولة: بدلاً من تحويل جميع أرباحها إلى الدولة ، كما جرت العادة ، سُمح لهذه الشركات بدفع ضريبة على أرباحها والاحتفاظ بها. التوازن لإعادة استثمارها وتوزيعها على العمال كمكافآت.

كما شجعت الحكومة بنشاط إنشاء المؤسسات الصناعية والخدمية المملوكة والمدارة بشكل جماعي كوسيلة لامتصاص بعض البطالة بين الشباب وفي نفس الوقت المساعدة في زيادة إمدادات المنتجات الصناعية الخفيفة. كما تم السماح للمشروع الفردي ، بعد اختفائه عمليا خلال الثورة الثقافية ، وأصبحت مرة أخرى المشجعين المستقلين ، والخياطين ، والعباد ، والباعة مرة أخرى مشاهد مشتركة في المدن. تم تخفيف إجراءات التجارة الخارجية بشكل كبير ، مما سمح للمؤسسات الفردية والإدارات الإدارية خارج وزارة التجارة الخارجية (التي

أصبحت وزارة العلاقات الاقتصادية الخارجية والتجارة في عام 1984) بالدخول في مفاوضات مباشرة مع الشركات الأجنبية. مجموعة واسعة من التعاون ،وتم إضفاء الشرعية على الترتيبات التجارية والائتمانية مع الشركات الأجنبية حتى تتمكن الصين من الدخول في التجارة الدولية الرئيسية.

الإصلاح والستالايت ، ابتداء من عام 1982
أنتجت فترة إعادة التنظيم نتائج واعدة ، مما أدى إلى زيادة الدخول بشكل كبير ؛ زيادة توافر الغذاء والإسكان والسلع الاستهلاكية الأخرى ؛ وتوليد معدلات نمو قوية في جميع القطاعات باستثناء الصناعات الثقيلة ، والتي تم تقييدها عن قصد. على قوة هذه النجاحات الأولية ، تم توسيع برنامج الإصلاح ، ولاحظت القيادة في ظل دنغ شياو بينغ في كثير من الأحيان أن السياسة الأساسية للصين هي "الإصلاح والانفتاح" ، أي إصلاح النظام الاقتصادي والانفتاح على التجارة الخارجية.

في مجال الزراعة ، تم تبني نظام موثوق العقود كقاعدة تنظيمية للبلد دبل ، ترشكيك هيكل البلدية بشكل كبير. وبحلول نهاية عام 1984 ، كان ما يقرب من 98 في المائة من جميع الأسر الزراعية تم تسليم المسؤوليات الإدارية للبلديات إلى حكومات البلدات والبلدات ، وتم تعيين أدوارها الاقتصادية في البلدات والقرى. كما يُحَوِّنُ الضَّغْطُ فَضْعُهَا ؛ [بحاجة لمصدر]

في الصناعة ، منع تعقد الفعاليات وترابطها سياسة واحدة وبسيطة من تحقيق نوع من التحسن الدراماتيكي الذي حققه نظام المسئولية في الزراعة. ومع ذلك ، أدت مجموعة من النتائج القائمة على قدر أكبر من المرونة والاستقلالية والمشاركة في السوق إلى تحسن كبير اكتسب مديرو المؤسسات المخفضة على حد سواء ، في الوقت الذي يتم فيه التعامل مع البيروقراطيين وكوادر الحزب. تعرفه على تحقيق الأرباح على أساس الربح والاحتفاظ بالعقوبات المالية. فوائد ولا للشحن سدادها إلى قروض مصرفية محملة بفائدة.اعتبارا من عام 1987 كان معدل الفائدة على هذه القروض أقل من ذلك. [بحاجة لمصدر]

زاد دور التجارة الخارجية في اقرب وقت ممكن. قبل فترة القرار ، نادراً ما تجاوزت القيمة الإجمالية للواردات والصادرات 10 في المائة من الدخل القومي. في عام 1980 كان 15 في المائة ، وفي عام 1984 كان 21 في المائة ، وفي عام 1986 بلغ 35 في المائة. على خلاف الفترات السابقة
،،، البحث ذلك ، خففت القيود المفروضة على التجارة أكثر في منتصف الثمانينات ، وتم إضفاء الشرعية على الاستثمار الأجنبي. كانت الاستثمارات الأجنبية الأكثر شيوعا. امتلكت من قبل المستثمرين. [بحاجة لمصدر]

واختبارات القياس الجديدة للتجارة الخارجية هي المناطق الاقتصادية الخاصة الساحلية (انظر المسرد) ، التي تعود عام عام 1979 كمناطق محيطة يمكن أن تندمج فيها على معاملة خاصة. كانت ثلاث من المناطق الأربع - مدنشنتشن وتشوهاي وشانتو- تقع فى مقاطعةقوانغدونغبالقرب من هونج كونج. كان الرابع ،شيامن ، في مقاطعة فوجيان، مباشرة عبر المضيق من تايوان. أكثر من ذلك في عام 1984 من مناطق التنمية الاقتصادية في أكبر المدن-حية أربعة عشر -Includingداليان ، تيانجين ، شانغهاي ، وقوانغتشو- وجميعها مراكز تجارية وصناعية رئيسية. كانت هذه المناطق هي خلقها. [بحاجة لمصدر]

كما تمنع التجارة الداخلية من خلال سياسات التنمية ، والتي سعت إلى الوصول إليها. وقد تم إضفاء الشرعية على تنمية تنظيم المشاريع الخاصة في الثمانينات ، [4] على ذلك من أن السلطات المركزية كانت مضطرة باستمرار إلى محاربة حركات المستقرة. تحقيق عام 1987 ، تعايش نظام الوكالات التجارية ومنافذ البيع بالتجزئة مع النظام الخاص سريع النمو وعمل القطاع الخاص الذي يتنافس معه قوية ، مما يجعل نطاق عمل أوسع من القيم الاستهلاكية بالمدينة الصينيين مقارنة بأي وقت سابق. [بحاجة لمصدر]

على التفاعل من أن يصلح. بمعنى أن الأمر تابع للأمر والمقدم من مبادئ نشاطالتسويق الحر والاستقلالية الإدارية. كانت الصعوبة الأخرى هي موجة من الجريمة ، والفساد ، و- في أذهان كثير من كبار السن- تدهور أخلاقي بسبب المناخ الاقتصادي والسياسي الخاسر. كانت التوترات الأكثر جوهرية هي تلك التي أوجدتها تفاوتات الدخول المتزايدة بين الناس الذين "أصبحوا أثرياء" وبين أولئك الذين لم يكونوا عرضة للتضخم. لعبت هذه المخاوف دورا في النضال السياسي الذي بلغ ذروته بالأمين العام للحزب هو ياوبانغاستقالة القسري في عام 1987. بعد استقالة هو ، شاركت القيادة في نقاش حاد حول المسار المستقبلي للإصلاحات وكيفية موازنة الحاجة إلى الكفاءة وحوافز السوق مع الحاجة إلى التوجيه الحكومي والسيطرة. وقد تم التأكيد على الالتزام بمزيد من

الوصف
منذ تأسيسها عام 1949 وحتى أواخر عام 1978، بني اقتصاد جمهورية الصين الشعبية على النموذج السوفياتي من الاقتصاد المخطط المركزي. لم تكن هناك شركات خاصة وانعدمت الرأسمالية. قام ماو تسي تونغ بدفع البلاد نحو مجتمع حديث شيوعي صناعي من خلال القفزة العظمى للأمام. بعد وفاة ماو وانتهاء الثورة الثقافية بدأ دينج شياو بينج والقيادة الصينية الجديدة بإصلاحات في الاقتصاد والانتقال إلى اقتصاد مختلط موجه نحو السوق تحت حكم الحزب الواحد. يتميز اقتصاد الصين بكونه اقتصاد سوق قائم على الملكية الخاصة.[117][118] انحلت السياسة الزراعية التجميعية وتمت خصخصة الأراضي الزراعية لزيادة الإنتاجية.

جرى تشجيع مجموعة واسعة من المؤسسات الصغيرة في حين خففت الحكومة من الرقابة على الأسعار وشجعت الاستثمار الأجنبي. ركزت الصين على التجارة الخارجية بوصفها وسيلة رئيسية للنمو، الأمر الذي أدى إلى إنشاء مناطق اقتصادية خاصة أولا في شينتشين (بالقرب من هونغ كونغ) ثم في غيرها من المدن الصينية. جرت أيضاً إعادة هيكلة الشركات غير الكفء المملوكة للدولة من خلال إدخال النظام الغربي في الإدارة بينما أغلقت الشركات غير المربحة، مما أدى إلى خسائر هائلة في الوظائف.

مبنى سوق شنغهاي للأوراق المالية في مركز بودونغ في المركز المالي للمدينة.
يرجع النمو السريع في الاقتصاد والصناعة في الصين الشعبية إلى السياسة التي اتبعها دينج شياو بينج حيث بدأ في أواخر السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي في إرسال البعثات إلى البلاد الغربية لتعلم الهندسة والاقتصاد وطرق الإدارة الحديثة بغرض التطوير الاقتصادي في البلاد. واعتمد على هؤلاء الذين يسمون "تقنوقراطيون " في حل مشاكل الصين الشعبية والتطور بها وتشغيل الصينيين، فكان التقنقراطيون خير نخبة يعتمد عليها في حل المشاكل في الصناعة والتطوير العملي والانتقال من مجتمع زراعي بحت إلى مجتمع صناعي . وبعد عام 1985 المجلس المركزي - وهو أعلى مجلس نابع من الحزب الشيوعي - يغلب فيه التقنقراطيون عن غيرهم من النواب. وأصبحت المجموعة الحاكمة معظمها من التقنقراطيين وساروا على هذا السبيل حتى يومنا هذا. فالمجموعة الحاكمة في الصين هم حاليا من أكثر السياسيين على مستوى العالم النابغون في في العلوم الهندسية والاقتصادية والإدارة، وتعليمهم كان بصفة رئيسية في العالم الغربي، ولا يزالون يرسلون البعثات إلى أفضل كليات الاقتصاد والعلوم والهندسة في بريطانيا ،و الولايات المتحدة الأمريكية لاكتساب المعرفة وإدخالها إلى الصين الشعبية.

منذ التحرير الاقتصادي عام 1978 نما اقتصاد جمهورية الصين الشعبية المعتمد على الاستثمار والتصدير،[119] 70 مرة [120] وأصبح أسرع الاقتصادات الكبرى نمواً في العالم.[121] يحتل الاقتصاد الصيني حالياً المرتبة الثانية عالمياً من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي عند 34.06 ترليون يوان أو 4.99 ترليون دولار أمريكي على الرغم من أن نصيب الفرد من الدخل لا يزال منخفضاً عند 3,700$ ويضع جمهورية الصين الشعبية قريبًا من المرتبة المائة بين بلدان العالم.[122] ساهمت الصناعات الأولية والثانوية والثالثية بنسبة 10.6% و46.8% و42.6% على التوالي في الاقتصاد الكلي في عام 2009. إذا أخذ تعادل القدرة الشرائية في الاعتبار فإن اقتصاد جمهورية الصين الشعبية يحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة عند 8.77$ تريليون أي تبلغ حصة الفرد الأمريكي 6,600$.[123]

في عام 1978، دفع دينج شياو بينج باقتصاد جمهورية الصين الشعبية نحو اقتصاد السوق.
جمهورية الصين الشعبية هي رابع دولة في العالم من حيث عدد السياح بنحو 50.9 مليون سائح دولي عام 2009.[124] الصين عضو في منظمة التجارة العالمية، وإبيك وهي ثاني قوة تجارية في العالم خلف الولايات المتحدة حيث تبلغ تجارتها الدولية 2.21$ ترليون (1.20$ ترليون من الصادرات (#1) و1.01$ ترليون من الواردات (#2). يبلغ احتياطي البلاد من النقد الأجنبي 2.4$ ترليون، مما يضعها في المرتبة الأولى عالمياً في هذا المجال.[125] تمتلك جمهورية الصين الشعبية ما يقدر بنحو 1.6 ترليون دولار من سندات الضمان الأمريكية.[126] تعتبر جمهورية الصين الشعبية أكبر ممتلك أجنبي الأجنبية للدين العام الأمريكي، إذ تستحوذ على 801.5$ مليار من سندات الخزينة.[127][128] تصنف البلاد ثالثة من حيث حجم الاستثمار الأجنبي المباشر فيها، حيث جذبت 92.4$ مليار دولار في عام 2008 وحده،[129] كما أنها تستثمر بصورة متزايدة في الخارج بمبلغ إجمالي قدره 52.2 مليار دولار في عام 2008 وحده لتصبح سادس أكبر مستثمر خارجي في العالم.[130]

يعود نجاح جمهورية الصين الشعبية أساساً إلى التصنيع منخفض التكلفة. يعزى ذلك إلى اليد العاملة الرخيصة والبنية التحتية الجيدة ومستوى متوسط من التكنولوجيا والمهارة الإنتاجية العالية نسبياً والسياسات الحكومية المواتية، ويضيف البعض السعر المخفض لصرف العملة. عد الأخير سبباً في بعض الأحيان لفائض تجارة جمهورية الصين الشعبية ($262.7 مليار في عام 2007)،[131] وأصبح مصدراً رئيسياً للنزاع بين جمهورية الصين الشعبية وشركائها التجاريين الرئيسيين وهم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان على الرغم من تحرير اليوان وارتفاع قيمته بنسبة 20% مقابل الدولار الأمريكي منذ عام 2005.[132]

خريطة البلدان حسب احتياطات النقد الأجنبي والذهب منقوصاً منها الدين الخارجي حسب كتاب المخابرات المركزية لعام 2010.
لا تزال الدولة تهيمن على الصناعات الإستراتيجية (مثل الطاقة والصناعات الثقيلة) ولكن المؤسسات الخاصة (30 مليون شركة خاصة)[133] تساهم بما بين 33%[134] (صحيفة الشعب اليومية على الإنترنت عام 2005) إلى 70%[135] (بيزنيس، 2005) من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن تقديرات منظمة التعاون والتنمية تصل إلى أكثر من 50%[136] من الناتج الوطني الصيني، مرتفعة من 1% فقط في عام 1978.[137] يسجل سوق الأسهم في شنغهاي زيادة قياسية في مبالغ الاكتتابات كما تضاعف مؤشر شانغهاي المركب منذ عام 2005. بلغت رسملة مشاريع الأعمال الصغيرة 3 ترليون دولار أمريكي في عام 2007 وتصنف خامس أكبر سوق أسهم في العالم.

شارع نانجينغ في شنغهاي أحد أنشط مراكز التسوق في العالم.[138]
تحتل الصين حاليا المرتبة 29 في مؤشر التنافسية العالمية.[139] حيث دخلت سبعة وثلاثون من الشركات الصينية قائمة غلوبال فورتشن 500 في عام 2009 (بكين وحدها فقط 26).[140] عند القياس باستخدام القيمة السوقية، فإن أربعة من أكبر عشرة شركات في العالم هي شركات الصينية. منها الأولى عالمياً شركة بتروتشاينا (أغلى شركة نفط في العالم)، وفي المرتبة الثالثة البنك الصناعي والتجاري الصيني (أغلى البنوك في العالم من حيث القيمة) وفي المرتبة الخامسة تشاينا موبايل (أكثر الشركات العالمية للاتصالات قيمة) وفي المرتبة السابعة تشاينا كونستركشن بانك.[141]

على الرغم من أن الشعب الصيني فقير وفقاً للمعايير العالمية فإن النمو السريع لاقتصاد البلاد تمكنت من نشل مئات الملايين من الناس وأخرجتهم من حالة الفقر منذ عام 1978. اليوم يعيش حوالي 10% من سكان الصين (مقابل 64% في 1978) تحت خط الفقر (يصل تعادل القدرة الشرائية الخاص بهؤلاء الناس إلى دولار واحد في النهار)، في حين ارتفع متوسط العمر المتوقع بشكل كبير إلى 73 سنة.[142] أكثر من 93% من السكان يعرفون القراءة والكتابة، مقابل 20% في عام 1950.[143] انخفضت البطالة في المناطق الحضرية إلى 4% بحلول نهاية عام 2007 (قد تكون الأرقام الحقيقية الكلية للبطالة أعلى عند 10%).[144]

وصل تعداد الطبعة المتوسطة الصينية (المدخول السنوي لا يقل عن 17,000 دولار) حتى الآن لأكثر من 100 مليون نسمة،[145] في حين يقدر عدد الأفراد أصحاب الثراء الفاحش (أكثر من 10 مليون يوان أو 1.5 مليون دولار) بنحو 825,000 وفقاً لتقرير هورون.[146] بلغت قيمة سوق التجزئة الصيني 8921 مليار يوان (1302 مليار دولار) في عام 2007 وينمو بمعدل 16.8% سنوياً،[147] كما أنه الآن ثاني أكبر مستهلك لسلع الرفاهية خلف اليابان مع 27.5% من الحصة العالمية.[148]

يتفاوت النمو الاقتصادي في البلاد عند المقارنة بين المناطق الجغرافية المختلفة والمناطق الريفية والحضرية. الفجوة في الدخل بين المناطق الحضرية والريفية آخذة في الاتساع مع معامل جيني قدره 46.9%. كما تركز التطوير أيضاً في المناطق الساحلية الشرقية بينما ترك ما تبقى من البلاد وراءها. للتصدي لهذا، شجعت الحكومة على تنمية المناطق الغربية شمال شرق ووسط الصين.

يعتمد الاقتصاد أيضاً للغاية على الاستخدام للطاقة وبشكل غير فعال حيث يستخدم ما بين 20% و100% من الطاقة أكثر من بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الكثير من العمليات الصناعية.[149] بات الاقتصاد الصيني المستهلك الأكبر في العالم للطاقة [150] ولكنها تعتمد على الفحم لتزويد حوالي 70% من احتياجاتها من الطاقة.[151] أدى هذا الأمر مع تراخي السياسات البيئية الحكومية إلى تلوث هائل في المياه والهواء (تمتلك الصين 20 من بين 30 مدينة أكثر تلوثاً في العالم) [149] وبالتالي فإن الحكومة وعدت استخدام المزيد من

الطاقة المتجددة مع هدف الوصول إلى 10% من إجمالي الطاقة المستخدمة بحلول عام 2010 و30% بحلول عام 2050.[152]

استراتيجيات التنمية الرئيسية
في عقدين من حكم ماركوس ، كانت استراتيجية التنمية الاقتصادية الفلبينية ثلاث ركائز أساسية: الثورة الخضراء ، زراعة الصادرات والغابات ، والاقتراض الأجنبي. [2]

الثورة الخضراء

لا يذكر هذا القسم أي مصادر . الرجاء المساعدة في تحسين هذا القسم من خلال إضافة الاستشهادات إلى مصادر موثوقة . قد يتم الطعن وإزالة المواد غير المحددة المصدر . (يونيو 2011) (تعرف على كيفية ووقت إزالة رسالة القالب هذه)
إن الأرز ، أساس الاقتصاد الفلبيني ، هو أهم محصول في البلاد ، والأغذي الرئيسي لكثير من السكان. من المهم بشكل خاص للأغلبية الفقيرة في البلاد ، والمستهلكين والمنتجين على حد سواء.

في عام 1973 ، دمج نظام الأحكام العرفية جميع العمليات الحكومية المتعلقة بجوز الهند في إطار وكالة واحدة ، وهي هيئة جوز الهند الفلبينية (PCA). تم تمكين PCA لجمع ضريبة قدرها P5.5 لكل 100 كيلوغرام على بيع الكوبرا لاستخدامها في تثبيت السعر المحلي للسلع الاستهلاكية القائمة على جوز الهند ، وخاصة زيت الطهي. في عام 1974 ، أنشأت الحكومة صندوق تنمية صناعة جوز الهند (CIDF) لتمويل تطوير شجرة جوز الهند الهجينة. [3] لتمويل المشروع ، تمت زيادة الرسوم إلى 5] .P20]

أيضا في عام 1974 ، تولى مزارعو جوز الهند ، بقيادة اتحاد منتجي جوز الهند (Cocofed) ، وهي منظمة من المزارعين الكبار ، السيطرة على مجلس إدارة محكمة التحكيم الدائمة. في عام 1975 ، استحوذت PCA على بنك ، أعيدت تسميته باسم United Coconut Planters Bank ، لخدمة احتياجات مزارعي جوز الهند ، وأصبح مدير إدارة التعاون الدولي ، إدواردو كوجوانكو ، وهو شريك أعمال في ماركوس ، رئيسًا لها. تم وضع الضرائب التي جمعتها PCA في البنك ، خالية من الفائدة في البداية. [5]

كان لدى مهندسي هذه التكنولوجيا هدف رئيسي واحد: زيادة إنتاج الغذاء. غير أن مؤيدي الاستراتيجية يتوقعون أن يكون لتكنولوجيا الأرز الجديدة تأثير توزيعي إيجابي على الفقراء. تم أخذ ثلاث فوائد رئيسية لتكون بديهية:

1. زيادة إنتاج الأرز ، مع ثبات العوامل الأخرى ، خفض سعر الأرز.
وبما أن الفقراء ينفقون جزءاً أكبر من دخلهم على الطعام أكثر مما ينفقه الأغنياء ، فإن الفكرة هي أنهم سيفيدون بشكل مفرط.
2. سيشارك المزارعون الفقراء في المكاسب التي يحققها منتجو الأرز.
التكنولوجيا الجديدة كانت كثيفة العمالة. سيكون هذا ميزة خاصة للمزارعين الأصغر الذين لديهم تكاليف عمل أقل.
3. سوف يستفيد العمال الزراعيون الذين لا يملكون أرضا أيضا.
بفضل زيادة الطلب على العمالة وما ينتج عنها زيادة العمالة وارتفاع الأجور.
تكنولوجيا الأرز الجديدة: ثلاثة عناصر أساسية
العوامل الرئيسية التالية لتكنولوجيا الأرز الجديدة كانت مترابطة. بمعنى ، إذا كان أحدهم غائباً ، فقد انخفضت إنتاجية الآخرين بدرجة كبيرة.

1. أصناف الأرز "عالية الغلة" أو "الحديثة" نشأت في IRRI
2. الأسمدة الكيماوية ، والتي تكون هذه الأصناف عالية الاستجابة
3. التحكم في المياه ، ولا سيما الري في وضع الفلبينية
من بينها ، لا يزال التحكم في المياه يشكل عقبة رئيسية في زراعة الأرز الفلبينية. تحسينات في كثير من الأحيان "يمكن تحقيقها بأكبر قدر من الكفاءة من خلال تعبئة العمل المجتمعي" ، [بحاجة لمصدر] ولكن هذا يطرح مشاكل فيما يتعلق بالرعاية العامة. كيف سيتم تقسيم التزامات العمل والتكاليف الأخرى؟ كيف سيتم تخصيص مياه الري بشكل عادل؟ في بعض الأماكن ، تم حل هذه المشاكل ؛ لكن في مكان آخر [أين؟] الصراع و عدم الثقة بين الأفراد "أعاقوا العمل الجماعي". [بحاجة لمصدر]

جلبت الثورة الخضراء الإغاثة المؤقتة من هذا المأزق ، مما سمح للبلاد بتحقيق زيادة كبيرة في محصول الأرز من خلال التحول إلى تكنولوجيا جديدة لإنتاج الأسمدة. لكن القيود في الري لم تسمح للأصناف الجديدة بتحقيق غلالها المحتملة بالكامل ، كما أنها لم تسمح بزيادة كبيرة في زراعة المحاصيل المتعددة.

الثورة الخضراء: التأثير العام

لا يذكر هذا القسم أي مصادر . الرجاء المساعدة في تحسين هذا القسم من خلال إضافة الاستشهادات إلى مصادر موثوقة . قد يتم الطعن وإزالة المواد غير المحددة المصدر . (يونيو 2011) (تعرف على كيفية ووقت إزالة رسالة القالب هذه)
في أوائل التسعينات ، كان متوسط ??مزرعة جوز الهند وحدة متوسطة الحجم تقل عن أربعة هكتارات. فالملاك ، غالبًا ما يكونون غائبين ، يستخدمون الفلاحين المحليين عادة لجمع جوز الهند بدلاً من الانخراط في علاقات الإيجار. تم دفع القرويين على أساس سعر القطعة. وميل العاملون في صناعة جوز الهند إلى أن يكونوا أقل تعليما وأكبر عمرا من الشخص العادي في القوى العاملة الريفية وأن يحصلوا على دخل أقل من المتوسط ??([5]).
بالإضافة إلى ذلك ، تخبرنا النظرية الاقتصادية أن المستهلكين بشكل عام ، والمستهلكين الفقراء على وجه الخصوص ، سوف يستفيدون من زيادة الإنتاج وانخفاض الأسعار الناتج. على الرغم من التأثير الإيجابي لانخفاض الأسعار على المستهلكين الفقراء ، ازداد الفقر المطلق . "أرخصت الأرز الرخيص ، ولكن لم يعكس الاتجاه نحو الفقر." [بحاجة لمصدر]

تصدير الزراعة والحراجة

لا يذكر هذا القسم أي مصادر . الرجاء المساعدة في تحسين هذا القسم من خلال إضافة الاستشهادات إلى مصادر موثوقة . قد يتم الطعن وإزالة المواد غير المحددة المصدر . (يونيو 2011) (تعرف على كيفية ووقت إزالة رسالة القالب هذه)
كان عام 1962 عامًا جيدًا بالنسبة للزراعة الفليبينية للتصدير. وأدى تخفيض قيمة العملة الأجنبية وإلغاء القيود التنظيمية إلى جلب أرباح مفاجئة إلى المصدرين الزراعيين ، واعتبر على نطاق واسع "انتصارا سياسيا" لصادراتها التقليدية الرئيسية.

في عام 1978 ، منح بنك زراع الهند جوز الهند السلطة القانونية لشراء مطاحن جوز الهند ، ظاهريًا كإجراء للتعامل مع الطاقة الفائضة في الصناعة. في الوقت نفسه ، تم رفض المطاحن التي لا يملكها مزارعو جوز الهند - أي أعضاء أو هيئات Cocofed التي يسيطر عليها من خلال PCA - مدفوعات الدعم للتعويض عن مراقبة الأسعار على المنتجات الاستهلاكية المستندة إلى جوز الهند. في أوائل عام 1980 ، أفيد في الصحافة الفلبينية أن شركة United Coconut Oil Mills ، وهي شركة مملوكة لشركة PCA ، ورئيسها Cojuangco ، كانت تسيطر على 80 في المائة من قدرة الطحن النفطية الفلبينية. [5] كما مارس وزير الدفاع خوان بونس إنريل نفوذاً قوياً على الصناعة كرئيس لكل من بنك يونيتد جوز الهند ومصانع زيت جوز الهند المتحدة والرئيس الفخري لشركة كوكوفد. كانت صناعة مكونة من حوالي 0.5 مليون مزارع و 14000 متداول ، في أوائل الثمانينات ، محتكرة للغاية. [5]

من حيث المبدأ ، كان مزارعي جوز الهند هم المستفيدون من الضريبة ، التي استقرت بين مارس 1977 وسبتمبر 1981 عند P76 لكل 100 كيلوغرام. وشملت الفوائد المحتملة التأمين على الحياة ، والمنح الدراسية التعليمية ، ودعم زيت الطهي ، لكن القليل منها استفاد بالفعل. كان الهدف من برنامج إعادة الزرع ، الذي تسيطر عليه Cojuangco ، هو استبدال أشجار جوز الهند المتقادمة بمزيج من الأنواع القزمة الماليزية والغربية الأفريقية. كانت أشجار النخيل الجديدة تنتج خمسة أضعاف وزن الأشجار الموجودة في السنة. لم يتم تحقيق الهدف المتمثل في إعادة زراعة 60،000 شجرة سنوياً. [5] في عام 1983 ، كان ما بين 25 و 30 في المئة من أشجار جوز الهند يقدر بعمر 60 سنة على الأقل. بحلول عام 1988 ، ارتفعت النسبة إلى ما بين 35 و 40 في المئة. [5]

عندما بدأت أسعار جوز الهند تتساقط في أوائل الثمانينات ، بدأ الضغط على تغيير بنية الصناعة. في عام 1985 ، وافقت الحكومة الفلبينية على تفكيك شركة United Coconut Oil Mills كجزء من اتفاق مع صندوق النقد الدولي لإنقاذ الاقتصاد الفلبيني. في وقت لاحق من عام 1988 ، كان قانون الولايات المتحدة الذي يتطلب وصف الأطعمة التي تحتوي على زيوت إستوائية تشير إلى محتوى الدهون المشبعة له تأثير سلبي على صناعة

متضررة بالفعل وأثار احتجاجات من مزارعي جوز الهند أن متطلبات مماثلة لم تفرض على الزيوت المنتجة في المناخ المعتدل. [5] غير أن أرباح الفلبين لم ترتفع بنفس القدر بسبب تردي معدلات التبادل التجاري. شهدت البلاد تراجعاً حاداً في معدلات التبادل التجاري وعدم استقرار الأسعار بشكل كبير بالنسبة لصادراتها الزراعية من عام 1962 إلى عام 1985. وكانت هذه التحركات السعرية "نتيجة قوى سياسية واقتصادية خارجية لم تتمكن الفلبين من السيطرة عليها إلا قليلاً". بشأن الزراعة التصديرية باعتبارها "محركا للنمو الاقتصادي" أثبت أنه غير مجد. [بحاجة لمصدر]

تصدير الزراعة والحراجة: التأثير الشامل
آثار هذه المعاملة الخاصة للمفضلات سرعان ما أصبحت واضحة. كانت منتجاتها ذات نوعية رديئة وكانت قيمة المال ضعيفة. كانت الدعامة الاقتصادية التقليدية للنخبة الحاكمة في الفلبين هي تصدير الزراعة. واستمرت استراتيجية التنمية في عهد ماركوس في الاعتماد على هذا القطاع كمصدر رئيسي للدخل والعملات الأجنبية ، بين عامي 1962 و 1985 ، زادت مساحة الأراضي الزراعية بأكثر من الضعف. غير أن الأرباح لم ترتفع بالتناسب ، بسبب تدهور شروط التبادل التجاري.

الاقتراض من الخارج: استراتيجية الديون مقابل التنمية
كان الاقتراض الأجنبي عنصرا أساسيا في استراتيجية التنمية الفلبينية خلال حقبة ماركوس. وكان المنطق الأساسي هو "أن الأموال المقترضة من شأنها تسريع نمو الاقتصاد الفلبيني ، وتحسين رفاهية الأجيال الحالية والمقبلة من الفلبينيين". [بحاجة لمصدر]

النمو المدفوع بالديون ، 1970-1983

الجدول 1
حاصر نظام ماركوس حصة متزايدة من الأرباح من محاصيل التصدير التقليدية وقصب السكر وجوز الهند. وكانت النتيجة إعادة توزيع الدخل من صفوة الصادرات الزراعية ككل إلى مجموعة فرعية ذات صلة سياسية جيدة بتلك النخبة.

في إعلانه قانون الأحكام العرفية ، وعد ماركوس بإنقاذ البلاد من "الأوليغارشية التي خصصت لنفسها كل السلطة والمكافأة". ولكن بينما كان في الواقع يروض الحكّام المختارين الأكثر تهددًا لنظامه ، كان "الأوليغارشية الجديدة" لماركوس وأقاربه. والمحافظين الذين حققوا الهيمنة في العديد من القطاعات الاقتصادية. في حين حافظت القروض الخارجية على نمو في السبعينيات ، تسببت انتهاكات المحاباة في كارثة اقتصادية في أوائل الثمانينات (دي ديوس ، 1984). والأهم من ذلك هو أن الأحكام العرفية أبقت أوجه القصور المهمة في الرأسمالية الفلبينية ، لأن ماركوس كان يوسع فقط الأنماط السابقة للنهب الأبوي. استمرت المطالب الخاصة بالسيادة ، والفرق هو أن حاكمًا واحدًا استحوذ الآن على نسبة أكبر من جهاز الدولة نحو خدمة طرفه الخاص. ومع اشتداد الأزمة الاقتصادية - خاصة بعد اغتيال زعيم المعارضة بنينيو س. أكينو في عام 1983 - حول صندوق النقد الدولي نفسه من "إخبار الوالدين" إلى "إله الانتقام" وأرغم عملية استقرارية اقتصادية تسببت في ركود حاد. وقد أدى هذا إلى زيادة شعبية النظام ، وساعد على استمرار النمو في المقاومة اليسارية والمعتدلة في جميع أنحاء الأرخبيل ، ومهد الطريق من أجل زوال نظام ماركوس وسط انتفاضة "قوة الشعب" في فبراير 1986. وتنتظر المزيد من المحاولات الشاملة للإصلاح ظهور نظام جديد. عصر ديمقراطي. زاد ماركوس مكانة التكنوقراط في الحكومة ، ومن خلال خطابهم العام المؤيد لإصلاح السياسات ، ساعد على ضمان استمرار تدفق القروض إلى البلاد. ومع مرور الوقت ، أصبح من الواضح بشكل متزايد أن التكنوقراطية يجب أن تفسح المجال لتكتلات عائلية متنوعة وأكثر قدرة على التأثير. استخدم ماركوس وأعوانه حق الوصول إلى الآلية السياسية لتجميع الثروة ، وكما كان الحال مع العائلات الرئيسية في سنوات قانون ما قبل الحرب العسكرية ، لم يكن لديهم سوى القليل من الولاء للأمة. كانت محسوبية نظام ماركوس أكثر وضوحا من المحسوبية في فترة ما قبل عام 1972 أو ما بعد عام 1986 ، حيث كان للنظام سيطرة أكثر مركزية على جهاز الدولة وتمتع بمدة أطول في المنصب. في حين استمرت مجموعات المصالح الخاصة في الانتصار ، كان الاختلاف هو أن الديكتاتور أصبح الآن أكثر قبضًا على جهاز الدولة لخدمة طرفه الخاص. كان النهب القاتل يتجلى في الرأسماليين المحبين الذين سيطروا على الصناعات خلال النظام الديكتاتوري. كان الرأسماليون المحبون "هم رجال أعمال يسيرون في أروقة الرئاسة وبفضل هذا القرب من ماركوس قادوا صنع السياسة ، وكانوا قادرين على التحكم في قطاعات محددة من الاقتصاد".

Battle for stabilization، 1983-1986
وكانت النتائج المختلطة ولكن الإيجابية عمومًا لفترة الاستقرار مصحوبة بارتفاع التوترات السياسية الداخلية والعنف. كانت انتخابات عام 1969 ، التي أُعيد فيها ماركوس لفترة ثانية ، نقطة منخفضة في العملية الانتخابية الفلبينية. لقد أمضى ماركوس أكثر بكثير من أي شاغل سابق في السعي لإعادة انتخابه ضد منافس لم تتح له فرصة النجاح. كانت الحملة والانتخابات أكثر عنفاً من الانتخابات السابقة. من خلال تقدير واحد ، قتل 200 شخص خلال الحملة (Shaplen 1979، 1 21). وقد زادت الانتخابات من حدة العداوات السياسية وأحدثت احتجاجات عنيفة من قبل جماعات الطلاب في عامي 1970 و 1971 ، موجهة ضد ماركوس ، وكذلك ضد الكونغرس الفلبيني ، الذي كان يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه فاسد ، وغير كفء ، ومانع للعرقلة. وزاد السخرية العامة من الحكومة بسبب الاتفاقية الدستورية التي دعا إليها ماركوس في عام 1971 ، والتي كانت محاولة مقنّعة إلى حد كبير لتمديد سيطرته على السلطة إلى ما بعد فترة الثماني سنوات كحد أقصى في الدستور الحالي. وشهدت هذه الفترة أيضًا إعادة تنظيم الحزب الشيوعي الفلبيني (CPP) الذي أعيد تنظيمه عامًا 385 فربًا ، وزيادة نشاط الحزب الشيوعي الفلبيني.

الديون الخارجية: حجم وتكوين
بين عامي 1962 و 1986 ، ارتفع الدين الخارجي للفلبين من 355 مليون دولار إلى 28.3 مليار دولار. وبحلول نهاية سنوات ماركوس ، كانت الفلبين "تاسع دولة مديونية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية من حيث القيمة المطلقة". [بحاجة لمصدر]

سياسات تنمية أخرى

لا يذكر هذا القسم أي مصادر . الرجاء المساعدة في تحسين هذا القسم من خلال إضافة الاستشهادات إلى مصادر موثوقة . قد يتم الطعن وإزالة المواد غير المحددة المصدر . (يونيو 2011) (تعرف على كيفية ووقت إزالة رسالة القالب هذه)
ركز نظام ماركوس ، في أوائل وأواسط السبعينات ، في المقام الأول على تحسين الاقتصاد وصورة البلاد العامة من خلال الزيادات الكبيرة في الإنفاق الحكومي وخاصة على البنى التحتية. المستفيدون الرئيسيون هم صناعة السياحة ، مع العديد من المنشآت ، مثل مركز الفلبين الدولي للمؤتمرات والفنادق ، وحتى استضافة الأحداث الدولية مثل منتديات ملكة جمال الكون ومنتديات صندوق النقد الدولي لتكون قادرة على تحسين الوضع الدولي للمقاطعة. استمرت هذه السياسة بشكل عام حتى خلال الثمانينيات ، عندما كان العالم يعاني من التضخم المصحوب بالركود ، وأزمة الديون الدولية ، والزيادات الكبيرة في أسعار الفائدة.

كانت التأثيرات المبكرة للزيادة في الإنفاق الحكومي إيجابية بشكل عام. وشعرت الشركات والشركات الخاصة ، التي شاهدت هذا الإجراء من جانب الحكومة ، بالصعود والدخول في أنماط استثمار وأنفاق قوية. في البداية ، ارتفع إجمالي تكوين رأس المال المحلي (التوضيحي) للناتج المحلي الإجمالي إلى 28؟ كما زادت الاستثمارات الأجنبية للبلاد.

كما ركزت الحكومة في السبعينيات على "برنامج التصنيع الذي تقوده الصادرات" والذي ركز على "الصادرات الصناعية غير التقليدية والاستثمارات الأجنبية". وأدى ذلك إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في البلاد خاصةً في مجال التصدير الموجه للتصدير. البضائع. كما سمح هذا البرنامج للحكومة بأن تكون قادرة على "تحويل تركيبة الصادرات نحو مزيج أكثر توازناً بين الصناعات غير التقليدية والصادرات الأولية / الزراعية." [بحاجة لمصدر]

ومع هذا النمو في قطاع التصدير ، صاحب النمو أيضا في قطاع الاستيراد ، خاصة وأن المواد الخام المستوردة (المعروفة أيضا بالواردات الوسيطة) كانت مصدرها السلع المنتجة محليا. وقد أدى ذلك إلى العجز المتفاقم في ذلك الوقت ، وخاصة في نهاية العقد ، مصحوبًا بصدمة أسعار النفط الثانية.

تقييم نظام ماركوس

لا يذكر هذا القسم أي مصادر . الرجاء المساعدة في تحسين هذا القسم من خلال إضافة الاستشهادات إلى مصادر موثوقة . قد يتم الطعن وإزالة المواد غير المحددة المصدر . (يونيو 2011) (تعرف على كيفية ووقت إزالة رسالة القالب هذه)

مساء الهجوم ، مشيرا إلى مؤامرة من الجماعات اليسارية واليمينية والحركة الانفصالية المسلمة ، أعلن ماركوس الأحكام العرفية. في تلك الليلة ، اعتقل الجيش مئات الأشخاص ، بمن فيهم سياسيون وصحفيو المعارضة. أغلقت محطات الإذاعة والتلفزيون ، وأغلقت الصحف في البلاد. تم حل الكونغرس ، وتحت سلطة الأحكام العرفية ، بدأ ماركوس يحكم بموجب مرسوم رئاسي. استمر المؤتمر الدستوري الذي تم تشكيله عام 1971 ، باستثناء عشرات من قادة المعارضة الذين تم اعتقالهم ، وفي عام 1973 أنتج مشروع دستور ينص على الانتقال إلى شكل برلماني للحكومة. تم ترك طول الفترة الانتقالية لتقدير ماركوس ، كما أعطى مشروع الدستور ماركوس القدرة على رفض أي عضو من أعضاء السلطة القضائية. تم التصديق على الدستور الجديد في استفتاء منظم على عجل وأيدته المحكمة العليا.

الاقتصاد الكلي لما بعد EDA

يغطي تاريخ الاقتصاد الكلي لفترة ما بعد EDA للفلبين الفترة من عام 1986 حتى الوقت الحاضر ، وينطلق من ثورة قوة الشعب الشهيرة في ثورة EDSA لعام 1986 (التي سميت باسم Epifanio de los Santos Avenue في مانيلا) والتي جلبت الديمقراطية والتنمية إمكانات العودة إلى البلد الذي كان مرة واحدة في مخاطر عصر الأحكام العسكرية. من أيام ، شهور ، وحتى سنوات من الانهيار الاقتصادي والمالي في نهاية عهد القانون العرفي ، جاءت الثورة والإصلاح والرزق بقيادة إدارات أكينو وراموس وإسترادا وأرويو التي عاودت الفلبين العودة إلى مسارها وحتى من خلال بعض الأزمات المالية والسياسية الأكثر وحشية ، مثل ثورة EDSA التالية ، والأزمة المالية الآسيوية ، وأحدث "انفجارات الفقاعات" ، وغيرها. ساعدت الثورات والأفكار الليبرالية والإصلاحات البلاد على تحقيق نمو قوي ، وتم وضع السياسات الحاسمة ووضعها وصياغتها من قبل الرؤساء والمستشارين الذين دعموهم. وشهدت الفترة أيضا ظهور المجتمع المدني باعتباره من أنصار التنمية الهامة ، والإصلاحات التجارية والحماية ، والتحسينات في الصادرات

ما بعد الحرب العالمية الثانية
مزيد من المعلومات: التعويضات الألمانية للحرب العالمية الثانية
كانت السنوات الأولى بعد الحرب العالمية الثانية سنوات من الدفن المرير للألمان. غادر سبعة ملايين من العمال القسريين إلى أراضيهم الخاصة ، لكن حوالي 14 مليون ألماني جاءوا من الشرق ، ويعيشون لسنوات في معسكرات سيئة. استغرق الأمر ما يقرب من عقد من الزمن لكي يعود جميع الأسرى الألمان. في الغرب ، انخفض الإنتاج الزراعي ، وانقطعت الإمدادات الغذائية عن ألمانيا الشرقية (التي يسيطر عليها السوفييت) ، وانتهت شحنات الأغذية المبتذلة من الأراضي المحتلة. انخفض مستوى المعيشة إلى مستويات لم تشهدها منذ قرن من الزمان ، وكان الغذاء دائمًا قليلًا. التضخم المرتفع جعل المدخرات (والديون) تفقد 99 ? من قيمتها ، في حين أن السوق السوداء شوهت الاقتصاد. في الشرق ، سحق السوفيات المعارضين وفرضوا دولة بوليسية أخرى ، غالباً ما يستخدمون النازيين السابقين في ستاسي المخيفة. [50] استخلص السوفيت حوالي 23? من الناتج القومي الإجمالي لألمانيا الشرقية من أجل التعويضات ، بينما كان التعويض في الغرب عاملاً صغيراً. [51]

الرجل الذي استفاد بالكامل من فرصة ألمانيا بعد الحرب كان لودفيغ إيرهارد ، الذي كان مصمماً على تشكيل نوع جديد ومختلف من الاقتصاد الألماني. وقد أتيحت له الفرصة من قبل مسؤولي الولايات المتحدة ، الذين وجدوا أنه يعمل في نورمبرج ، والذين رأوا أن العديد من أفكاره تزامنت مع أفكارهم.

ألغى إرهارد " الرايش مارك" ثم أنشأ عملة جديدة ، وهو المارك الألماني ، في 21 يونيو 1948 ، بموافقة الحلفاء الغربيين ، ولكنه استغل الفرصة أيضًا لإلغاء معظم القواعد والأنظمة النازية والمهنية. أسس أسس الاقتصاد الألماني الغربي والدولة الألمانية الغربية .

تحسن الإنتاجية
بعد عام 1950 ، تفوقت ألمانيا على بريطانيا في مستويات الإنتاجية المقارنة للاقتصاد ككل ، كنتيجة في المقام الأول للاتجاهات في الخدمات وليس اتجاهات الصناعة. لقد تم تبني خطة مارشال بشغف في ألمانيا الغربية كطريقة لتحديث إجراءات العمل والاستفادة من أفضل الممارسات ، في حين قاومت هذه التغييرات في بريطانيا. [52] كان بناء بريطانيا التاريخي في مجال إنتاجية قطاع خدماتها قائمًا على اقتصادات الحجم الخارجي في اقتصاد شديد التحضر ذو توجه عالمي. من ناحية أخرى ، كان انخفاض الإنتاجية في ألمانيا نتيجة للتخلف في الخدمات بشكل عام ، لا سيما في المناطق الريفية التي تضم قطاعًا أكبر بكثير. ومع انخفاض العمالة الزراعية الألمانية بشكل حاد بعد عام 1950 بفضل المكننة ، حدثت عمليات اللحاق بالركب في الخدمات. وقد ساعدت هذه العملية على الزيادة الحادة في تراكم رأس المال البشري والمادي ، وسياسة الحكومة الداعمة للنمو ، والاستخدام الفعال لقطاع التعليم لخلق قوة عمل أكثر إنتاجية. [53]

اقتصاد السوق الاجتماعي
يصف الألمان بفخر اقتصادهم بأنه " اقتصاد سوقي " ، أو " اقتصاد السوق الاجتماعي " ، لإظهار أن النظام الذي تطور بعد الحرب العالمية الثانية له بعد مادي واجتماعي أو إنساني. يشددون على أهمية مصطلح "السوق" لأنه بعد التجربة النازية كانوا يريدون اقتصادًا خالٍ من تدخل الدولة وهيمنتها. كان الدور الوحيد للدولة في اقتصاد ألمانيا الغربية الجديد هو حماية البيئة التنافسية من النزعات الاحتكارية أو احتكار القلة -بما في ذلك الميول الخاصة بها. ويشدد مصطلح "اجتماعي" لأن الألمان الغربيين أرادوا اقتصادًا لا يساعد الأثرياء فحسب ، بل يهتم أيضًا بالعمال وغيرهم ممن قد لا يستطيعون التعامل مع المطالب التنافسية الشديدة لاقتصاد السوق. تم اختيار مصطلح "اجتماعي" بدلاً من "اشتراكي" لتمييز نظامهم عن تلك التي تطالب الدولة بحقها في توجيه الاقتصاد أو التدخل فيه.

ما وراء هذه المبادئ لاقتصاد السوق الاجتماعي ، ولكنه مرتبط به ، يأتي المفهوم الألماني الأكثر تقليدية ، وهو مفهوم Ordnung ، والذي يمكن ترجمته مباشرة ليعني النظام ، ولكنه يعني في الحقيقة اقتصادًا ، والمجتمع ، والسياسة التي هي هيكلية وليست ديكتاتورية . أصر مؤسسو اقتصاد السوق الاجتماعي على أن دنكن في أوردينونغين - للتفكير في نظم النظام - كان ضروريًا. كما تحدثوا عن Ordoliberalism لأن جوهر هذا المفهوم هو أن هذا يجب أن يكون أمرًا يتم اختياره بحرية ، وليس أمرًا أمرًا.

بمرور الوقت ، بدأ مصطلح "اجتماعي" في اقتصاد السوق الاجتماعي يأخذ حياة خاصة به. لقد حرك الاقتصاد الألماني الغربي نحو نظام رعاية اجتماعية شامل أصبح أحد أغلى الأنظمة في العالم. علاوة على ذلك ، بدأت

الحكومة الفيدرالية الألمانية الغربية والولايات (Land، Sing. ؛ L?nder) في التعويض عن المخالفات في الدورات الاقتصادية والتغيرات في الإنتاج العالمي من خلال البدء في المأوى ودعم بعض القطاعات والصناعات. في خروج أكبر من تقاليد إيرهارد ، أصبحت الحكومة أداة للحفاظ على الصناعات القائمة بدلاً من قوة للتجديد. [54] في سبعينيات القرن العشرين ، اضطلعت الدولة بدور أكثر أهمية في الاقتصاد. خلال الثمانينيات ، حاول المستشار هيلموت كول تقليل دور الدولة ، ونجح في جزء منه ، لكن التوحيد الألماني أجبر الحكومة الألمانية مرة أخرى على لعب دور أقوى في الاقتصاد. وهكذا ، ظل التناقض بين المصطلحين "الاجتماعي" و "السوق" عنصراً للنقاش في ألمانيا.

بالنظر إلى التناقض الداخلي في فلسفته ، فإن الاقتصاد الألماني محافظ وديناميكي. إنه متحفظ بمعنى أنه يعتمد على جزء من التقاليد الألمانية التي تتصور بعض دور الدولة في الاقتصاد وموقفًا حذرًا تجاه الاستثمار والمخاطرة. [54] وهو ديناميكي بمعنى أنه موجه نحو النمو - حتى لو كان هذا النمو بطيئًا وثابتًا وليس مذهلاً. يحاول الجمع بين مزايا نظام السوق وفضائل نظام الرعاية الاجتماعية.

معجزة اقتصادية وما بعدها
انظر أيضا: Wirtschaftswunder
حصلت الإصلاحات الاقتصادية والنظام الألماني الغربي الجديد على دعم قوي من عدد من المصادر: صناديق الاستثمار في إطار برنامج الإنعاش الأوروبي ، المعروف أكثر باسم خطة مارشال ؛ الحافز للصناعة الألمانية التي يوفرها تحويل الموارد الغربية الأخرى لإنتاج الحرب الكورية ؛ والاستعداد الألماني للعمل بجد من أجل انخفاض الأجور حتى ارتفعت الإنتاجية. لكن المكون الأساسي للنجاح كان إحياء الثقة الناجمة عن إصلاحات ارهارد والعملة الجديدة.

لقد كان ازدهار ألمانيا الغربية الذي بدأ في عام 1950 أمرًا لا ينسى. بلغ معدل نمو الإنتاج الصناعي 25.0 في المائة في عام 1950 و 18.1 في المائة في عام 1951. استمر النمو بمعدل مرتفع في معظم الخمسينات ، على الرغم من التباطؤ العرضي. وبحلول عام 1960 ، ارتفع الإنتاج الصناعي إلى ضعفين ونصف ضعف المستوى الذي كان عليه عام 1950 ، وهو أعلى بكثير من المستوى الذي بلغه النازيون خلال ثلاثينيات القرن العشرين في كل ألمانيا. ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة الثلثين خلال نفس العقد. وارتفع عدد الأشخاص العاملين من 13.8 مليون في عام 1950 إلى 19.8 مليون في عام 1960 ، وانخفض معدل البطالة من 10.3 في المائة إلى 1.2 في المائة. [بحاجة لمصدر]

استفاد العمل أيضا في الوقت المناسب من الطفرة. ورغم أن طلبات الأجور والزيادات في الأجور كانت متواضعة في البداية ، ارتفعت الأجور والرواتب أكثر من 80 في المائة بين عامي 1949 و 1955 ، مواكبة النمو. حظيت البرامج الاجتماعية في ألمانيا الغربية بدفعة كبيرة في عام 1957 ، قبيل الانتخابات الوطنية ، عندما قررت الحكومة إطلاق عدد من البرامج الاجتماعية وتوسيع نطاق البرامج الأخرى.

في عام 1957 ، اكتسبت ألمانيا الغربية بنكًا مركزيًا جديدًا ، وكان بنك Deutsche Bundesbank ، يُدعى عمومًا ببساطة البنك المركزي الألماني Bundesbank ، الذي خلف بنك Deutscher L?nder ومنحته سلطة أكبر بكثير على السياسة النقدية. وشهد ذلك العام أيضًا إنشاء Bundeskartellamt (مكتب كارتل فيدرالي) ، مصمم لمنع عودة الاحتكارات والكارتلات الألمانية. بعد ست سنوات ، في عام 1963 ، أنشأ البوندستاغ ، مجلس النواب في البرلمان الألماني ، بناء على دعوة إيرهارد مجلس الخبراء الاقتصاديين لتقديم تقييمات موضوعية تستند إليها السياسة الاقتصادية الألمانية.

لم ينمو اقتصاد ألمانيا الغربية بسرعة أو بشكل ثابت في الستينيات كما كان في الخمسينيات ، ويرجع ذلك جزئيا إلى عدم إمكانية استمرار هذه الوتيرة ، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن المعروض من العمالة الجديدة من ألمانيا الشرقية قد توقف بسبب جدار برلين ، الذي بني في عام 1961 ، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن البنك المركزي الألماني أصبح منزعجًا من ارتفاع درجة الحرارة المحتمل وتحرك عدة مرات لإبطاء وتيرة النمو. تم إقالة إيرهارد ، الذي خلف كونارد أديناور كمستشار ، من منصبه في ديسمبر عام 1966 ، إلى حد كبير - على الرغم من أنه لم يكن كليًا - بسبب المشاكل الاقتصادية في جمهورية ألمانيا الاتحادية. تم استبداله بالائتلاف الكبير المؤلف من الاتحاد الديمقراطي المسيحي (اتحاد كريستل Demokratische - CDU) ، الحزب الشقيق للاتحاد الاجتماعي المسيحي (Christlich-Soziale Union - CSU) ، والحزب الديمقراطي الاجتماعي في

ألمانيا (Sozialdemokratische Partei Deutschlands – SPD) تحت رئاسة كورت جورج كيزينجر من حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي.

تحت ضغط التباطؤ ، تخلت الحكومة الائتلافية الكبرى في ألمانيا الغربية عن توجه إيرهارد الواسع. وزير الاقتصاد الجديد ، كارل شيلر ، جادل بقوة في التشريع الذي من شأنه أن يمنح الحكومة الفيدرالية ووزارته سلطة أكبر لتوجيه السياسة الاقتصادية. في عام 1967 ، وافق البوندستاغ على قانون تعزيز الاستقرار والنمو ، المعروف باسم Magna Carta للإدارة الاقتصادية متوسطة المدى. إن هذا القانون ، الذي لا يزال ساري المفعول ، على الرغم من أنه لم يطبق مرة أخرى بشكل نشط كما هو الحال في زمن شيلر ، ينص على تنسيق خطط الميزانية الفيدرالية والأراضي المحلية من أجل إعطاء السياسة المالية تأثيرًا أقوى. كما حدد القانون عددًا من الأهداف المتفائلة للمعايير الأساسية الأربعة التي تم من خلالها قياس النجاح الاقتصادي الألماني الغربي من الآن فصاعدًا: استقرار العملة ، والنمو الاقتصادي ، ومستويات التوظيف ، والتوازن التجاري. أصبحت هذه المعايير معروفة بشكل عام باسم magisches Viereck ، أو "المستطيل السحري" أو "المضلع السحري".

يتبع شيلر مفهومًا مختلفًا عن Erhard. كان واحدا من الألمان النازيين من أصل كينزي ، وألقى بمهامه الجديدة قناعة لا تتزعزع بأن على الحكومة الالتزام والقدرة على تشكيل الاتجاهات الاقتصادية وللتخفيف من دورة العمل بل والقضاء عليها. كانت الصيغة المختارة لشركة Schiller هي Globalsteuerung ، أو التوجيه العالمي ، وهي عملية لن تتدخل الحكومة من خلالها في تفاصيل الاقتصاد ، ولكنها ستضع مبادئ توجيهية واسعة من شأنها أن تعزز النمو غير المتسارع غير المتسارع.

ساعد نجاح شيلر في الائتلاف الكبير على منح الحزب الديمقراطي الاشتراكي نصرًا انتخابيًا في عام 1969 وفرصة لتشكيل حكومة ائتلافية جديدة مع الحزب الديمقراطي الحر (Freie Demokratische Partei - FDP) في عهد ويلي براندت . قام ائتلاف الحزب الديمقراطي الاشتراكي - الحزب الديمقراطي الحر بتوسيع نظام الضمان الاجتماعي في ألمانيا الغربية ، مما أدى إلى زيادة كبيرة في حجم وتكلفة الميزانية الاجتماعية. نمت تكاليف البرنامج الاجتماعي بأكثر من 10 في المائة سنوياً خلال معظم فترة السبعينات من القرن الماضي ، مما أدى إلى إدخال التزام غير قابل للتغيير في الميزانية أدى إلى انخفاض المرونة المالية (على الرغم من اعتقاد شيلر وغيره من الكينزيين بأنه سيكون له تأثير مضاد للدورة). عاد هذا إلى مطاردة شيلر وكذلك كل حكومة ألمانية منذ ذلك الحين. كان على شيلر أن يستقيل في عام 1972 عندما كانت اقتصادات ألمانيا الغربية والاقتصاد العالمي في حالة ركود وعندما لم تكن كل أفكاره قادرة على إحياء ازدهار ألمانيا الغربية. استقال ويلي براندت نفسه بعد عامين.

كان هلموت شميت ، خليفة برانت ، مهتما بشكل كبير بالاقتصاد لكنه واجه أيضا مشاكل كبيرة ، بما في ذلك الارتفاع المفاجئ في أسعار النفط في الفترة 1973-1974 . انخفض الناتج المحلي الإجمالي لألمانيا الغربية في عام 1975 بنسبة 1.4 في المائة (بالأسعار الثابتة) ، وهي المرة الأولى منذ تأسيس مجموعة FRG التي انخفضت بشكل حاد. كما انخفض الميزان التجاري لألمانيا الغربية مع تراجع الطلب العالمي ومع تدهور معدلات التبادل التجاري بسبب ارتفاع أسعار النفط.

بحلول عام 1976 ، انتهى الأسوأ. استأنف نمو ألمانيا الغربية ، وبدأ معدل التضخم في الانخفاض. على الرغم من أنه لم يصل إلى المستويات المواتية التي كان من المسلم به خلال الخمسينات وأوائل الستينات ، فقد تم قبولها على أنها مقبولة بعد الاضطرابات التي حدثت في السنوات السابقة. بدأ Schmidt يعرف باسم Macher (achiever) ، وحصلت الحكومة على إعادة الانتخاب في عام 1976. قاد نجاح Schmidt له وحزبه للادعاء أنهم بنوا Modell Deutschland (النموذج الألماني).

لكن الاقتصاد مرة أخرى رفض ، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحفيز النمو من خلال عجز الحكومة ، فشلت في الانتعاش بسرعة. ولم يتمكن شميدت وبوندسبنك إلا في منتصف عام 1978 من جعل الاقتصاد في حالة توازن. بعد ذلك ، استمر الاقتصاد في التوسع خلال عام 1979 ومعظم عام 1980 ، مما ساعد شميدت على إعادة انتخابه في عام 1980. ولكن تبين أن التحسن غير متوازن وغير مكلف ، مع عودة مشاكل منتصف السبعينيات بسرعة. في أوائل عام 1981 ، واجه شميدت أسوأ وضع ممكن: انخفض النمو وارتفعت البطالة ، ولكن التضخم لم يهدأ.

في أواخر عام 1982 ، انهارت حكومة شميدت الائتلافية مع انسحاب الحزب الديمقراطي الحر للانضمام إلى ائتلاف برئاسة هيلموت كول ، زعيم حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي / الاتحاد الاجتماعي المسيحي. بدأ لتوجيه ما كان يسمى Wende (ألمانيا الغربية) (دي) (تحول أو عكس). شرعت الحكومة في تنفيذ سياسات جديدة للحد من دور الحكومة في الاقتصاد وخلال عام فازت بالتصويت الشعبي دعما للدورة الجديدة.

ضمن سياستها العامة ، كانت للحكومة الجديدة عدة أهداف رئيسية: تخفيض العجز الفيدرالي عن طريق خفض النفقات والضرائب ، وتخفيض القيود واللوائح الحكومية ، وتحسين مرونة وأداء سوق العمل. كما نفذت الحكومة سلسلة من إجراءات الخصخصة ، حيث باعت ما يقرب من 10 مليارات مارك ألماني (مقابل قيمة المارك الألماني - انظر المسرد) في أسهم مؤسسات حكومية متنوعة مثل VEBA و VIAG و Volkswagen و Lufthansa و Salzgitter . من خلال جميع هذه الخطوات ، انخفض دور الدولة في اقتصاد ألمانيا الغربية من 52 في المئة إلى 46 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 1982 و 1990 ، وفقا لإحصاءات Bundesbank.

على الرغم من أن سياسات Wende قد غيرت مزاج الاقتصاد الألماني الغربي وأعادت تثبيت مقياس الثقة ، إلا أن التقدم جاء بشكل غير متساو ومتوقف. خلال معظم فترة الثمانينيات ، تحسنت الأرقام الخاصة بالنمو والتضخم ولكن ببطء ، وكانت الأرقام حول البطالة بالكاد تتحرك على الإطلاق. كان هناك نمو بسيط في الوظائف حتى نهاية العقد. ولكن عندما تغيرت الإحصاءات ، ولو كانت متواضعة ، كانت على الأقل في الاتجاه الصحيح.

ومع ذلك ، فقد ظل صحيحًا أيضًا أن النمو في ألمانيا الغربية لم يصل مرة أخرى إلى المستويات التي بلغها في السنوات الأولى للجمهورية الاتحادية. كان هناك انخفاض في معدل النمو منذ خمسينيات القرن العشرين ، وارتفاع في معدل البطالة منذ الستينات ، وزيادة تدريجية في التضخم باستثناء أثناء أو بعد الانكماش الشديد.

كما أظهرت الإحصاءات الاقتصادية العالمية انخفاضا في إنتاج وحيوية ألمانيا الغربية. فقد أظهروا أن حصة ألمانيا الغربية من إجمالي الإنتاج العالمي قد نمت من 6.6 في المائة في عام 1965 إلى 7.9 في المائة بحلول عام 1975. ومع ذلك ، بعد 12 سنة ، في عام 1987 ، انخفضت إلى 7.4 في المائة ، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى النمو السريع في اليابان و الدول الآسيوية الأخرى. حتى أن إضافة الناتج المحلي الإجمالي المقدر لألمانيا الشرقية السابقة في ذروتها قبل التوحيد لم يكن ليجلب حصة ألمانيا بالكامل من 8.2؟ بحلول عام 1989 ، وسوف يترك ألمانيا بكاملها بالكاد حصة أكبر من الإنتاج العالمي من ألمانيا الغربية وحدها التي وصلت إلى 15 قبل ذلك بسنوات.

في أواخر الثمانينيات فقط بدأ اقتصاد ألمانيا الغربية ينمو بشكل أسرع. ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لألمانيا الغربية إلى 3.7 في المائة في عام 1988 و 3.6 في المائة في عام 1989 ، وهو أعلى مستوى في العقد. كما انخفض معدل البطالة إلى 7.6 في المائة عام 1989 ، على الرغم من تدفق العمال من الخارج. وهكذا ، يبدو أن نتائج أواخر الثمانينيات تبرهن على ثورة جانب العرض في ألمانيا الغربية. وقد أدت تخفيضات معدل الضرائب إلى زيادة الحيوية والإيرادات. وعلى الرغم من أن العجز التراكمي في القطاع العام قد تجاوز مستوى 1 تريليون مارك ألماني ، فإن القطاع العام ينمو بوتيرة أبطأ من ذي قبل.

كان عام 1989 هو العام الأخير لاقتصاد ألمانيا الغربية كمؤسسة منفصلة وقابلة للانفصال. من عام 1990 ، بدأت التشوهات الإيجابية والسلبية الناتجة عن إعادة توحيد ألمانيا ، وبدأ الاقتصاد الألماني الغربي في إعادة توجيه نفسه نحو الاتحاد الاقتصادي والسياسي مع ألمانيا الشرقية. تحول الاقتصاد تدريجيا وبشكل مكثف من اتجاهه الأوروبي الغربي العالمي في المقام الأول نحو تركيز مكثف على نحو متزايد على متطلبات وفرص التوحيد.

إعادة توحيد ألمانيا وآثارها
المقال الرئيسي: التاريخ الاقتصادي لإعادة توحيد ألمانيا
استثمرت ألمانيا أكثر من 2 تريليون دولار في إعادة تأهيل ألمانيا الشرقية السابقة مما ساعدها على الانتقال إلى اقتصاد السوق ، وتنظيف التدهور البيئي. بحلول عام 2011 ، كانت النتائج مختلطة ، مع بطء التنمية الاقتصادية في الشرق ، في تناقض حاد مع النمو الاقتصادي السريع في كل من غرب وجنوب ألمانيا. كانت البطالة أعلى بكثير في الشرق ، وكثيراً ما كانت أعلى من 15؟. ويشير الاقتصاديون سنور وميركل (2006) إلى أن هذا

الشعور بالضيق قد طال أمده بمساعدة اجتماعية واقتصادية من الحكومة الألمانية ، مشيرين بشكل خاص إلى المساومة بالوكالة ، ومعدلات البطالة العالية ومستحقات الرفاه ، وأحكام الأمان الوظيفي السخية. [55]

كما تأخرت المراكز الصناعية القديمة في راينلاند وشمال ألمانيا ، حيث تلاشت صناعات الفحم والصلب. كانت السياسات الاقتصادية موجهة بشدة نحو السوق العالمية ، وواصل قطاع التصدير قوته. [56]

الوصف
اقتصاد ألمانيا يعتبر أحد أكبر اقتصادات العالم حيث أنه يحتل المركز الرابع من حيث الناتج المحلي الإجمالي بعد الولايات المتحدة والصين واليابان. والمرتبة الخامسة من حيث القوة الشرائية تعتبر ألمانيا الأكثر سكاناً في أوروبا حيث أن عدد سكانها يبلغ 82 مليون نسمة تقريباً. اقتصاد ألمانيا المزدهر يجذب الملايين من المهاجرين من مختلف أنحاء العالم كما هو ثالث أكبر دولة من حيث عدد المهاجرين لها. تحد ألمانيا كل ن بولندا وجمهورية التشيك والنمسا وسويسرا وفرنسا وهولندا. المساحة حوالي 357021، وحافظت على مستوى عالٍ من المعيشة. ومن المعروف عن ألمانيا أنها راسخة في نظام الضمان الاجتماعي الذي ينبع من ازدهار الاقتصاد الألماني.[1]

يذكر أن ألمانيا هي أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي. فهي تستفيد من مجموعة كبيرة من القوى العاملة الموهوبة التي مكنت ألمانيا من أن تكون واحدة من أكثر الدول صناعةً للسيارات والآلات والمواد الكيميائية والمعدات والأدوات المنزلية في جميع أنحاء العالم.[1] وتواجه ألمانيا تحديات ديموغرافية كبيرة لتحقيق النمو على المدى الطويل. ولقدأطلقت حكومة المستشار الألماني غيرهارد شرودر(1998-2005) إصلاحات للاقتصاد، التي تعتبر ضرورية للتصدي لارتفاع معدلات البطالة المزمنة وانخفاض متوسط النمو، وساهمت في النمو القوي في عامي 2006 و2007 وانخفاض معدل البطالة. التحفيز وجهود تحقيق الاستقرار التي بدأت في 2008 و2009 والتخفيضات الضريبية التي أدخلت في فترة ولاية أنغيلا ميركل الثانية سيزيد من العجز في الموازنة الألمانية.[2]

.

الحرب العالمية الثانية والمعجزة المكسيكية ، 1940-1970
المقال الرئيسي: المعجزة المكسيكية

وصول عمال مكسيكيين ضيفين إلى لوس أنجلوس كجزء من المشاركة المكسيكية في الحرب العالمية الثانية من خلال برنامج Bracero ، لتحرير العمالة الأمريكية للقتال في الخارج. لوس أنجلوس ، كاليفورنيا ، 1942
أنتجت استراتيجية التنمية التطلعية في المكسيك نمواً اقتصادياً مستداماً بنسبة 3 إلى 4 في المائة وتضخم متواضع نسبته 3 في المائة سنوياً من الأربعينات حتى السبعينات. [بحاجة لمصدر] تم الحفاظ على هذا النمو من خلال التزام الحكومة المتزايد بالتعليم الابتدائي لعامة السكان من أواخر 1920 إلى 1940. ارتفعت معدلات التحاق الشباب في البلاد ثلاث مرات خلال هذه الفترة. [113] ونتيجة لذلك عندما تم استخدام هذا الجيل في الأربعينيات ، كان ناتجهم الاقتصادي أكثر إنتاجية. بالإضافة إلى ذلك ، عززت الحكومة تطوير صناعات السلع الاستهلاكية الموجهة نحو الأسواق المحلية من خلال فرض تعريفات حمائية عالية وحواجز أخرى على الواردات. ارتفعت نسبة الواردات الخاضعة لشروط الترخيص من 28؟ في عام 1956 إلى أكثر من 60؟ خلال الستينيات وحوالي 70؟ في السبعينيات. [بحاجة لمصدر] شكلت الصناعة 22 في المائة من إجمالي الإنتاج في عام 1950 ، و 24 في المائة في عام 1960 ، و 29 في المائة في عام 1970. [بحاجة لمصدر] تراجعت حصة إجمالي الناتج الناشئة عن الزراعة والأنشطة الأولية الأخرى خلال نفس الفترة ، في حين أن الخدمات بقيت ثابتة. روجت الحكومة للتوسع الصناعي من خلال الاستثمار العام في البنية التحتية للزراعة والطاقة والنقل. نمت المدن بسرعة خلال هذه السنوات ، مما يعكس انتقال العمالة من الزراعة إلى الصناعة والخدمات. ازداد عدد سكان الحضر بمعدل مرتفع بعد عام 1940 (انظر المجتمع الحضري ، الفصل 2).

على الرغم من أن نمو القوى العاملة في المناطق الحضرية تجاوز حتى معدل نمو العمالة الصناعية ، حيث أخذ العمال الفائضون مناصب خدمية منخفضة الأجر ، هاجر العديد من العمال المكسيكيين إلى الولايات المتحدة حيث كانت الأجور أعلى. خلال الحرب العالمية الثانية ، تحسنت العلاقات بين المكسيك والولايات المتحدة بشكل كبير من العقود الثلاثة السابقة. تم إنشاء برنامج Bracero مع تنظيم تدفقات الهجرة من قبل كل من الحكومتين. ومع ذلك. كثير من المكسيكيين لم يتمكنوا من التأهل للبرنامج وهجروا شمالاً بشكل غير قانوني ، دون إذن من حكومتهم ودون فرض عقوبات من السلطات الأمريكية. [114] في فترة ما بعد الحرب مع ازدهار الاقتصاد الأمريكي ومع دخول المكسيك مرحلة التصنيع السريع ، تعاونت الولايات المتحدة والمكسيك بشكل وثيق على المعابر الحدودية غير القانونية من قبل المكسيكيين. بالنسبة للحكومة المكسيكية ، كان فقدان العمل هذا "عرضًا مخجلًا لفشل الثورة المكسيكية في توفير الرفاهية الاقتصادية للعديد من مواطني المكسيك ، ولكنه أيضًا استنزف بلدًا واحدًا من أعظم مواردها الطبيعية ، وهو رخيص توريد العمالة المرنة ". [115] تعاونت الولايات المتحدة والمكسيك عن كثب لوقف التدفق ، بما في ذلك برنامج 1954 الذي أطلق عليه اسم عملية الارتقاء .

خريطة لحوض تصريف نهر بابالابان قبل بناء سد سيرو دي أورو ، الذي يُظهر بحيرة ميغيل أليمان (وسط)
في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، حفز برنامج الرئيس ميغيل أليمان فالديس (1946 - 522) للاستبدال الكامل للواردات على الإنتاج من خلال تعزيز الطلب الداخلي. رفعت الحكومة ضوابط الاستيراد على السلع الاستهلاكية لكنها خففتها على السلع الرأسمالية ، والتي اشترتها مع الاحتياطيات الدولية المتراكمة خلال الحرب. أنفقت الحكومة بشكل كبير على البنية التحتية. بحلول عام 1950 ، توسعت شبكة الطرق في المكسيك إلى 21000 كيلومتر ، منها حوالي 13600 مرصوفة. بدأ بناء السدود على نطاق واسع للطاقة الكهرومائية والسيطرة على الفيضانات ، وأبرزها مشروع Papaloapan في جنوب المكسيك. [116] في السنوات الأخيرة ، كان هناك إعادة تقييم لمشروعات البنية التحتية ، ولا سيما تأثيرها السلبي على البيئة. [117]

استمر الأداء الاقتصادي القوي للمكسيك في الستينيات ، عندما بلغ متوسط ??نمو الناتج المحلي الإجمالي نحو 7 في المائة بشكل عام وحوالي 3 في المائة للفرد. بلغ متوسط ??التضخم في أسعار المستهلك 3 في المائة سنوياً. وظلت الصناعة هي قطاع النمو المهيمن في البلاد ، حيث توسعت بنسبة 7؟ سنوياً واجتذبت استثمارات أجنبية كبيرة. وقد نما التعدين بمعدل سنوي يقارب 4 في المائة ، وبلغت التجارة 6 في المائة ، والزراعة بنسبة 3 في المائة. بحلول عام 1970 ، قامت المكسيك بتنويع قاعدة صادراتها وأصبحت مكتفية ذاتيا إلى حد كبير في المحاصيل الغذائية والصلب ومعظم السلع الاستهلاكية . على الرغم من أن وارداتها ظلت عالية ، إلا أن معظمها كان يستخدم في إنتاج رأس المال المحلي. [بحاجة لمصدر]

تدهور في s1970

على الرغم من أن الاقتصاد المكسيكي حافظ على نموه السريع خلال معظم فترة السبعينيات ، إلا أنه تقوض بشكل تدريجي من سوء الإدارة المالية ومن ضعف قطاع الصناعة التصديري وما نجم عنه من تدهور حاد في مناخ الاستثمار. نما الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 6 في المائة سنويا خلال إدارة الرئيس لويس اتشيفيريا الفاريز (1970-76) ، وبنسبة 6 في المائة خلال فترة توليه لخليفته ، خوسيه لوبيز بورتيلو واي باتشيكو (1976-1982). لكن النشاط الاقتصادي تقلب بشكل كبير خلال العقد ، مع طفرات من النمو السريع تليها المنخفضات الحادة في عامي 1976 و 1982.

خوزيه لوبيز بورتيو ، رئيس المكسيك 1976-1982 ، الذي اقترضت حكومته بكثافة من بنوك أجنبية بقروض بالدولار مقابل إيرادات النفط المستقبلية ، تحطم الاقتصاد المكسيكي عندما انخفض سعر النفط
الإسراف المالي مع صدمة النفط عام 1973 لتفاقم التضخم وتضليل ميزان المدفوعات. وعلاوة على ذلك ، فإن خطاب اليساريين وأفعالهم التي اتخذها الرئيس إتشيفيرا ، مثل التحريض على الاستيلاء غير المشروع على الأراضي من قبل الفلاحين ، قد أدى إلى تآكل ثقة المستثمرين وإبعاد القطاع الخاص. أصبح التوازن في ميزان المدفوعات غير قابل للإدارة مع تكثيف هروب رأس المال ، مما اضطر الحكومة في عام 1976 إلى خفض قيمة البيزو بنسبة 58 في المائة. هذا الإجراء أنهى سعر الصرف الثابت في المكسيك لمدة عشرين سنة. قبلت المكسيك برنامج تعديل صندوق النقد الدولي وتلقت الدعم المالي من الولايات المتحدة. وفقا لدراسة أجريت عام 2017 ، أدرك المسؤولون الأمريكيون والمكسيكيون الرئيسيون أن برنامج صندوق النقد الدولي لتخفيض قيمة العملة والتقشف قد يفشل في تحقيق هدفها المعلن وهو تخفيض عجز ميزان المدفوعات في المكسيك ، ومع ذلك ، فإن مسؤولي وزارة الخزانة الأمريكية والاحتياطي الفيدرالي خائفون من أن يكون مكسيكيًا قد يؤدي التقصير إلى فشل البنوك والأزمة المالية العالمية اللاحقة ، وتدخل إلى درجة غير مسبوقة في المفاوضات بين صندوق النقد الدولي والمكسيك ، وقدمت الولايات المتحدة الدعم المالي المباشر وعملت من خلال القنوات الدبلوماسية للإصرار على قبول المكسيك لبرنامج تعديل صندوق النقد الدولي ، طريقة لإنقاذ البنوك الأمريكية وافقت إدارة الرئيس المكسيكي لويس اتشيفيرا على تعديل صندوق النقد الدولي لأن المسؤولين اعتبروه الخيار الأقل تكلفة من الناحية السياسية بين مجموعة من البدائل ". [118]

على الرغم من أن الاكتشافات النفطية الهامة في عام 1976 سمحت بانتعاش مؤقت ، إلا أن المكاسب غير المتوقعة من مبيعات النفط سمحت باستمرار السياسات الضريبية المدمرة التي اتبعتها إيكفيرفيرا. في منتصف السبعينيات ، تحولت المكسيك من كونها مستورداً صافياً للنفط والمنتجات النفطية إلى مصدر مهم. أصبح النفط والبتروكيماويات قطاع النمو الأكثر ديناميكية في الاقتصاد. سمح ارتفاع الدخل النفطي للحكومة بمواصلة سياستها المالية التوسعية ، الممولة جزئياً من خلال الاقتراض الخارجي الأعلى. بين عامي 1978 و 1981 ، نما الاقتصاد أكثر من 8 في المئة سنويا ، حيث أنفقت الحكومة بشكل كبير على الطاقة والنقل ، والصناعات الأساسية. توسع الإنتاج الصناعي بشكل متواضع خلال هذه السنوات ، ونما بنسبة 8.2 في المئة في عام 1978 ، و 9.3 في المئة في عام 1979 ، و 8.2 في المئة في عام 1980.

واستند هذا النمو المتجدد إلى أسس هشة. تضاعفت المديونية الخارجية للمكسيك ، وأصبح البيزو مبالغ في تقديره بشكل متزايد ، مما ألحق الضرر بالصادرات غير النفطية في أواخر السبعينات من القرن الماضي وأجبر على تخفيض قيمة البيزو ثانية في عام 1980. وكان إنتاج المحاصيل الغذائية الأساسية راكداً وارتفعت الزيادة السكانية بشكل كبير ، مما أجبر المكسيك في أوائل الثمانينات على تصبح مستوردا صافيا للمواد الغذائية. ارتفع جزء فئات الاستيراد الخاضعة للضوابط من 20 في المائة من المجموع في عام 1977 إلى 24 في المائة في عام 1979. وقد رفعت الحكومة التعريفات في وقت واحد لحماية المنتجين المحليين من المنافسة الأجنبية ، مما يعوق بشكل أكبر تحديث الصناعة المكسيكية وقدرتها التنافسية.

تركت سياسات الاقتصاد الكلي في السبعينيات اقتصاد المكسيك شديد التأثر بالظروف الخارجية. وتحولت هذه الأمور بحدة ضد المكسيك في أوائل الثمانينيات ، وتسببت في أسوأ ركود منذ ثلاثينيات القرن العشرين ، وكانت الفترة المعروفة في المكسيك باسم لا ديكانا بيرديدا ، "العقد الضائع" ، أي النمو الاقتصادي. بحلول منتصف عام 1981 ، كانت المكسيك تعاني من هبوط أسعار النفط ، وارتفاع أسعار الفائدة العالمية ، وارتفاع التضخم ، والبيزو المغالى في قيمته المزمن ، وتدهور ميزان المدفوعات الذي حفز هروب رؤوس الأموال الضخمة. هذا الاختلال ، إلى جانب الاختفاء الظاهري للمخزونات الدولية للمكسيك - مع نهاية عام 1982 كانت غير كافية لتغطية واردات ثلاثة أسابيع - أجبرت الحكومة على خفض قيمة البيزو ثلاث مرات خلال عام 1982. وأدى

انخفاض قيمة العملة إلى زيادة التضخم ومنع حدوث قصير الأجل. التعافي. خفضت قيمة التخفيضات الأجور الحقيقية وزادت من عبء القطاع الخاص في خدمة ديونها المقومة بالدولار. كانت مدفوعات الفائدة على الديون طويلة الأجل وحدها تساوي 28 في المائة من عائدات التصدير. بعد قطعها من الائتمان الإضافي ، أعلنت الحكومة وقفًا غير طوعي لسداد الديون في أغسطس 1982 ، وفي الشهر التالي أعلنت عن تأميم النظام المصرفي الخاص في المكسيك.

ميجيل دي لا مدريد ، رئيس المكسيك 1982-88 ، الذي تعامل مع الكارثة المالية في الثمانينيات بحلول أواخر عام 1982 ، خفض الرئيس القادم ميغيل دي لا مدريد الإنفاق العام بشكل كبير ، وحفز الصادرات ، وعزز النمو الاقتصادي لموازنة الحسابات القومية. ومع ذلك ، كان الانتعاش بطيئًا. كان الاقتصاد راكدا طوال الثمانينيات نتيجة لاستمرار معدلات التبادل السلبي ، وارتفاع أسعار الفائدة المحلية ، ونقص الائتمان. وقد أدت مخاوف واسعة النطاق من فشل الحكومة في تحقيق التوازن المالي وتوسيع عرض النقود وزيادة الضرائب إلى ردع الاستثمار الخاص وشجعت هروب رؤوس الأموال الضخمة التي زادت من الضغوط التضخمية. وأدى الانخفاض في الوفورات المحلية إلى عرقلة النمو ، مثلما أدى إلى تخفيض الحكومة السريع والجذري في الاستثمارات العامة ورفع أسعار الفائدة المحلية الحقيقية لردع هروب رؤوس الأموال.

نما الناتج المحلي الإجمالي في المكسيك بمعدل بلغ 0.1 في المئة فقط في العام بين عامي 1983 و 1988 ، في حين بلغ معدل التضخم في المتوسط ??100 ?. نما الاستهلاك العام بمعدل سنوي متوسط ??أقل من 2 في المائة ، والاستهلاك الخاص لا على الإطلاق. انخفض إجمالي الاستثمار بمعدل سنوي متوسط ??قدره 4 في المئة والاستثمار العام بوتيرة 11 في المئة. وخلال الثمانينيات ، ساهمت القطاعات الإنتاجية للاقتصاد في انخفاض حصة الناتج المحلي الإجمالي ، بينما وسعت قطاعات الخدمات حصتها ، مما يعكس النمو السريع للاقتصاد غير الرسمي والتغيير من الوظائف الجيدة إلى الوظائف السيئة (وظائف الخدمات). فرضت استراتيجية الاستقرار في دي لا مدريد تكاليف اجتماعية عالية: فقد انخفض الدخل الحقيقي المتاح للفرد الواحد بنسبة 5 في المائة كل عام بين عامي 1983 و 1988. وقد ساعد ارتفاع مستويات البطالة والعمالة الناقصة ، خاصة في المناطق الريفية ، على الهجرة إلى مكسيكو سيتي وإلى الولايات المتحدة.

وبحلول عام 1988 ، كان التضخم الأخير تحت سيطرة مدريد ، وتم تحقيق الانضباط المالي والنقدي ، وتحقيق تعديل نسبي في الأسعار ، والإصلاح الهيكلي في التجارة وإدارة القطاع العام الجاري ، وكان الاقتصاد ملزمًا بالتعافي. ولكن هذه التطورات الإيجابية كانت غير كافية لجذب الاستثمار الأجنبي وإعادة رأس المال بكميات كافية من أجل الانتعاش المستدام. أصبح التحول في استراتيجية التنمية ضروريًا ، مبنيًا على الحاجة إلى توليد تدفق رأسمالي صافٍ.

في نيسان / أبريل 1989 ، أعلن الرئيس كارلوس ساليناس دي غورتاري عن خطة التنمية الوطنية لحكومته في الفترة 1989-1994 ، التي دعت إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بنسبة 6 في المائة ومعدل تضخم مماثل لنسبة الشريك التجاري الرئيسي في المكسيك. خطط ساليناس لتحقيق هذا النمو المستدام من خلال تعزيز حصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي وعن طريق تشجيع الاستثمار الخاص من خلال تجريد المؤسسات الحكومية ورفع القيود عن الاقتصاد. كانت أولى أولوياته خفض الدين الخارجي للمكسيك ؛ في منتصف عام 1989 ، توصلت الحكومة إلى اتفاق مع دائنيها من البنوك التجارية للحد من الديون متوسطة وطويلة الأجل. في السنة التالية ، أخذ ساليناس خطوته التالية نحو زيادة تدفقات رأس المال من خلال خفض تكاليف الاقتراض المحلية ، وإعادة صياغة النظام المصرفي ، وتطرق فكرة اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة. وسرعان ما تبعت هذه الإعلانات ارتفاع مستويات إعادة رأس المال والاستثمار الأجنبي.

بسبب الأزمة المالية التي وقعت في عام 1982 ، انخفض إجمالي الاستثمارات العامة على البنية التحتية من 12.5 ? من الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.5 ? في عام 1989. بعد ارتفاع خلال السنوات الأولى لرئاسة ساليناس ، بدأ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في التباطؤ خلال أوائل التسعينات. وخلال عام 1993 ، نما الاقتصاد بمقدار لا يُذكر ، لكن النمو ارتد إلى نحو 4 في المائة خلال عام 1994 ، حيث خففت السياسة المالية والنقدية وعززت الاستثمارات الأجنبية بتصديق الولايات المتحدة على اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA). في عام 1994 ، استحوذ قطاعا التجارة والخدمات على 22 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في المكسيك. جاء التصنيع بنسبة 20 في المائة ؛ النقل والاتصالات بنسبة 10 في المائة ؛ الزراعة والغابات وصيد الأسماك بنسبة 8 في المائة ؛ البناء في 5 في المئة. التعدين بنسبة 2 في المئة. والكهرباء والغاز

والماء بنسبة 2؟ (الخدمات 80؟ والصناعة والتعدين 12؟ والزراعة 8؟). وأنفق نحو ثلثي الناتج المحلي الإجمالي في عام 1994 (67 في المائة) على الاستهلاك الخاص ، و 11 في المائة على الاستهلاك العام ، و 22 في المائة على الاستثمار الثابت. وخلال عام 1994 ، ارتفع الاستهلاك الخاص بنسبة 4 في المائة ، والاستهلاك العام بنسبة 2 في المائة ، والاستثمار العام بنسبة 9 في المائة ، والاستثمار الخاص بنسبة 8 في المائة.

الوصف

الاقتصاد: اقتصاد المكسيك

تمتلك المكسيك الناتج المحلي الإجمالي الاسمي الثالث عشر عالميًا والحادي عشر من حيث تعادل القدرة الشرائية. كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للمتوسط السنوي للفترة 1995 و2002 عند 5.1%.[61] كما انخفضت الديون الخارجية إلى أقل من 20% من الناتج المحلي الإجمالي.[61] بين عامي 2000 و2004، تراجع عدد السكان تحت خط الفقر من 24.2% إلى 17.6% من إجمالي عدد السكان ومن 42% إلى 27.9% في المناطق الريفية.[118] منذ أواخر التسعينيات، وغالبية السكان جزء من الطبقة الوسطى المتنامية.[119] من المتوقع أن يتضاعف الاقتصاد المكسيكي ثلاثة أضعاف تقريبًا بحلول عام 2020.[120] وفقًا لغولدمان ساكس، ستكون المكسيك بحلول عام 2050 من بين أكبر 5 اقتصادات في العالم.[121]

وفقًا لتقرير للأمم المتحدة عام 2008 كان متوسط الدخل في منطقة حضرية نموذجية من المكسيك 26,654$، وهو معدل أعلى من دول متقدمة مثل كوريا الجنوبية أو تايوان، في حين أن متوسط الدخل في المناطق الريفية على بعد أميال فقط لم يتعد 8,403$ وهو معدل مماثل للدول النامية مثل روسيا أو تركيا.[122] يتم تعيين الحد الأدنى للأجور اليومية سنويًا بموجب القانون ووفقًا للمنطقة؛ 57.46 بيزو (5.75$) في المنطقة (أ) (باخا كاليفورنيا والمقاطعة الفيدرالية وولاية مكسيكو والمدن الكبيرة) و55.84 بيزو (5.59$) في المنطقة (ب) (سونورا ونويفو ليون وتاماوليباس وفيراكروز وخاليسكو) و54.47 بيزو (5.45$) في المنطقة (ج) (جميع الولايات الأخرى).[123]

في عام 2006، بلغت التجارة مع الولايات المتحدة وكندا ما يقرب من 50% من صادرات المكسيك و45% من وارداتها.[16] خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2010، كانت الولايات المتحدة ذات عجز في الميزان التجاري 46.0 مليار دولار لصالح المكسيك.[124] في أغسطس 2010 تجاوزت المكسيك فرنسا لتصبح صاحبة تاسع أكبر دائن للولايات المتحدة.[125] يشكل الاعتماد التجاري والمالي على الولايات المتحدة مدعاة للقلق.[126] تشكل التحويلات من المواطنين المكسيكيين الذين يعملون في الولايات المتحدة 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي المكسيكي [127] وهو ما يعادل 20 مليار دولار أمريكي سنويًا في عام 2004 ويعتبر عاشر أكبر مصدر للدخل الأجنبي بعد الصادرات والزيوت الصناعية والسلع المصنعة والإلكترونيات والصناعات الثقيلة والسيارات والبناء والأغذية والبنوك والخدمات المالية.[128] وفقًا لبنك المكسيك المركزي، بلغت قيمة التحويلات المالية في عام 2008 نحو 25 مليار دولار.[129]

تعد المكسيك أكبر دول أمريكا الشمالية في مجال تصنيع السيارات، متجاوزة كندا والولايات المتحدة مؤخرًا.[130] تنتج الصناعة مكونات معقدة من الناحية التكنولوجية وتشارك في بعض أنشطة البحوث والتنمية.[131] يعمل "الثلاثة الكبار" (جنرال موتورز وفورد وكرايسلر) في المكسيك منذ الثلاثينيات في حين أنشأت فولكس فاجن ونيسان مصانعها في الستينات.[132] في بويبلا وحدها، يوجد 70 مركزًا صناعيًا لقطع فولكس فاجن.[131] أما الصناعة المحلية الصغيرة نسبيًا في مجال السيارات تتمثل في شركة دينا التي تصنع الحافلات والشاحنات لما يقرب من نصف قرن، [133] وشركة ماستريتا الجديدة التي تصنع سيارات رياضية عالية الأداء.[134]

الشركات الأجنبية مثل إم.دي هليكوبترز وبومبارديه تصنع مروحيات وطائرات تجارية بالترتيب في المكسيك.[135][136]

هناك نسبة من الأجهزة المنزلية ذات العلامات التجارية الأميركية ذات أصل مكسيكي ولكنها تباع تحت أسماء تجارية محلية.[137] اعتبارًا من عام 2008، كان واحد من بين كل أربعة أجهزة استهلاكية تباع في الولايات المتحدة من أصل مكسيكي.[138][139]

في عام 2010، كان في المكسيك 86 شركة على قائمة فوربس جلوبال 2000.[140] المكسيك هي البلد الأول والوحيد في أميركا اللاتينية المدرج في المؤشر العالمي للسندات الحكومية (وغبي) والذي يعد قائمة بأهم الاقتصاديات العالمية التي تعمم سندات الدين الحكومي.[141]

اللاعبون الرئيسيون في صناعة البث هم تيليفيزيا وهي أكبر شركة إعلامية إسبانية في العالم الناطقة باللغة الإسبانية [142] وتي في أزتيكا.

الاقتصاد
تحتل النمسا المرتبة الثانية عشرة في قائمة أغنى دول العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد،[68] لديها اقتصاد السوق الاجتماعية متطورة، وعلى مستوى عالٍ من المعيشة. حتى عقد 1980، تم تأميم العديد من أكبر الشركات الصناعية النمساوية؛ في السنوات الأخيرة، خفضت الخصخصة حيازات الدولة إلى مستوى يضاهي الاقتصادات الأوروبية الأخرى. تعتبر الحركات العمالية قوية بشكل خاص في النمسا ولها تأثير كبير على سياسة العمل. إلى جانب صناعة متطورة جداً، والسياحة الدولية هي الجزء الأكثر أهمية للاقتصاد الوطني.

ماریاهیلف شارع للتسوق في فيينا.
تاريخيا كانت ألمانيا الشريك التجاري الرئيسي للنمسا، مما يجعلها عرضة للتغيرات السريعة في الاقتصاد الألماني. منذ أن أصبحت النمسا دولة عضو في الاتحاد الأوروبي فقد اكتسب علاقات أوثق مع الاقتصاديات الأخرى في الاتحاد الأوروبي، والحد من الاعتماد الاقتصادي على ألمانيا. بالإضافة إلى ذلك، وضعت العضوية في الاتحاد الأوروبي تدفق المستثمرين الأجانب تجذبهم الوصول النمسا إلى السوق الأوروبية الموحدة وقربها من اقتصادات تطمح للاتحاد الأوروبي. النمو في الناتج المحلي الإجمالي تسارع في السنوات الأخيرة، و بلغت 3.3? في عام 2006.[69]

وأشارت النمسا على 16 نوفمبر 2010 أنه حجب الدفعة كانون الأول من مساهمتها في إنقاذ الاتحاد الأوروبي من اليونان نقلا عن المواد تفاقم الوضع الديون اليونانية و عجز واضح من اليونان لجمع مستوى الإيرادات الضريبية كانت قد وعدت سابقا.[70]

منذ سقوط الشيوعية، كانت الشركات النمساوية اللاعبين والتجميع نشطة جداً في أوروبا الشرقية. بين عامي 1995 و 2010، 4،868 عمليات الاندماج والاستحواذ بلغ إجمالي قيمة معروفة من 163 مليار. وقد أعلنت EUR بمشاركة شركات نمساوية[71] إن أكبر الصفقات مع إشراك الشركات النمساوية[72] كانت : اكتساب البنك النمسا من قبل بايريش هيبو اوند Vereinsbank مقابل 7.8 مليار . EUR في عام 2000 ، واقتناء بورشه القابضة سالزبورغ من قبل مجموعة فولكس واجن لـ 3.6 مليار . EUR في عام 2009,[73] واكتساب بنكا Comercial? رومانا بواسطة ERSTE المجموعة مقابل 3.7 مليار . EUR في عام 2005.[74]

وتمثل السياحة ما يقرب من 9 ? من الناتج المحلي الإجمالي النمساوي.[75] وفي عام 2007، في المرتبة النمسا 9 في جميع أنحاء العالم في عوائد السياحة الدولية، بنسبة 18.9 مليار دولار أمريكي.[76] من حيث عدد السياح الدوليين، تحتل النمسة المرتبة الثانية عشرة بعدد إجمالي 20.8 مليون سائح.[76]

الطاقة

بعد الاستقلال ، تبنت الهند نموذجًا اقتصاديًا - اشتعلت فيه النظرة الاقتصادية مع عناصر من الرأسمالية . تبنت الهند نهجاً مركزياً ومؤمناً يشبه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، يطلق عليه "الخطط الخمسية" . هذه السياسة أعاقت النمو الاقتصادي لعقود.

معدل النمو الاشتراكي

قارن الهند (برتقالي) مع كوريا الجنوبية (أصفر). بدأ كلاهما من نفس مستوى الدخل في عام 1950. ويبين الرسم البياني الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد من اقتصادات جنوب آسيا وكوريا الجنوبية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي للفرد.
تستخدم عبارة "معدل النمو في نيوزارفا الاشتراكية" للإشارة إلى معدل النمو السنوي المنخفض لاقتصاد الهند قبل عام 1991. وظلت النسبة حوالي 3.5? من الخمسينيات إلى الثمانينيات ، في حين بلغ معدل نمو الدخل للفرد 1.3? في السنة. [129] خلال الفترة نفسها ، نمت كوريا الجنوبية بنسبة 10 ? وتايوان بنسبة 12 ?. [130]

الإصلاحات الاشتراكية (1950-1975)
في عام 1975 ، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للهند (بالدولار الأمريكي عام 1990) 545 مليار دولار ، و 1،561 مليار دولار في الاتحاد السوفييتي ، و 1،266 مليار دولار في اليابان ، و 3،517 مليار دولار في الولايات المتحدة. [131]

قبل الاستقلال تم توليد حصة كبيرة من عائدات الضرائب من ضريبة الأراضي. بعد ذلك ، انخفضت الضرائب على الأراضي بشكل مطرد كنسبة من الإيرادات. [132]

وتفاقمت المشاكل الاقتصادية الموروثة عند الاستقلال بسبب التكاليف المرتبطة بالتقسيم ، مما أدى إلى فرار حوالي 2 إلى 4 ملايين لاجئ من بعضهم البعض عبر الحدود الجديدة بين الهند وباكستان . كانت تسوية اللاجئين بمثابة ضغط اقتصادي كبير. قسم التقسيم الهند إلى مناطق اقتصادية متكاملة. في عهد البريطانيين ، كان الجوت والقطن يزرعان في الجزء الشرقي من البنغال (شرق باكستان ، بعد عام 1971 ، بنغلاديش) ، ولكن جرت معظم عمليات المعالجة في الجزء الغربي من البنغال ، التي أصبحت ولاية البنغال الغربية الهندية . ونتيجة لذلك ، بعد الاستقلال ، اضطرت الهند إلى تحويل الأراضي التي كانت تستخدم في السابق لإنتاج الأغذية لزراعة القطن والجوت. [133]

استمر النمو في الخمسينات ، وكان معدل النمو أقل إيجابية مما توقعه السياسيون في الهند. [134]

نحو نهاية ولاية نهرو كرئيسة للوزراء ، عانت الهند من نقص حاد في الغذاء.

وبدءًا من عام 1950 ، واجهت الهند عجزًا تجاريًا زاد في ستينيات القرن العشرين. كان لحكومة الهند عجز كبير في الميزانية ، وبالتالي لا يمكن أن تقترض المال دوليا أو سرا. ونتيجة لذلك ، أصدرت الحكومة سندات لبنك الاحتياطي الهندي ، مما أدى إلى زيادة المعروض من النقود ، مما أدى إلى التضخم . أدت الحرب الهندية الباكستانية عام 1965 الولايات المتحدة وبلدان أخرى صديقة إلى باكستان لسحب المساعدات الخارجية إلى الهند ، مما تطلب تخفيض قيمة العملة. وأبلغت الهند أن عليها تحرير التجارة قبل استئناف المساعدات. وكان الرد خطوة التخفيض التي لا تحظى بشعبية من الناحية السياسية مصحوبة بالتحرير. الإنفاق الدفاعي في 1966/1965 كان 24.06? من الإنفاق ، وهو الأعلى في الفترة من 1965 إلى 1989. وقد تفاقمت بسبب الجفاف في 1966/1965 ، كان انخفاض قيمة العملة شديدًا. نما الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد بنسبة 33? في ستينيات القرن الماضي ، حيث بلغ ذروة نمو بلغت 142? في السبعينيات ، قبل أن يتباطأ إلى 41? في الثمانينيات و 20? في التسعينيات. [135]

من السنة المالية 1951 إلى السنة المالية 1979 ، نما الاقتصاد بمتوسط ??معدل حوالي 3.1 في المائة في السنة ، أو بمعدل سنوي قدره 1 في المائة للفرد. [136] خلال هذه الفترة ، نمت الصناعة بمتوسط ??معدل 4.5 في المئة في السنة ، مقارنة مع 3.0 في المئة للزراعة. [137] [138]

الوصف

اتبعت الهند لجيل كامل منذ 1950 حتى 1980، سياسات متأثرة بالاشتراكية[؟].تم تقييد الاقتصاد بنظام شامل،أدت سياسية الحماية والملكية العامة إلي انتشار الفساد وبطء النمو الاقتصادي.[92][93][94][95] ومنذ عام 1991 انتقلت البلد إلى نظام قائم على السوق.[93][94] تغيرت السياسة في عام 1991 بعد حدوث أزمة حادة في ميزان المدفوعات، وأدي إلي التشديدعلىاستخدام التجارة الأجنبية والاستثمار الأجنبي منذ ذلك الحين كجزء مكمل لاقتصاد الهند.[96] و ببلوغ متوسط الناتج القومي إلى معدل نمو قدره 5.8% طوال العقدين الماضيين، أصبح الاقتصاد من بين الأسرع نموا في العالم.[97] تملك ثاني أكبر قوة بشرية بعدد 516.3 مليون فرد.من حيث الإنتاج، يمثل القطاع الزراعي 28 ? من الناتج المحلي الإجمالي، والقطاع الخدمي والصناعي يشكل 54 ? و18 ? على التوالي. وتشمل المنتجات الزراعية الرئيسية الأرز والقمح والبذور الزيتية، والقطن، والجوت والشاي وقصب السكر، والبطاطس، والماشية والجاموس المائي البري والأغنام والماعز والدواجن والأسماك.[51] تشمل الصناعات الرئيسية: المنسوجات، الكيماويات، والصناعات الغذائية، الصلب، ومعدات النقل، الأسمنت، التعدين، البترول الآلات والبرمجيات.[51] وصلت تجارة الهند إلى حصة معتدلة نسبيا 24 ? من إجمالي الناتج المحلي في عام 2006 ،مقارنة ب 6 ? في عام 1985.[93] وصلت حصة الهند من التجارة العالمية إلى 1 ?. وتشمل الصادرات الرئيسيةعلىمنتجات البترول، المنسوجات، الأحجار الكريمة والمجوهرات، البرمجيات، السلع الهندسية، الكيماويات والمصنوعات الجلدية.[218] وتشمل الواردات الرئيسية النفط الخام والآلات والأحجار الكريمة والأسمدة والكيماويات.[51] أن إجمالي الناتج القومي للهند 1.237 تريليون دولار أمريكي، مما يجعلها الدولة الثانية عشرة كأكبر اقتصاد في العالم [98] أو رابع أكبر قوة شرائية من خلال ضبط أسعار الصرف. وبالنسبة لترتيب الهند من حيث دخل الفرد حيث أنه يبلغ 1،068 دولار أمريكي فتعد في المرتبة 128 في العالم. في أواخر سنة 2000، بلغ متوسط النمو الاقتصادي في الهند 7.5% في السنة مما سيضاعف متوسط الدخل في خلال عشر سنوات.[93] و بالرغم من النمو الاقتصادي المهم للهند على مدى العقود الأخيرة، إلا أنها لا تزال تحتوي على أكبر كثافة للفقراء في العالم، وارتفاع معدل سوء التغذية بين الأطفال دون سن الثالثة (46% في عام 2007) أكثر من أي بلد آخر في العالم [99][100] نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر طبقا للبنك الدولي ؛ من 1.25 دولار في اليوم (تعادل القوة الشرائية، وبعملة الروبية. 21.6 في اليوم في المناطق الحضرية و14.3 روبية في المناطق الريفية في عام 2005) انخفض من 60 ? في عام 1981 إلى 42 ? في عام 2005 [101] ورغم أن الهند تجنبت المجاعات في العقود الأخيرة، فإن نصف الأطفال يعانون من نقص في الوزن ،و هو واحدا من أعلى المعدلات في العالم، وقرابة ضعف معدل جنوب صحراء أفريقيا.[102] تتم مراقبة الإصلاحات عن كثب حيث من الممكن أن تصبح الهند هامة للاقتصاد العالمي.توقع تقرير جولدمان ساكس ان " في الفترة بين 2007 حتي 2020، سيضاعف نصيب الفرد من أجمالي الناتج القومي أربع مرات"، وان اقتصاد الهند سيفوق اقتصاد الولايات المتحدة بحلول عام 2034، ولكن ستظل الهند دولة منخفضة الدخل لعدة عقود، حيث أن نصيب الفرد أقل بكثير من غيره من أقرانة في الدول النامية السريعة النمو الاقتصادي.ولكن إذا كان يمكن تحقيق هذا النمو، يمكن أن تصبح محركا للاقتصاد العالمي، ومساهما أساسيا في توليد نمو الإنفاق ".[95] ورغم أن الاقتصاد الهندي نما بإطراد على مدى العقدين الماضيين ؛ كان النمو متفاوتا عند المقارنة بين مختلف الفئات الاجتماعية، والمجموعات الاقتصادية، والمناطق الجغرافية، والمناطق الريفية والحضرية.[103] اقترح البنك الدولي أن من أهم الأولويات هي إصلاح القطاع العام والبنية التحتية والتنمية الزراعية والريفية، وإلغاء لوائح العمل، والإصلاحات في الولايات المتخلفة، وفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز.[104]

لمعجزة الاقتصادية اليونانية
من 1941 إلى 1944 ، خلال الحرب العالمية الثانية ، كان لاحتلال محور اليونان والقتال الضاري مع مجموعات المقاومة اليونانية تأثيرات مدمرة غير مسبوقة على البنية التحتية والاقتصاد. القروض القسرية التي يطلبها نظام الاحتلال تقلل من قيمة الدراخما اليونانية بشدة. بعد انتهاء الحرب ، كانت هناك حرب أهلية مريرة حتى عام 1949. بحلول عام 1950 ، تدهور الوضع النسبي للاقتصاد اليوناني بشكل كبير. انخفض دخل الفرد من حيث القوة الشرائية من 62 ? من فرنسا في عام 1938 إلى حوالي 40 ? في عام 1949. [1]

النمو الاقتصادي

عمال الصف الطريق أمام المساكن الجديدة التي شيدت بمساعدة أموال خطة مارشال في اليونان.
تم تسهيل الانتعاش السريع للاقتصاد اليوناني في أعقاب الحرب الأهلية اليونانية من خلال عدد من التدابير ، وخاصة ، كما هو الحال في البلدان الأوروبية الأخرى ، من خلال المنح والقروض من خطة مارشال . كما تضمنت تخفيضًا حادًا في قيمة الدراخما ، وجذب الاستثمارات الأجنبية ، وتطورًا كبيرًا في الصناعة الكيميائية ، وتنمية السياحة وقطاع الخدمات بشكل عام ، ونشاط البناء الهائل المرتبط بمشاريع البنية التحتية الضخمة وإعادة البناء في المدن اليونانية. [18] [19]

كانت معدلات النمو في اليونان أعلى في خمسينيات القرن العشرين ، وكثيراً ما تجاوزت 10? ، على مقربة من اقتصاد نمور حديث. كما نما الإنتاج الصناعي سنوياً بنسبة 10? لعدة سنوات ، معظمها في الستينات. النمو في البداية وسع الفجوة الاقتصادية بين الأغنياء والفقراء ، وتكثيف الانقسامات السياسية. [18]

في المجموع ، نما الناتج المحلي الإجمالي اليوناني لمدة 54 من 60 سنة بعد الحرب العالمية الثانية والحرب الأهلية اليونانية. [20] من عام 1950 وحتى الأزمة الاقتصادية عام 2008 ، باستثناء الركود الاقتصادي النسبي في s1980 ، تفوقت اليونان بشكل مستمر على معظم الدول الأوروبية من حيث النمو الاقتصادي السنوي

سقطت جزر الهند الشرقية الهولندية أمام القوات الغازية للإمبراطورية اليابانية في عام 1942. خلال الحرب العالمية الثانية ، انهار اقتصاد جزر الهند الشرقية الهولندية (إندونيسيا) إلى حد ما ، حيث تم توجيه كل الموارد نحو الجهود الحربية للإمبراطورية ، مثل الاحتلال الياباني قوات تطبيق سياسات عسكرية صارمة. فالعديد من الضروريات الأساسية مثل الطعام والملابس والطب شحيحة ، وقد عانت بعض المناطق حتى من المجاعة. بحلول أوائل عام 1945 بدأت القوات اليابانية في خسارة الحرب ، وبلغت ذروتها في القصف الأمريكي لهيروشيما وناغازاكي .

رئاسة سوكارنو

ورقة نقدية روبية إندونيسية في وقت مبكر 1 ، أصدر في عام 1945 ، بعد وقت قصير من الثورة الوطنية الاندونيسية بدأت.
في 17 أغسطس 1945 ، أعلن سوكارنو ومحمد هاتا نيابة عن الشعب الإندونيسي استقلال إندونيسيا . في خضم الاضطرابات ، أصدرت إندونيسيا أول أوراق عمل روبية في عام 1945. بين عامي 1945 و 1949 ، كانت إندونيسيا متورطة في الثورة الوطنية . ودخلت الظروف الاقتصادية في الفوضى ، خاصة في جاوا وسومطرة ، حيث كافح الناس من أجل البقاء على قيد الحياة.

في الستينات ، تدهور الاقتصاد بشكل كبير نتيجة لعدم الاستقرار السياسي. كان لديهم حكومة شابة وعديمة الخبرة ، مما أدى إلى الفقر الشديد والجوع. بحلول وقت سقوط سوكارنو في منتصف الستينيات ، كان الاقتصاد في حالة فوضى مع تضخم سنوي بنسبة 1000? ، وتقلص عائدات التصدير ، والبنية التحتية المتداعية ، والمصانع التي تعمل بأقل قدرة ، واستثمارات لا تذكر.

رئاسة سوهارتو

في ظل إدارة النظام الجديد في سوهارتو ، تمتعت إندونيسيا بالتنمية الاقتصادية المستدامة (من 1970 إلى 1996).
بعد سقوط الرئيس سوكارنو ، جلبت إدارة النظام الجديد درجة من الانضباط إلى السياسة الاقتصادية التي سرعان ما أدت إلى انخفاض التضخم ، واستقرت العملة ، وأعادت جدولة الديون الخارجية ، وجذبت المعونات والاستثمارات الأجنبية. (انظر بيركلي المافيا). كانت إندونيسيا حتى وقت قريب هي العضو الوحيد في جنوب شرق آسيا في منظمة الأوبك ، ورفعت أسعار النفط في سبعينيات القرن الماضي عائدات من عائدات التصدير التي ساهمت في استمرار معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة ، حيث بلغ متوسطها أكثر من 7? من عام 1968 إلى عام 1981. [25] مستويات عالية من التنظيم والاعتماد ومع تباطؤ أسعار النفط ، تباطأ النمو بمعدل 4.3 ? سنويا بين عامي 1981 و 1988. وتم إدخال مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية في أواخر الثمانينات من القرن الماضي ، بما في ذلك تخفيض قيمة الروبية المدارة من أجل تحسين القدرة التنافسية للصادرات ، وإلغاء التنظيم المالي ([26]) تدفق الاستثمار الأجنبي إلى إندونيسيا ، ولا سيما في قطاع الصناعات التحويلية السريع النمو الموجه نحو التصدير ، ومن عام 1989 إلى عام 1997 ، نما الاقتصاد الإندونيسي بمتوسط ??يزيد على 7 في المائة. [27] [28]

نما الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة 545? من 1970 إلى 1980 نتيجة للزيادة المفاجئة في عائدات تصدير النفط من 1973 إلى 1979. [29]

مستويات عالية من النمو الاقتصادي من 1987-1997 ملثمين عدد من نقاط الضعف الهيكلية في اقتصاد اندونيسيا. وجاء النمو بتكلفة عالية من حيث المؤسسات الضعيفة والفاسدة ، والمديونية العامة الشديدة من خلال سوء إدارة القطاع المالي ، والنضوب السريع للموارد الطبيعية في إندونيسيا ، وثقافة النفع والفساد في نخبة رجال الأعمال. [30] اكتسب الفساد على وجه الخصوص زخما في التسعينيات ، حيث وصل إلى أعلى مستويات التسلسل الهرمي السياسي حيث أصبح سوهارتو أكثر القادة فسادًا وفقًا لقائمة قادة الفساد في منظمة الشفافية الدولية . [31] [32] ونتيجة لذلك ، كان النظام القانوني ضعيفًا للغاية ، ولم تكن هناك طريقة فعالة لفرض العقود ، أو تحصيل الديون ، أو مقاضاة الإفلاس . كانت الممارسات المصرفية غير متطورة للغاية ، مع الإقراض على أساس ضمانات القاعدة والانتهاك على نطاق واسع من اللوائح التنظيمية التحوطية ، بما في ذلك القيود المفروضة على الإقراض المتصل. وأدت الحواجز غير الجمركية ، والسعي إلى إيجاد الريع من جانب الشركات المملوكة

للدولة ، والإعانات المحلية ، والعوائق أمام التجارة المحلية والقيود على الصادرات ، إلى حدوث تشوهات اقتصادية.

الأزمة المالية الآسيوية

وقد اتبعت إندونيسيا تايلند في تخليها عن سعر الصرف الثابت لعمليتها في 14 آب / أغسطس 1997 ([33]) . وانخفضت قيمة الروبية إلى أدنى حد لها بعد توقيع خطاب النوايا الثاني لصندوق النقد الدولي في 15 كانون الثاني / يناير 1998.
أصبحت الأزمة المالية الآسيوية التي بدأت تؤثر على إندونيسيا في منتصف عام 1997 أزمة اقتصادية وسياسية. وكان رد إندونيسيا الأولي هو تعويم الروبية ، ورفع أسعار الفائدة المحلية الرئيسية ، وتشديد السياسة المالية. في تشرين الأول / أكتوبر 1997 ، توصلت إندونيسيا وصندوق النقد الدولي (IMF) إلى اتفاق بشأن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يهدف إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والقضاء على بعض السياسات الاقتصادية الأكثر ضرراً في البلد ، مثل برنامج السيارات الوطني واحتكار القرنفل ، وكلاهما يشمل الأسرة أعضاء الرئيس سوهارتو. ومع ذلك ، ظلت الروبية ضعيفة ، واضطر الرئيس سوهارتو إلى الاستقالة في أيار / مايو 1998.
وفي آب / أغسطس 1998 ، وافقت إندونيسيا وصندوق النقد الدولي على مرفق الصندوق الموسع (EFF) في عهد الرئيس BJ Habibie الذي تضمن أهدافاً إصلاحية هيكلية هامة. تولى الرئيس عبد الرحمن وحيد منصبه في أكتوبر / تشرين الأول 1999 ، ووقعت إندونيسيا وصندوق النقد الدولي على صندوق آخر في يناير / كانون الثاني 2000. كما يتضمن البرنامج الجديد مجموعة من الأهداف الإصلاحية والإصلاحية الاقتصادية والحكم.

كانت آثار الأزمة المالية والاقتصادية قاسية. وبحلول نوفمبر / تشرين الثاني 1997 ، أدى الانخفاض السريع في قيمة العملة إلى بلوغ الدين العام 60 مليار دولار ، مما يفرض ضغوطاً شديدة على ميزانية الحكومة. [34] في عام 1998 ، تقلص الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 13.1 ?. بلغ الاقتصاد أدنى مستوى له في منتصف عام 1999 وكان نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسنة 0.8 ?. بلغ التضخم 72? في عام 1998 لكنه تباطأ إلى 2? في عام 1999.

وانخفضت الروبية ، التي كانت في نطاق 2600 روبية / دولار أمريكي 1 في بداية أغسطس 1997 إلى 11000 / دولار أمريكي واحد بحلول يناير 1998 ، مع معدلات فورية حوالي 15000 لفترات وجيزة خلال النصف الأول من عام 1998. [35] وعادت إلى 8000 دولار. / النطاق USD1 في نهاية عام 1998 ويتداول بشكل عام في نطاق USD1 / 10،000-8000 Rp منذ ذلك الحين ، مع تقلبات يمكن التنبؤ بها بشكل تدريجي نسبياً.

اقتصاد ما بعد سوهارتو

الروبية الاندونيسية الأوراق النقدية.
في أواخر عام 2004 ، واجهت إندونيسيا "أزمة صغيرة" بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية والواردات. وصلت العملة إلى 12000 روبية / دولار أمريكي واحد قبل الاستقرار. واضطرت الحكومة لخفض الدعم الهائل للوقود الذي كان من المقرر أن يكلف 14 مليار دولار لعام 2005 في أكتوبر. [36] أدى هذا إلى زيادة أسعار الوقود المستهلك إلى أكثر من الضعف ، مما أدى إلى تضخم مكون من رقمين. وقد استقر الوضع ، ولكن استمر الاقتصاد في النضال مع التضخم عند 17? في عام 2005.

بالنسبة لعام 2006 ، كانت التوقعات الاقتصادية لإندونيسيا أكثر إيجابية. وقد تسارع النمو الاقتصادي إلى 5.1 في المائة في عام 2004 ووصل إلى 5.6 في المائة في عام 2005. وبلغ الدخل الحقيقي للفرد الواحد مستويات السنة المالية 1997/1996. كان الدافع وراء هذا النمو في المقام الأول هو الاستهلاك المحلي ، الذي يمثل ما يقرب من ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي في إندونيسيا. كانت بورصة جاكرتا أفضل الأسواق أداء في آسيا في عام 2004 بنسبة 42 ?.ومن بين المشاكل التي لا تزال تخطئ النمو ، انخفاض مستويات الاستثمار الأجنبي ، والبيروقراطية البيروقراطية ، والفساد الواسع الانتشار الذي يتسبب في فقدان 51.43 تريليون روبية أو 5.6573 مليار دولار أمريكي أو ما يقرب من 1.4? من الناتج المحلي الإجمالي على أساس سنوي. [37] ومع ذلك ، هناك تفاؤل قوي للغاية مع اختتام الانتخابات السلمية خلال عام 2004 وانتخاب الرئيس الإصلاحي سوسيلو بامبانج يودهويونو .

بلغ معدل البطالة (في فبراير 2007) 9.75 ?. [38] على الرغم من تباطؤ الاقتصاد العالمي ، تسارع نمو الاقتصاد الإندونيسي إلى أعلى مستوى له في عشرة أعوام عند 6.3? في عام 2007. وكان معدل النمو هذا كافيًا للحد من الفقر من 17.8? إلى 16.6? استنادًا إلى خط الفقر الحكومي وعكس الاتجاه الأخير نحو نمو البطالة ، مع انخفاض البطالة إلى 8.46 ? في فبراير 2008. [39] [40]وعلى عكس العديد من جيرانها المعتمدين على التصدير ، نجحت في تجنب الركود ، بفضل الطلب المحلي القوي (الذي يشكل حوالي ثلثي الاقتصاد) وحزمة الحكومة التحفيزية المالية التي تشكل حوالي 1.4? من الناتج المحلي الإجمالي ، والتي تم الإعلان عنها في وقت سابق. هذا العام. بعد الهند والصين ، تعد إندونيسيا حالياً ثالث أسرع اقتصاد نمواً في الاقتصادات الصناعية والنامية لمجموعة العشرين (G20). توسع الاقتصاد بقيمة 512 مليار دولار بنسبة 4.4 ? في الربع الأول من العام الماضي ، وفي الشهر الماضي ، راجع صندوق النقد الدولي توقعاته لعام 2009 للبلاد إلى 3-4 ? من 2.5 ?. تتمتع إندونيسيا بمبادئ أقوى مع قيام السلطات بتنفيذ إصلاحات اقتصادية ومالية واسعة النطاق ، بما في ذلك تخفيض سريع في الديون العامة والخارجية ،تعزيز الميزانيات العمومية للقطاعين المصرفي والمصرفي والحد من نقاط الضعف المصرفية من خلال زيادة رأس المال وتحسين الإشراف. [41]

معدل البطالة الحالي في إندونيسيا لعام 2012 هو 6 ? وفقا لنائب رئيس اندونيسيا الدكتور Boediono. [42]

انظر أيضا

سلتيك النمر
في التسعينات ، بدأ اقتصاد الجمهورية مرحلة "سيلت تايجر". أدى ارتفاع معدل الاستثمار الأجنبي المباشر وانخفاض معدل الضريبة على الشركات وتحسين الإدارة الاقتصادية ونهج جديد للشراكة الاجتماعية في العلاقات الصناعية إلى تحويل الاقتصاد الأيرلندي. وقد ساهم الاتحاد الأوروبي بأكثر من 10 مليارات يورو في البنية التحتية. وبحلول عام 2000 ، أصبحت الجمهورية واحدة من أغنى دول العالم ، وبلغت نسبة البطالة 4؟ ، وكانت ضريبة الدخل تقرب من نصف الثمانينيات. خلال هذا الوقت ، نما الاقتصاد الايرلندي بنسبة خمسة إلى ستة في المئة سنويا ، مما أدى إلى ارتفاع الدخل النقدي الايرلندي إلى حد كبير ، وتجاوز في نهاية المطاف تلك الخاصة بالعديد من الولايات في بقية أوروبا الغربية.

خلال العقد الماضي ، نفذت الحكومة الأيرلندية سلسلة من البرامج الاقتصادية الوطنية تهدف إلى الحد من التضخم ، وتخفيف الأعباء الضريبية ، وخفض الإنفاق الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ، وزيادة مهارات القوة العاملة ، ومكافأة الاستثمار الأجنبي. انضمت الجمهورية إلى إطلاق نظام عملة اليورو في يناير 1999 جنباً إلى جنب مع 11 دولة أخرى من دول الاتحاد الأوروبي . وشعر الاقتصاد بتأثير التباطؤ الاقتصادي العالمي بعد نقطة دوت كوم في عام 2001 ، لا سيما في قطاع التصدير عالي التقنية - فقد انخفض معدل النمو في هذا المجال بمقدار النصف تقريباً. وظل نمو الناتج المحلي الإجمالي قويًا نسبيًا ، حيث بلغ معدل التضخم حوالي 6؟ في عامي 2001 و 2002 - لكن من المتوقع أن ينخفض ??هذا المعدل إلى حوالي 2؟ في عام 2003.

الوصف اد أيرلندا هو اقتصاد المعرفة ، ويركز على الخدمات في صناعات التكنولوجيا الفائقة وعلوم الحياة والخدمات المالية. أيرلندا اقتصاد مفتوح (السادس على مؤشر الحرية الاقتصادية) ، وتحتل المرتبة الأولى في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالية القيمة (24] .(FDI] في جداول الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد ، تحتل أيرلندا المرتبة الخامسة من أصل 187 في جدول صندوق النقد الدولي و 6 من 175 في تصنيف البنك الدولي.

تساهم الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية بشكل كبير في اقتصاد أيرلندا ، حيث تشكل 14 من أكبر 20 شركة أيرلندية (حسب معدل دورانها) ، [25] التي تستخدم مباشرة ربع القوى العاملة في القطاع الخاص ، [26] تدفع 80؟ من ضرائب الأعمال ، [27] [28] وخلق 57 ؟ من القطاع الخاص غير الزراعي .OECD value-add 26]] لا توجد شركات أجنبية غير أمريكية / غير بريطانية في أكبر 50 شركة في أيرلندا من حيث معدل دورانها (واحدة فقط من قبل الموظفين ، ليدل). [25] تساهم " الخطط الضريبية متعددة الجنسيات " التي تستخدمها هذه الشركات الأمريكية في تشويه الإحصاءات الاقتصادية لأيرلندا (الدخل القومي الإجمالي ، والناتج القومي الإجمالي ، والناتج المحلي الإجمالي). [29] [30] على سبيل المثال ، تُظهر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أيرلندا مع متوسط ??الرفع على أساس إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (78.8؟ في عام 2016) ، ولكن مع ثاني أعلى رافعة مالية ، بعد اليابان ، على أساس إجمالي الدين العام للفرد (686 62 دولارا في عام 2016). [31] [32] [33] أدى هذا الانفصال إلى تطوير 2017 من قبل البنك المركزي الأيرلندي من GNI المعدل (أو 34] (* GNI] لقياس الاقتصاد الأيرلندي (الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016 هو 143؟ من الدخل القومي الإجمالي الأيرلندي لعام 2016 * و [35] [36] ودين عام إجمالي OSCD OECD إلى 38] [37] [31] .(?116.5 * GNI] يصنف نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في أيرلندا على غرار ألمانيا.

كان تشويه البيانات الاقتصادية الأيرلندية من قبل أنظمة الضرائب متعددة الجنسيات الأمريكية ، مساهماً رئيسياً في تراكم الرافعة المالية في النمر السلتي ، مما عزز من تفاؤل المستهلك الأيرلندي (الذي اقترض إلى 190؟ من الدخل المتاح ، وأعلى مستوى لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) ، ورأس المال العالمي تفاؤل الأسواق بشأن أيرلندا (مكنت البنوك الأيرلندية من إقراض أكثر من 180؟ من قاعدة الودائع ، وهي أعلى نسبة في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (39] (OECD]). أسواق رأس المال العالمية ، التي تجاهلت ائتمانات القطاع الخاص في أيرلندا ، وتحذيرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية / صندوق النقد الدولي ، عندما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الايرلندي خلال النمر السلتي ، خافت في الأزمة المالية. لقد أدى انسحابهم ، من نظام ائتماني إيرلندي مفرط في الاقتراض ، إلى تصحيح عميق في الممتلكات في إيرلندا ، مما أدى إلى أزمة في النظام المصرفي الأيرلندي . [40] [30]

أثرت الأزمة المالية الإيرلندية بشدة على الاقتصاد ، مما أدى إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية المحلية المتعلقة بانهيار فقاعة العقارات في أيرلندا . بعد 24 عاما من النمو المستمر على المستوى السنوي خلال الفترة 1984-2007 ، [41] شهدت أيرلندا لأول مرة فترة ركود تقني قصيرة من الربع الثاني إلى الربع الثالث من عام 2007 ، تلتها فترة ركود استمرت عامين من الربع الأول من عام 2008 إلى الربع الرابع من عام 2009. [42] مارس 2008 ، حصلت أيرلندا على أعلى مستوى من ديون الأسر المعيشية نسبة إلى الدخل المتاح في العالم المتقدم بنسبة 190؟ ، مما أدى إلى بطء في الاستهلاك الخاص ، وبالتالي كونه أحد أسباب الركود الطويل الأمد. [43] تم الإبلاغ عن المناخ الاقتصادي الصعب في أبريل 2010 ، حتى أدى إلى الهجرة المستأنفة. [44]

إن استقرار فقاعة الائتمان الأيرلندية يتطلب تحويلا كبيرا للديون من الميزانية العمومية للقطاع الخاص (أعلى رافعة مالية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) ، إلى الميزانية العمومية للقطاع العام (تقريبا غير مقيدة ، ما قبل الأزمة) ، من خلال عمليات إنقاذ البنوك الإيرلندية والإنفاق العام للعجز. [45] [46] يعني نقل هذا الدين أن أيرلندا ، في عام 2017 ، كان لديها واحد من أعلى مستويات مديونية القطاع العام ، ومديونية القطاع الخاص ، في 32] [50] [49] [48] [47] [33] .EU-28 / OECD]

بعد عام من النشاط الاقتصادي الراكد في عام 2010 ، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الأيرلندي الحقيقي بنسبة 2.2 ؟ في عام 2011 و 0.2 ؟ في عام 2012 ، والذي كان مدفوعا بشكل رئيسي بالتحسينات في قطاع التصدير - في حين بقي الاستهلاك الخاص منخفضًا. استمرت التحديات الاقتصادية ، حيث تسببت أزمة الديون السيادية الأوروبية في حدوث ركود أيرلندي جديد في الربع الثالث من عام 2012 ، والذي كان لا يزال مستمراً حتى الربع الثاني من عام 2013. [51] في مايو 2013 توقعت التوقعات الاقتصادية للمفوضية الأوروبية لأيرلندا أن معدلات نموها ستعود إلى إيجابية بنسبة 1.1 ؟ في عام 2013 و 2.2 ؟ في عام 2014. [52] نما الاقتصاد الايرلندي بنسبة 4.8 ؟ في عام 2014.

كان نمو الناتج المحلي الإجمالي الظاهري ، ولكن وهمية ، عام 2015 بنسبة 26.3 ؟ (الناتج القومي الإجمالي من 18.7 ؟) نسبت إلى ممارسات عكس الضرائب من قبل الشركات متعددة الجنسيات للوصول إلى معدلات الضرائب المنخفضة في أيرلندا. [53] أظهر هذا النمو ، المسمى " اقتصاديات الجني " ، أن شركة آبل تعتزم إعادة هيكلة فرعها الأيرلندي المزدوج ، ASI ، في يناير 2015. وأظهرت متابعة تقرير المفوضية الأوروبية إلى الحسابات القومية في أيرلندا أنه حتى قبل اقتصاد leprechaun، 23؟ من الناتج المحلي الإجمالي في أيرلندا كان مدفوعات الملكية الصافية متعددة الجنسيات ، [54] مما يعني أن الناتج المحلي الإجمالي الأيرلندي قد تضخم إلى 130 ؟ من الناتج المحلي الإجمالي "الحقيقي" (قبل نمو أبل). أدى ذلك إلى اقتراح البنك المركزي الإيرلندي مقياسًا جديدًا للبديل ، أو الدخل القومي الإجمالي المعدل (أو الدخل القومي الإجمالي *) ، لتمثيل الاقتصاد الايرلندي "الحقيقي" بشكل أفضل. [55] [34]

نظرًا لأهمية الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات في اقتصاد أيرلندا (80؟ من العمالة متعددة الجنسيات في أيرلندا ، و 14 من أكبر 20 شركة إيرلندية [56] [57]) ، يمثل تمرير قانون الضرائب والوظائف لعام 2017 تحديًا كبيرًا لأيرلندا . [58] [59] يتم استهداف أجزاء من TCJA الأمريكية في مخططات الضرائب متعددة الجنسيات الأيرلندية (وخاصة الانتقال إلى نظام "الضرائب الضريبية" الحديث ، [60] [61] وإدخال ضريبة أدنى FDII على الملكية الفكرية ، و نظام ضرائب GILTI الأيرلندي). [62] [63] بالإضافة إلى ذلك ، فإن ضريبة المبيعات الرقمية لعام 2018 المرتقبة في الاتحاد الأوروبي [64] (والرغبة المعلنة في قاعدة الضريبة الموحدة الموحدة للشركات) [65]) ، تعتبر أيضًا محاولة للحد من استخدام الشركات متعددة الجنسيات الأيرلندية. مخططات الضرائب من قبل شركات التكنولوجيا الأمريكية. [66] [67] [68]

خلال الثلاثينات من القرن العشرين ، حافظ الاقتصاد الإيطالي على نموذج الشركات الذي تم تأسيسه خلال فترة الكساد الكبير. لكن في الوقت نفسه ، كان موسوليني يطمح في توسيع نفوذ إيطاليا الخارجي من خلال الدبلوماسية والتدخل العسكري. بعد غزو إثيوبيا ، بدأت إيطاليا بتزويد كل من القوات والمعدات للقوميين الأسبان تحت قيادة الجنرال فرانسيسكو فرانكو ، الذين كانوا يقاتلون في الحرب الأهلية الإسبانية ضد حكومة يسارية. تطلبت هذه التدخلات الأجنبية زيادة في الإنفاق العسكري ، وأصبح الاقتصاد الإيطالي يخضع بشكل متزايد لاحتياجات قواته المسلحة. بحلول عام 1939 ، حصلت إيطاليا على أعلى نسبة من الشركات المملوكة للدولة بعد الاتحاد السوفيتي . [19] [20] [21]

وأخيراً ، فإن تورط إيطاليا في الحرب العالمية الثانية كعضو في قوى المحور يتطلب إنشاء اقتصاد حرب . هذا وضع ضغطًا شديدًا على نموذج الشركات ، حيث سرعان ما بدأت الحرب تسير بشكل سيء بالنسبة لإيطاليا وأصبح من الصعب على الحكومة إقناع قادة الأعمال بتمويل ما رأوه كارثة عسكرية. تسبب غزو ??الحلفاء لإيطاليا في عام 1943 في انهيار الهيكل السياسي الإيطالي والاقتصاد بسرعة. الحلفاء ، من ناحية ، والألمان من ناحية أخرى ، تولوا إدارة المناطق في إيطاليا تحت سيطرتهم. بحلول نهاية الحرب ، كان الاقتصاد الإيطالي قد دمر بالكامل. كان نصيب الفرد من الدخل في عام 1944 عند أدنى مستوياته منذ بداية القرن العشرين. [22]

معجزة ما بعد الحرب العالمية الثانية
الرئيسية: النمو الاقتصادي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وزيادة الإنتاج الصناعي في إيطاليا
كان الاقتصاد الإيطالي متقلبًا جدًا. في خمسينيات وأوائل الستينيات ، كان الاقتصاد الإيطالي مزدهراً ، حيث سجلت معدلات نمو قياسية مرتفعة ، بما في ذلك 6.4؟ في عام 1959 ، و 5.8؟ في 1960 ، و 6.8؟ في عام 1961 ، و 6.1؟ في عام 1962. وكان هذا النمو السريع والمستدام نتيجة طموحات العديد من رجال الأعمال الإيطاليين ، وفتح صناعات جديدة (ساعدها اكتشاف الهيدروكربونات ، المصنوعة من الحديد والصلب ، في وادي بو) ، وإعادة بناء وتحديث معظم المدن الإيطالية ، مثل ميلانو وروما وتورينو ، المعونة المقدمة للبلاد بعد الحرب العالمية الثانية (لا سيما خطة مارشال).

1964-1991
بعد عام 1964 ، حافظت إيطاليا لفترة من الوقت على معدل نمو ثابت يزيد عن 8 ؟ كل عام. [23] وعلى الرغم من ذلك ، بسبب المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد خلال أواخر الستينيات ومعظم فترة السبعينيات ، [24] استمر الاقتصاد في الركود ودخل أول ركود له بعد فترة أواخر الأربعينيات. وشملت المشاكل ارتفاع معدل التضخم ، وارتفاع أسعار الطاقة (إيطاليا تعتمد اعتمادا كبيرا على موارد النفط والغاز الطبيعي الأجنبي). استمر هذا الركود الاقتصادي في أوائل الثمانينيات إلى أن خفضت التكاليف العامة والإنفاق ، والميزانيات المشددة والعجز ، والنمو الاقتصادي المطرد ، وانخفاض معدل التضخم أدى إلى ترك إيطاليا الركود بحلول عام 1983 نتيجة لخطة التعافي هذه. [24] أدت هذه الخطة إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي المتزايد ، وانخفاض التضخم ، وزيادة المنتجات الصناعية / الزراعية / التجارية ، والصادرات والانتاج ، ومع ذلك جعل معدل البطالة يرتفع. [24] أدى انخفاض أسعار الطاقة وانخفاض قيمة الدولار إلى تحرير العملات الأجنبية وإعادة الاقتصاد إلى النمو بسرعة. [24] في الواقع ، في عام 1987 ، كانت إيطاليا لديها فترة تجاوزت الاقتصاد البريطاني ، لتصبح السادسة في العالم.

كانت فترة السبعينيات والثمانينيات فترة الاستثمار والنمو الاقتصادي السريع في الجنوب ، على عكس شمال ووسط إيطاليا الذي نما بشكل رئيسي في الخمسينات وأوائل الستينات. ضمنت "خطة Vanoni" أن برنامجًا جديدًا للمساعدة في النمو في الجنوب يطلق عليه "Cassa per il Mezzogiorno" (أموال Mezzogiorno) (وهي كلمة عامية في جنوب إيطاليا ، وتعني حرفياً "منتصف النهار") تم وضعها موضع التنفيذ. بلغت قيمة المليارات من الدولارات الأمريكية: من 1951-1978 ، كانت الأموال التي أنفقت في الجنوب 11.5 مليار دولار للبنية التحتية ، [24] 13 مليار دولار للقروض منخفضة التكلفة ، [24] وبلغت المنح الممنوحة 3.2 مليار دولار. [24]

في 15 أيار / مايو 1991 ، أصبحت إيطاليا رابع قوة اقتصادية في جميع أنحاء العالم ، وتغلبت على فرنسا ، [25] وتسمى "secondo sorpasso" بإجمالي ناتج محلي يبلغ 1.268 تريليون دولار ، مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي الفرنسي البالغ 1.209 تريليون دولار أمريكي ، و 1.087 تريليون دولار أمريكي. على الرغم من نمو الناتج المحلي الإجمالي المزعوم لعام 1987 بنسبة 18؟ وفقًا لمجلة الإيكونوميست [26] [27] ، إلا أن

إيطاليا والمملكة المتحدة احتضنتهما بعد فترة قصيرة من النمو الاقتصادي البريطاني وبوصول الجنيه الإسترليني القوي الجديد.

التسعينات
وبحلول التسعينيات ، كانت الحكومة الإيطالية تقاتل من أجل خفض الديون الداخلية والخارجية ، وتحرير الاقتصاد ، وتقليل الإنفاق الحكومي ، وبيع الأعمال التجارية والشركات المملوكة للدولة ، ومحاولة وقف التهرب الضريبي ؛ [24] يعني تحرير الاقتصاد أن إيطاليا تمكنت من دخول الاتحاد النقدي الأوروبي (EMU) ، وفي وقت لاحق ، في عام 1999 ، تأهلت لدخول منطقة اليورو . ومع ذلك ، فإن المشكلة الرئيسية التي ابتليت بها تسعينيات القرن الماضي ، وما زالت تعاني من الاقتصاد اليوم ، كانت التهرب الضريبي والأعمال السرية في السوق السوداء ، التي تقدر قيمتها بـ25؟ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. [24] على الرغم من المحاولات الاجتماعية والسياسية للحد من الاختلاف في الثروة بين الشمال والجنوب ، وتحديث جنوب إيطاليا ، إلا أن الفجوة الاقتصادية ظلت واسعة إلى حد كبير. [24]

في تسعينات القرن الماضي ، وحتى اليوم ، لم تكن قوة إيطاليا هي الشركات أو الشركات الكبرى ، ولكن الشركات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم المملوكة للعائلة ، والتي تعمل بشكل رئيسي في "المثلث الاقتصادي / الصناعي" الشمالي الغربي (ميلانو - تورينو - جنوة).). الشركات الإيطالية أصغر نسبيًا من تلك الموجودة في الدول المماثلة من حيث الحجم أو في الاتحاد الأوروبي ، وبدلاً من الاتجاه العام للشركات الأقل ، والأكبر ، تركزت إيطاليا على المزيد من الشركات الأصغر. ويمكن ملاحظة ذلك في حقيقة الأمر ، أن متوسط ??عدد العاملين في كل شركة في البلد يبلغ 3.6 عاملاً (8.7 بالنسبة للأعمال التجارية / الصناعية الموجهة نحو التصنيع) ، مقارنة بمعدل 15 عامل في أوروبا الغربية. [24]

في العقود الأخيرة ، ومع ذلك ، كان النمو الاقتصادي في إيطاليا راكدا على وجه الخصوص ، بمتوسط ??1.23 ? مقارنة بمتوسط ??الاتحاد الأوروبي من 2.28 ?. في السابق ، كان الاقتصاد الإيطالي قد تسارع من النمو بنسبة 0.7 ? في عام 1996 إلى 1.4 ? في عام 1999 واستمر في الارتفاع إلى حوالي 2.90 ? في عام 2000 ، وهو أقرب إلى معدل النمو المتوقع في الاتحاد الأوروبي بنسبة 3.10 ?.

في عام 2017 ، عزا الاقتصاديان برونو بيليغرينو ولويجي زينجاليس انخفاض إنتاجية العمالة الإيطالية منذ منتصف التسعينيات إلى الأسرية والمحسوبية: [28]

لا نجد أي دليل على أن هذا التباطؤ يرجع إلى ديناميكيات التجارة ، أو الجهاز الحكومي الإيطالي غير الفاعل ، أو أنظمة العمل الوقائية المفرطة. على النقيض من ذلك ، تشير البيانات إلى أن التباطؤ في إيطاليا كان على الأرجح بسبب فشل شركاتها في الاستفادة الكاملة من ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. في حين أن العديد من الميزات المؤسسية يمكن أن تسفر عن هذا الفشل ، إلا أن أحد أبرزها هو الافتقار إلى الجدارة في اختيار ومكافأة المديرين. الأسرة والمحسوبية هي الأسباب النهائية للمرض الإيطالي.

القرن الواحد والعشرون

رسم بياني يوضح نمو الناتج المحلي الإجمالي لإيطاليا من 2000 إلى 2012 (بما في ذلك توقعات عام 2013) مقارنة مع نمو الاتحاد الأوروبي.
كان الاقتصاد الإيطالي في القرن الواحد والعشرين مختلطا ، حيث شهد نموًا اقتصاديًا نسبيًا وركودًا وركودًا واستقرارًا. في أواخر الركود في 2000 ، كانت إيطاليا واحدة من عدد قليل من البلدان التي لم ينكمش اقتصادها بشكل كبير ، وحافظت على نمو اقتصادي مستقر نسبياً ، على الرغم من أن متوسط ??النمو الاقتصادي في عامي 2009 و 2010 بلغ في المتوسط ??سلبيات تتراوح بين -1؟ و- 5?. [29] في العقد الأخير من القرن الحادي والعشرين ، استحوذ الركود على إيطاليا. تراجعت مبيعات السيارات في إيطاليا بنسبة 20 بالمائة تقريبًا عن كل من الشهرين الماضيين. نقابة عمال السيارات الإيطالية قالت: "من الواضح أن الوضع أكثر خطورة مما كان مفهوما." [30] في 10 يوليو 2008 ، خفضت مؤسسة ISAE للتفكير الاقتصادي توقعاتها للنمو في إيطاليا بنسبة 0.4؟ من 0.5؟ وخفضت توقعات 2009 إلى 0.7؟ من 1.2?. [31] وتوقع المحللون أن إيطاليا دخلت في مرحلة ركود في الربع الثاني أو أنها ستدخل واحدة بحلول نهاية العام ، مع ثقة الأعمال عند أدنى مستوياتها منذ هجمات 11 سبتمبر . [32] تقلص اقتصاد إيطاليا بنسبة 0.3 بالمائة في الربع الثاني من عام 2008. [33]

الوصف

الاقتصاد

تمتلك إيطاليا اقتصاداً رأسمالياً ببنية تحتية متطورة وحصة مرتفعة من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي. وفقاً لصندوق النقد الدولي امتلكت إيطاليا في عام 2008 سابع أكبر اقتصاد في العالم والرابع في أوروبا. إيطاليا هي عضو في مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

تحولت إيطاليا في فترة ما بعد الحرب من اقتصاد ضعيف يعتمد على الزراعة متضرر بشدة بنتائج الحرب إلى واحدة مندول العالم الصناعية الكبرى،[108] ودولة رائدة في التجارة العالمية والصادرات حيث أنه في عام 1987 تجاوز الاقتصاد الإيطالي نظيره البريطاني في الناتج المحلي الإجمالي (الاسمي) وهو الحدث المعروف باسم "ال سورباسو".[109].

وفقاً للبنك الدولي تمتلك إيطاليا مستويات عالية من حرية الاستثمار والأعمال والتجارة. إيطاليا بلد متقدم ووفقاً لنشرة الإيكونوميست، فهي تمتلك ثامن أعلى نوعية حياة في العالم.[15] تتمتع البلاد بمستوى عال جداً من المعيشة وتحتل المرتبة 18 بين الدول الأكثر تقدماً متجاوزة ألمانيا والمملكة المتحدة واليونان.[14] وفقاً لبيانات يوروستات الأخيرة لا يزال الناتج المحلي الإجمالي للفرد في تعادل القوة الشرائية على قدم المساواة تقريباً مع متوسط الاتحاد الأوروبي.[110]

بالإضافة إلى ذلك تحتل إيطاليا المرتبة الرابعة في العالم (الثالثة باستثناء صندوق النقد الدولي) بالنسبة لاحتياطيات الذهب، حيث يصل احتياطها إلى 2,451.8 طن، مما يجعلها تتأخر عن الولايات المتحدة وألمانيا بفارق بسيط، وتتفوق على فرنسا والصين.[111] تعرف البلاد أيضاً بقطاع الأعمال الاقتصادية النافذ والخلاق،[112] وقطاع زراعي كادح ومنافس،[112] وبسياراتها المبدعة ذات الجودة العالية والتصميم الصناعي وتصميم الأزياء.[112]

على الرغم من هذا يعاني اقتصاد البلاد من مشاكل كثيرة. فبعد وصول نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من 8% من عام 1964 فصاعداً،[113] تراجع المعدل في العقد الماضي إلى 1.23% مقارنة بمعدل نمو سنوي وسطي في الاتحاد الأوروبي يصل إلى 2.28%.[114] بالإضافة إلى ذلك توجد فجوة كبيرة في مستويات المعيشة بين الشمال والجنوب. يمكن أن يتجاوز متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في شمال إيطاليا بكثير متوسط الاتحاد الأوروبي (مثال على ذلك مقاطعة بولسانو حيث وصل الناتج المحلي الإجمالي عام 2006 للفرد 32,900 € (43,861$) وهو 135.5% من وسطي الاتحاد الأوروبي)،[115] في حين أن بعض المناطق والمحافظات في جنوب إيطاليا قد تكون أقل بكثير من متوسط الاتحاد الأوروبي (مثل كامبانيا التي يصل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عندها إلى 16,294 € أو 21,722. غالباً ما يشار إلى إيطاليا باسم رجل أوروبا المريض،[116][117] بسبب تميزها بالركود الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي والمشاكل في متابعة برامج الإصلاح.

فيراري 612.
تعاني إيطاليا من الضعف الهيكلي بسبب طبيعتها الجغرافية وعدم وجود المواد الخام وموارد الطاقة. طبيعة الأراضي جبلية في الغالب وبالتالي الكثير من التضاريس غير صالحة للزراعة المكثفة والاتصالات أكثر صعوبة.

من أسباب ضعف الاقتصاد الإيطالي عدم تطوير البنية التحتية وإصلاحات السوق وبحوث الاستثمار وكذلك ارتفاع العجز العام.[112] في مؤشر الحرية الاقتصادية عام 2008، احتلت المرتبة 64 في العالم و 29 في أوروبا وهو أدنى تصنيف في منطقة اليورو. لا تزال إيطاليا تتلقى مساعدات التنمية من الاتحاد الأوروبي كل عام. بين عامي 2000 و 2006 تلقت إيطاليا 27.4 مليار يورو من الاتحاد الأوروبي.[118] تعاني الدولة من بيروقراطية رسمية غير فعالة وانخفاض حماية حقوق الملكية ومستويات عالية من الفساد وفرض الضرائب الثقيلة والإنفاق العام الذي يكلف خزينة الدولة نحو نصف إجمالي الناتج المحلي الوطني.[119] بالإضافة إلى ذلك، فإن أحدث البيانات تظهر أن إنفاق إيطاليا في مجال البحث والتطوير في عام 2006 كان يساوي 1.14%

من الناتج المحلي الإجمالي وهو أقل من المتوسط في الاتحاد الأوروبي (1.84%) وأقل من هدف استراتيجية لشبونة لتخصيص 3% من الناتج المحلي الإجمالي لأنشطة البحث والتطوير.[120]

تمتلك إيطاليا عدداً أقل من الشركات متعددة الجنسيات ذات المستوى العالمي من الاقتصادات الأخرى ذات الحجم المماثل، ولكن هناك عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في "المثلث الصناعي" الشمالي (ميلانو وتورينو وجنوة) أو مثلث توسكانا الصناعي (فلورنسا وبراتو وبستويا)، حيث توجد مساحة صناعية مكثفة من الإنتاج الآلي ولا سيما في المناطق الصناعية التي كانت لفترة طويلة العمود الفقري للصناعة الإيطالية. أدى هذا الأمر إلى تشكيل قطاع صناعي يركز غالباً على التصدير إلى الأسواق المتخصصة والمنتجات الفاخرة وقادر على مواجهة المنافسة من الصين وغيرها من الاقتصادات الآسيوية الناشئة على أساس انخفاض تكاليف العمالة.[121]

من صادرات وشركات إيطاليا الكبرى حسب القطاع: السيارات (مجموعة فيات وأبريليا ودوكاتي وبياجيو)، الكيماويات والبتروكيماويات (إني)؛ الطاقة والهندسة الكهربائية (إنيل وإديسون)، الأجهزة المنزلية (كاندي وإنديسيت)، تكنولوجيا الفضاء والدفاع (إلينيا وأغستا وفينميكانيكا)، الأسلحة النارية (بيريتا)، الأزياء (ارماني وفالنتينو وفيرساتشي ودولشي أند غابانا وروبرتو كافالي وبينيتون وبرادا ولوكسوتيكا)، تجهيز الأغذية (فيريرو وباريلا ومارتيني وروسي وكامباري وبارمالات)، السيارات الرياضية والفارهة (فيراري ومازيراتي ولامبورغيني وباجاني)، اليخوت (فيريتي وأزيموت).

كما تشكل صناعة السيارات في إيطاليا مصدر تشغيل كبير جداً في البلد، مع قوة عاملة تفوق 196,000 عامل (2004) تعمل في هذه الصناعة خاصة. تسهم صناعة السيارات إسهاماً كبيراً في الناتج المحلي الإجمالي الإيطالي بنحو 8.5%.[122][123] تعتبر إيطاليا خامس أكبر منتج للسيارات في أوروبا (2006).[124]

معجزة اقتصادية بلجيكا الاقتصادية
خلال الحرب العالمية الثانية ، احتلت ألمانيا النازية بلجيكا وشهدت تدهوراً في ناتجها المحلي الإجمالي من خلال الإضرار بالحرب والسياسات الاقتصادية التي انتهجها المحتلون ، على الرغم من الجهود التي بذلتها شخصيات مثل ألكسندر جالوبين الذي حاول الحفاظ على القدرة الصناعية لبلجيكا من خلال حل وسط مع المحتلين.

ومنذ عام 1945 ، ازداد الطلب على الصناعات التقليدية البلجيكية (الفولاذ والفحم ، والمنسوجات ، وآلات السكك الحديدية على وجه الخصوص) في جميع أنحاء أوروبا ، مما عزز انتعاش الاقتصاد البلجيكي. [2] بالمقارنة مع الدول المجاورة ، التي تضررت صناعاتها بشدة بسبب القتال ، تمكنت القاعدة الصناعية البلجيكية السليمة نسبيا من استعادة قدرتها على الاستجابة لارتفاع الطلب. [3] في عام 1946 ، أعلنت الحكومة عن عزمها على زيادة الإنتاج في صناعات استخراج الفحم الهامة في بلجيكا عن طريق افتتاح "معركة من أجل الفحم" (Bataille du charbon). في نهاية عام 1947 ، أصبحت بلجيكا أول دولة محاربة سابقة في أوروبا تصل إلى مستوى إنتاجها الصناعي قبل الحرب. [4]

كما تم تسهيل المعجزة الاقتصادية إلى حد كبير من خلال السياسة النقدية لكاميل غوت التي أدت "خطة غوت" ، التي بدأت في أكتوبر 1944 ، إلى خفض المعروض من النقود الذي نما بشكل كبير خلال فترة الاحتلال. كان تأثير هذه السياسة ، التي خفضت كمية العملة المتداولة بمقدار الثلثين ، هو الحد من التضخم بحدة وتسهيل الارتفاع العام في مستويات المعيشة. [4]

تحسنت ظروف المعيشة للعمال البلجيكيين بسرعة خلال المعجزة الاقتصادية. تاريخياً ، كان عمال المدن البلجيكيون يحصلون على أجور أقل ويعيشون في ظروف أسوأ من تلك الموجودة في البلدان المماثلة ، حتى في حين أن الاقتصاد البلجيكي نما بسرعة خلال الثورة الصناعية . [5] بدأ هذا يتغير خلال العجائب الاقتصادية. في عام 1944 ، بعد وقت قصير من التحرير ، قدمت الحكومة البلجيكية أكيل فان آكر سلسلة من إصلاحات الضمان الاجتماعي التي بدأت في ارتفاع مستويات المعيشة. أدى نقص العمالة والطلب على إنتاج أعلى ، وخاصة في تعدين الفحم ، إلى ارتفاع الأجور. وبحلول عام 1947 ، كانت أجور عمال مناجم الفحم في بورينج أعلى بنسبة 40 في المائة مما كانت عليه في عام 1938. [6] كما ارتفعت معدلات المواليد.

أثبتت المعجزة الاقتصادية أيضا نقص العمالة الوطنية ، وخاصة في قطاع الفحم. حاولت الحكومة البلجيكية توظيف العمالة في الخارج. وقد استخدم لفترة وجيزة 64 ألف أسير حرب ألماني من عمال مناجم الفحم. في عام 1946 ، أنشأت الحكومة البلجيكية برنامج عامل ضيف في إيطاليا مما أدى إلى أول موجة كبيرة من الهجرة إلى بلجيكا. [7]

نقد
وقد انتقد بعض المؤرخين استخدام مصطلح المعجزة الاقتصادية لوصف الفترة. وفقا للمؤرخ مارتين كونواي ، فإن المصطلح "غير مناسب على نحو فريد" لوصف الانتعاش الاقتصادي البلجيكي خلال هذه الفترة لأن "معدلات النمو ، والرواتب ، ومستويات الاستثمار قد تأخرت إلى حد كبير ، وتكاليف الإنتاج أعلى بكثير ، وتلك الخاصة باقتصادات بلجيكا المنافسة". [8] ركزت سياسة الحكومة على الاستقرار النقدي بدلاً من الاستثمار. [9] وبفاجأتها سرعة التعافي الاقتصادي في البلاد ، ادعت الحكومة البلجيكية القليل من مساعدات مارشال التي كان يستخدمها منافسوها لتطوير صناعات جديدة. [10] وبحلول عام 1953 ، كان الإنتاج الصناعي لبلجيكا أعلى بنسبة 11? من ناتج 1929 ، مقارنة بفارق 70? في دول أوروبا الغربية الأخرى. [5] وكانت النتيجة أن الصناعة الثقيلة البلجيكية واجهت "أزمة هيكلية حادة" في الخمسينيات من القرن الماضي ، حيث أصبحت الصادرات الصناعية البلجيكية غير قادرة على المنافسة. وقد أدى ذلك إلى بدء عملية التمييع الصناعي في والونيا وبدء التباعد الاقتصادي الإقليمي بين والونيا وفلاندرز والذي سيصبح واضحًا خلال الإضراب العام في الشتاء 1960-1961 . [8]
الوصف

الاقتصاد

تمت رسملة والاقتصاد مؤسسة حديثة خاصة من بلجيكا على موقعها الجغرافي المركزي، شبكة نقل متطورة، وقاعدة صناعية وتجارية متنوعة. أول دولة تخضع ثورة الصناعية في قارة أوروبا في أوائل القرن th19،

وضعت بلجيكا بنية تحتية ممتازة من وسائل النقل والموانئ، والقنوات والسكك الحديدية، والطرق السريعة لدمج الصناعة مع أن جيرانها. يتركز الصناعة أساساً في فلاندرز اكتظاظا بالسكان في الشمال، وحول بروكسل في أكبر مدينتين والون، ليبج وشارلروا، على طول ثلم الصناعية. بلجيكا تستورد المواد الخام والسلع نصف المصنعة التي يتم مواصلة تجهيزها وإعادة تصديرها. باستثناء الفحم، والتي لم يعد اقتصادا للاستغلال وبلجيكا لديها القليل من الموارد الطبيعية الأخرى من التربة الخصبة. ومع ذلك، يتم تمثيل معظم القطاعات الصناعية التقليدية في الاقتصاد، بما في ذلك الصلب والمنسوجات وتكرير والكيماويات، وتجهيز الأغذية، والمستحضرات الصيدلانية، والسيارات، والالكترونيات، والآلات تلفيق. على الرغم من المكون الصناعي الثقيل، تشكل الخدمات 74.9? من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تمثل الزراعة 1? فقط من الناتج المحلي الإجمالي.

مع صادرات أي ما يعادل أكثر من ثلثي من الناتج القومي الإجمالي، بلجيكا يعتمد بشكل كبير على التجارة العالمية. وتستمد مزايا تجارية بلجيكا من موقعها الجغرافي المركزي وقوة عمل ماهرة للغاية، متعددة اللغات، ومنتجة. واحدة من الأعضاء المؤسسين للجماعة الأوروبية، بلجيكا تدعم بقوة تعميق صلاحيات الوقت الحاضر الاتحاد الأوروبي لدمج الاقتصاديات الأوروبية أبعد من ذلك. حوالي ثلاثة أرباع تجارتها هي مع بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى. جنبا إلى جنب مع هولندا ولوكسمبورغ وبلجيكا هي أيضا واحدة من الدول الأعضاء البنلوكس.

الدين العام في بلجيكا حوالي 105? من الناتج المحلي الإجمالي. نجحت الحكومة في موازنة ميزانيتها خلال الفترة 2000-2008، وتوزيع الدخل يساوي نسبيا. بدأت بلجيكا تعميم عملة اليورو في يناير 2002. النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر انخفض في 2008. وفي عام 2009 عانت بلجيكا النمو السلبي وزيادة البطالة، والناجمة عن الأزمة المصرفية في جميع أنحاء العالم.

ا
انظر أيضا: اقتصاد تايوان
بعد تراجع الكومينتانغ إلى تايوان ، كان المجتمع التايواني مستقرًا نسبيًا سياسيًا في الخمسينات. ومع ذلك ، فقد واجه بعض العقبات اقتصاديا نتيجة للدمار الشامل خلال الحرب العالمية الثانية والتضخم الصيني في s1940. كما أثرت الزيادة المفاجئة في عدد السكان الناجمة عن هجرة الكومينتانغ من البر الرئيسي للصين على اقتصاد تايوان.

في مواجهة الضغوط الاقتصادية ، وضع نظام الكومينتانغ العديد من الخطط والسياسات الاقتصادية. كان من الأهمية بمكان للنمو على المدى الطويل لهذا الاقتصاد الالتزام بالتعليم ، بدءا من التعليم الابتدائي العام ، وتوسيع نطاق التعليم الابتدائي حيث تم تحقيق المستويات الأساسية لمحو الأمية. وقد صدرت دولارات تايوان الجديدة لتحل محل دولارات تايوان القديمة . كما تم إجراء إصلاح الأراضي الناجح الذي تم تمكينه من خلال دور حزب الكومينتانغ الممتع كمهاجرين حديثين ، وليس ملاك الأراضي. بالإضافة إلى ذلك ، ساعدت مساعدات الولايات المتحدة أيضا في إصلاح اقتصاد تايوان.

مستودع الحاويات والموانئ ، ميناء كاوشيونغ .
كما نفذت الحكومة سياسة استبدال الواردات ، مع الأخذ بما حصلت عليه الزراعة لتقديم الدعم للقطاع الصناعي ، وتداول صادرات المنتجات الزراعية للعملة الأجنبية لاستيراد الآلات الصناعية ، وبالتالي تطوير القطاع الصناعي. قامت الحكومة برفع التعريفات الجمركية والتحكم في العملات الأجنبية والواردات المحدودة من أجل حماية الصناعة المحلية. بحلول الستينات من القرن الماضي ، واجهت صناعة تبادل الواردات في تايوان مشكلة تشبع السوق المحلية. وفي الوقت نفسه ، انتقلت مصانع بعض الدول الصناعية ، بسبب ارتفاع الأجور وأسباب أخرى ، ببطء إلى بعض المناطق التي كان لها كل من الصناعة الأساسية وانخفاض تكاليف العمالة. من خلال الخطوات البطيئة ، تغيرت السياسة الاقتصادية لتايوان لمتابعة التوسع في التصدير تحت إشراف خبراء الاقتصاد الأكاديميين مثل Ta-Chung Liu و Sho-Chieh Tsiang من جامعة Cornell . كما شجعوا على السماح بارتفاع أسعار الفائدة وتشجيع المدخرات المحلية وتوسيع حجم الموارد المتاحة لتمويل أعمال جديدة. كما قدم مستشارون أكاديميون آخرون أعضاء في الأكاديمية سانيكا المشورة السليمة التي تشجع الابتكار في التقنيات الزراعية ، وتمكين واحدة من عمليات الإقلاع الناجحة القليلة نحو النمو الحديث القائم على الاستثمار الزراعي في المحاصيل النقدية للتصدير.

كانت نقطة التحول الرئيسية في اقتصاد تايوان خلال السبعينيات. إن طرد جمهورية الصين (تايوان) من الأمم المتحدة في عام 1971 ، وأزمة النفط عام 1973 ، وتحول العلاقات الدبلوماسية الأمريكية أثر بشكل كبير على اقتصاد تايوان. لكن مشاريع البناء الرئيسية العشرة في تشيانج تشينج كو ، رئيس مجلس الإدارة التنفيذي ، كانت بمثابة أساس للتنمية الصناعية الثقيلة في تايوان.

بعد s1980 ، بدأ اقتصاد تايوان لتحقيق الاستقرار. وأصبح في نهاية الأمر أحد أربعة نمور آسيويين اقتصادًا رأسماليًا ديناميكيًا. لم تؤثر الأزمة المالية الآسيوية عام 1997 على تايوان بشكل قاسٍ بسبب القيود المتزايدة على تدفق رأس المال الأجنبي المستثمر من تلك التي كانت موجودة في البلدان المتضررة من هروب رأس المال السريع. ركزت إدارة تشن شوي-بيان في الألفية الجديدة على الانضمام إلى المنظمات الدولية . تمكنت تايوان من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2002.

الوصف
من القرن الماضي نتيجة لضغوطات من جانب جمهورية الصين الشعبية.[136][137]

وتعد القوات المسلحة التايوانية خط الدفاع الأول في حالة تعرض البلاد للغزو من جمهورية الصين الشعبية، وتعتبر مهمتها الأولى هي وقف تقدم القوات المعتدية وتجنب الوقوع تحت الحصار البحري أو الجوي إلى أن تتدخل القوات الأمريكية،[138] ومع ذلك فإن جمهورية الصين لا تمتلك أية ضمانات لتدخل القوات الأمريكية حتى في حالة الغزو سواء في قانون العلاقات الخارجية بالدستور التايواني أو أية معاهدة دفاعية أخرى.[139] في حين أن معاهدة الدفاع الأمني المشترك الموقعة بين الولايات المتحدة واليابان في عام 1996 قد تدفع اليابان للتدخل، إلا أن اليابان من جانبها رفضت تحديد ما إذا كانت تايوان تقع ضمن حدود "المنطقة المحيطة باليابان" والتي تم ذكرها في المعاهدة.[140] من ناحية أخرى قد تعني اتفاقية الدفاع المشترك التي تم توقيعها عام 1951

بين كل من الولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا، قد تعني نظريا تدخل أحد حلفاء الولايات المتحدة (ومن الأرجح أستراليا) للدفاع عن تايوان في حالة تعرضها للغزو إلا أن خشية حكومة أستراليا على مصالحها الاقتصادية مع جمهورية الصين الشعبية قد يمنعها من اتخاذ تلك الخطوة.[141]

الاقتصاد

البرج التجاري والإداري تايبيه 101 والذي يعد نموذجا على التطور الاقتصادي بجمهورية تايوان.
سميت النهضة الصناعية والنمو الاقتصادي المتسارع الذي شهدته الجزيرة في النصف الأخير من القرن الماضي باسم المعجزة التايوانية أو المعجزة الاقتصادية التايوانية. ومع تزامن النهضة الصناعية والاقتصادية بتايوان مع التطور الاقتصادي الذي شهدته كل من كوريا الجنوبية وسنغافورة وهونغ كونغ، أطلق اسم النبور الآسيوية على الدول الأربعة.

وبحلول عام 1945 ضرب التضخم جميع أنحاء بر الصين الرئيسي وتايوان نتيجة للحرب مع اليابان. ومن أجل إخراج تايوان من هذه الأزمة قامت الحكومة الوطنية بإصدار عملة جديدة مختلفة عن العملة المستخدمة في بر الصين الرئيسي كما قامت بوضع برنامج لضبط الأسعار. أدت هذه السياسات الاقتصادية للإبطاء من سرعة التضخم والحد قليلا من ارتفاع الأسعار. ومع اندلاع الحرب الكورية في المنطقة عام 1950، قامت السلطات الأمريكية بإنشاء برنامج للمساعدات للمنطقة المنكوبة مما أدى إلى ثبات كامل في الأسعار بتايوان بحلول عام 1952.[142] كما قامت حكومة الكوميتانج بوضع قوانين من شأنها إصلاح الاقتصاد والتي لم تدخل حيز التنفيذ في بر الصين الرئيسي رغم وجودها؛ كان من أهم تلك القوانين، القوانين الخاصة بالإصلاح الزراعي وتحديد ملكية الأفراد من الأراضي؛ كما قامت بوضع برامج لإبدال الواردات وتصنيعها محليا بدلا من استيرادها؛ وقد نجحت معظم هذه الإصلاحات نتيجة لدعم الولايات المتحدة للقطاع الصناعي بالبلاد وكذلك دعم التكلفة العالية لتصنيع الواردات محليا.

واليوم تمتلك جمهورية الصين اقتصادا رأسماليا حرا، موجه نحو التصدير، مع تراجع في دور الدولة في عمليات الاستثمار والتجارة الخارجية. ومن أجل الاستمرار على هذا المنهج، تمت خصخصة العديد من البنوك الكبرى التي كانت مملوكة للدولة.[143] وحققت تايوان ارتفاعا في إجمالي الناتج المحلي يقدر بنسبة 8% خلال العقود الثلاثة الماضية، وكانت الصادرات هي المحرك الرئيسي لحركة التصنيع في البلاد، كما حققت تايوان فائضا تجاريا كبيرا بالإضافة إلى احتياطيات ضخمة من العملات الأجنبية تعتبر الرابعة على مستوى العالم بعد كل من جمهورية الصين الشعبية واليابان وروسيا (إحصاء 31 ديسمبر 2008).[144] وقد قام البنك المركزي بإصدار عملة البلاد الجديدة، أي الدولار التايواني الجديد، عام 2000 بسعر صرف 32.26 دولار تايواني جديد مقابل الدولار الأمريكي (سعر الصرف في 15 أكتوبر 2009).

وفي أوائل عقد التسعينيات من القرن الماضي، شهد التبادل الاقتصادي بين جمهورية الصين وجمهورية الصين الشعبية ازدهارا كبيرا حيث شهد عام 2005 وحده استثمارات تايوانية بالصين تقدر بحوالي 50 مليار دولار كما يعيش قرابة المليون تايواني داخل الصين لمباشرة أعمالهم شخصيا. وبالرغم من كونها ظاهرة اقتصادية إيجابية للاقتصاد التايوان إلا أن العديد من المستثمرين التايوانيين قد أعلنوا عن قلقهم إذ أصبح الاقتصاد التايواني معتمدا بقوة على الاقتصاد الصيني، في حين يرى البعض الأخر أن اعتماد البلدان على اقتصاد بعضهما البعض يجعل من التدخل العسكري الصيني أمرا بعيدا إذ ستكلف خطوة مثل ذلك الكثير بالنسبة لاقتصاد الصين مما يجعل احتمالات تعرض الجزيرة لاعتدائات عسكرية من جانب جمهورية الصين الشعبية أمرا في عداد المستحيل.[145]

وقد شاركت الزراعة بنسبة 2% فقط من إجمالي الناتج المحلي في عام 2001 مقابل 35% عام 1952،[146] كما تم إبدال الصناعات التقليدية ذات العمالة المرتفعة (مثل الزراعة) بصناعات تكنولوجية ورأسمالية أخرى مما جعل جمهورية الصين أكبر المستثمرين الأجانب في جمهورية الصين الشعبية وتايلاند وإندونيسيا والفلبين وماليزيا وفيتنام. ونظرا لنظرتها الاقتصادية المحافظة ومتابعة نقاط القوى في دراسات الجدوى التي تقوم بها الحكومة التايوانية قبل الدخول في المشاريع الاقتصادية المختلفة، فقد تأثرت البلاد بصورة طفيفة بالأزمة الاقتصادية التي ضربت أسيا عام 1997.[147] وعلى العكس من جيرانها كاليابان وكوريا الجنوبية فإن الاقتصاد التايواني يقوم أساسا على شركات صغيرة أو متوسطة الحجم على العكس من باقي دول جنوب شرق أسيا الاقتصادية الكبرى والذي يقوم اقتصادها على التكتلات الرأسمالية بين الشركات الكبرى. وقد دفع تراجع الاقتصاد العالمي المتزامن مع ضعف السياسات التنسيقية للإدارة الجديدة للبلاد وزيادة الدين الداخلي إلى حدوث

كساد عام 2001 مما جعلها المرة الأولى منذ عام 1947 التي تحقق فيها تايوان نتائج سلبية بالنسبة للنمو الاقتصادي، كما ساعد نقل العديد من الصناعات ذات الكثافة العمالية المرتفعة إلى جمهورية الصين الشعبية لزيادة معدلات البطالة بنسبة لم تشهدها البلاد منذ أزمة الوقود العالمية عام 1970. وقد كانت هذه القضية المحور الرئيسي للانتخابات الرئاسية عام 2004. وأخيرا شهدت البلاد في الفترة الممتدة بين سنتيّ 2002 و2006 ارتفاعا في نسبة النمو الاقتصادي قدرت بحوالي 4% مع هبوط معدلات البطالة لنسبة تقل عن 4% من إجمالي القوى العاملة بالبلاد.[148]

وعادة ما تشارك جمهورية الصين في المنظمات التجارية الحكومية تحت اسم محايد سياسيا كما هو الحال في منظمة التجارة العالمية والتي تشارك فيها جمهورية الصين تحت اسم تايبيه الصينية منذ عام 2002.[149]

انتعش اقتصاد تركيا بشكل ملحوظ بمجرد توقف الأعمال العدائية. في الفترة من 1923 إلى 1926 ، ارتفع الناتج الزراعي بنسبة سبعة وثمانون في المائة ، مع عودة الإنتاج الزراعي إلى مستويات ما قبل الحرب. نمت الصناعة والخدمات بأكثر من 9? سنوياً من 1923 إلى 1929 ؛ ومع ذلك ، ظلت حصتها من الاقتصاد منخفضة للغاية في نهاية العقد. تدخلت الحكومة في أوائل الثلاثينات من القرن العشرين لتعزيز التعافي الاقتصادي ، بعد عقيدة عرفت باسم etatism . تباطأ النمو خلال أسوأ سنوات الكساد ، باستثناء الفترة بين 1935 و 1939 عندما بلغت ستة في المائة سنوياً. خلال الأربعينيات من القرن الماضي ، كان الاقتصاد راكداً إلى حد كبير ، لأن الحفاظ على الحياد المسلح خلال الحرب العالمية الثانية أدى إلى زيادة النفقات العسكرية للبلاد بينما كان يكبح التجارة الخارجية تقريبًا.

بعد عام 1950
بعد عام 1950 عانى البلد من اضطرابات اقتصادية مرة واحدة في كل عشر سنوات. حدثت أخطر أزمة في أواخر السبعينيات. وفي كل حالة ، أدت فترة التوسع السريع التي تقودها الصناعة ، والتي تميزت بزيادة حادة في الواردات ، إلى حدوث أزمة في ميزان المدفوعات. تم تنفيذ تخفيضات ليرة الليرة التركية وبرامج التقشف المصممة لتخفيض الطلب المحلي على السلع الأجنبية وفقا للمبادئ التوجيهية لصندوق النقد الدولي . وعادة ما أدت هذه التدابير إلى تحسينات كافية في الحسابات الخارجية للبلد لجعل إمكانية استئناف القروض إلى تركيا من قبل الدائنين الأجانب. على الرغم من أن التدخل العسكري في عامي 1960 و 1971 كان مدفوعًا جزئيًا بالصعوبات الاقتصادية ، إلا أن السياسيين الأتراك عززوا الإنفاق الحكومي بعد كل تدخل ، مما تسبب في ارتفاع درجة حرارة الاقتصاد. في غياب إصلاحات هيكلية جدية ، فإن تركيا تعاني من عجز مزمن في الحساب الجاري يتم تمويله عادة عن طريق الاقتراض الخارجي الذي جعل الدين الخارجي للبلاد يرتفع من عقد إلى عقد ، وبلغ بحلول عام 1980 حوالي 16.2 مليار دولار ، أو أكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي السنوي. . وكانت تكاليف خدمة الديون في ذلك العام تعادل 33 ??في المائة من صادرات السلع والخدمات.

بحلول أواخر السبعينيات ، كان الاقتصاد التركي قد وصل إلى أسوأ أزمة له منذ سقوط الإمبراطورية العثمانية. فشلت السلطات التركية في اتخاذ التدابير الكافية للتكيف مع آثار الزيادة الحادة في أسعار النفط العالمية في 1973 - 1974 وقد مولت العجز الناتج عن ذلك بقروض قصيرة الأجل من المقرضين الأجانب. وبحلول عام 1979 ، بلغ التضخم مستويات ثلاثية ، وارتفعت البطالة إلى حوالي 15? ، وكانت الصناعة تستخدم نصف طاقتها فقط ، ولم تستطع الحكومة حتى دفع الفائدة على القروض الأجنبية. يبدو أن تركيا سوف تكون قادرة على الحفاظ على التنمية خالية من الأزمات فقط إذا تم إجراء تغييرات رئيسية في نهج الحكومة للاستبدال بديلا عن التنمية. شكك العديد من المراقبين في قدرة السياسيين الأتراك على تنفيذ الإصلاحات المطلوبة. [1]

الإصلاحات تحت أوزال
في يناير 1980 ، بدأت حكومة رئيس الوزراء سليمان ديميريل (الذي كان رئيسًا للوزراء في الفترة من 1965 إلى 1970 ، ومن 1975 إلى 1978 ، ومن 1979 إلى 1980) في تنفيذ برنامج إصلاح بعيد المدى صممه وكيل الوزارة السابق تورغوت أوزال ل تحول الاقتصاد التركي نحو النمو الذي تقوده الصادرات .

دعت استراتيجية أوزال إلى استبدال سياسات استبدال الواردات بسياسات مصممة لتشجيع الصادرات التي يمكن أن تمول الواردات ، مما يعطي تركيا فرصة للخروج من نمط ما بعد الحرب لفترات متناوبة من النمو السريع والانكماش. مع هذه الاستراتيجية ، يأمل المخططون أن تتمكن تركيا من تجربة النمو الذي تقوده الصادرات على المدى الطويل. وواصلت الحكومة هذه الأهداف من خلال حزمة شاملة: تخفيض قيمة الليرة التركية وإقامة أسعار صرف مرنة ، والحفاظ على أسعار فائدة حقيقية إيجابية ، والرقابة الصارمة على المعروض من النقد والائتمان ، والقضاء على معظم الإعانات ، وتحرير الأسعار. من قبل مؤسسات الدولة ، وإصلاح النظام الضريبي ، وتشجيع الاستثمار الأجنبي. في يوليو 1982 ، عندما غادر أوزال منصبه ، تم تعليق الكثير من إصلاحاته. لكن ابتداءً من نوفمبر 1983 ، عندما أصبح رئيساً للوزراء ، تمكن من توسيع برنامج التحرير.

تغلب برنامج التحرير على أزمة ميزان المدفوعات ، وأعاد تأسيس قدرة تركيا على الاقتراض في أسواق رأس المال الدولية ، وأدى إلى تجدد النمو الاقتصادي. نمت صادرات البضائع من 2.3 مليار دولار في عام 1979 إلى 8.3 مليار دولار أمريكي في عام 1985. ولم يواكب نمو الواردات السلعية في نفس الفترة - من 4.8 مليار دولار إلى 11.2 مليار دولار - نمو الصادرات وتقلص العجز التجاري بالتناسب ، على الرغم من أن العجز استقر المستوى عند حوالي 2.5 مليار دولار. كان لسياسات ?zal تأثير إيجابي بشكل خاص على حساب

الخدمات للحساب الجاري. على الرغم من قفزة في مدفوعات الفائدة ، من 200 مليون دولار في عام 1979 إلى 1.4 مليار دولار في عام 1985 ، تراكمت حسابات الخدمات فائض متنام خلال هذه الفترة. وكان التوسع في إيصالات السياحة ورسوم خطوط الأنابيب من العراق هي الأسباب الرئيسية لهذا التحسن. ساعد استقرار الحساب الجاري في استعادة الجدارة الائتمانية لأسواق رأس المال الدولية. بدأ الاستثمار الأجنبي ، الذي كان لا يكاد يذكر في السبعينيات ، في النمو ، رغم أنه ظل متواضعا في منتصف الثمانينات. كما تمكنت تركيا من الاقتراض في السوق الدولية ، بينما في أواخر السبعينيات ، لم يكن بوسعها سوى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي والدائنين الرسميين الآخرين.

أدى انخفاض الإنفاق العام ، الذي كان في قلب برنامج الاستقرار ، إلى تباطؤ الاقتصاد بشكل حاد في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات. وانخفض الناتج القومي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.5 في المائة عام 1979 و 1.3 في المائة في عام 1980. وشهد قطاعا التصنيع والخدمات الكثير من أثر هذا الانخفاض في الدخل ، حيث يعمل قطاع التصنيع بما يقرب من 50 في المائة من إجمالي الطاقة الإنتاجية. ومع تراجع قيود المدفوعات الخارجية ، انتعش الاقتصاد بشكل حاد. بين عامي 1981 و 1985 ، نما الناتج القومي الإجمالي الحقيقي 3 في المئة سنويا ، بقيادة النمو في قطاع الصناعات التحويلية. مع فرض ضوابط صارمة على دخل العمال وأنشطتهم ، بدأ القطاع الصناعي بالاستفادة من القدرات الصناعية غير المستخدمة ورفع الإنتاج بمعدل 9.1 في المائة سنوياً في الفترة بين عامي 1981 و 1985. كما ساعد انخفاض قيمة الليرة في جعل تركيا أكثر قدرة على المنافسة من الناحية الاقتصادية. ونتيجة لذلك ، زادت صادرات المصنوعات بمتوسط ??معدل 45 في المائة سنويا خلال هذه الفترة.

ولم يكن الانبعاث السريع للنمو والتحسن في ميزان المدفوعات كافياً للتغلب على البطالة والتضخم ، التي لا تزال مشاكل خطيرة. وانخفض معدل البطالة الرسمي من 15 في المائة عام 1979 إلى 11 في المائة عام 1980 ، ولكن جزئياً بسبب النمو السريع للقوى العاملة ، ارتفعت البطالة مرة أخرى إلى 13 في المائة عام 1985. وانخفض التضخم إلى نحو 25 في المائة في الفترة 1981-1982. ولكنها ارتفعت مرة أخرى ، إلى أكثر من 30 في المئة في عام 1983 وأكثر من 40 في المئة في عام 1984. على الرغم من أن التضخم خفف بعض الشيء في عامي 1985 و 1986 ، فإنه لا يزال واحدا من المشاكل الأساسية التي تواجه صانعي السياسة الاقتصادية.

الأداء الاقتصادي في أوائل التسعينات
ومع وصول محدود إلى الخليج الفارسي ، أصبح العراق يعتمد بشدة على تركيا في طرق تصدير النفط الخام . وقد مول العراق خطي أنابيب يقعان بجانب بعضهما البعض من حقول نفط كركوك الشمالية إلى ميناء يومورتاليك التركي المطل على البحر الأبيض المتوسط ??، شمال غرب إسكندرون قليلاً. وبلغت طاقة خطوط الأنابيب حوالي 1.1 مليون برميل في اليوم (170.000 م 3 / د) (برميل يوميا). لم يقتصر الأمر على حصول تركيا على جزء من إمداداتها المحلية من خط الأنابيب ، ولكن تم دفع رسوم تنظيمية كبيرة. قدرت بعض المصادر هذه الرسوم بمبلغ 300 مليون دولار إلى 500 مليون دولار.

الاقتصاد التركي تعرض لضرب من قبل حرب الخليج عام 1991. فرض حظر الأمم المتحدة على العراق إنهاء صادرات النفط عبر خطوط أنابيب كركوك-يومورتاليك ، مما أدى إلى فقدان رسوم خط الأنابيب. بالإضافة إلى ذلك ، ربما خسر الاقتصاد ما يصل إلى 3 مليارات دولار في التجارة مع العراق. فقد تحركت المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة لتعويض تركيا عن هذه الخسائر ، وبحلول عام 1992 بدأ الاقتصاد ينمو بسرعة.

فاز الأداء الاقتصادي التركي المثير للإعجاب في الثمانينات بعلامات عالية من وكالات التصنيف الائتماني في وول ستريت . في عامي 1992 و 1993 ، استخدمت الحكومة هذه التصنيفات لجذب الأموال لتغطية العجز في ميزانيتها. بلغت إصدارات السندات الدولية خلال هذه الفترة 7.5 مليار دولار أمريكي. هذه التدفقات الرأسمالية ساعدت في الحفاظ على سعر الصرف المبالغة. في اقتصاد السوق ، ينبغي أن يترجم المستوى المرتفع للاقتراض الحكومي إلى معدلات فائدة محلية أعلى ، بل وربما "مزاحمة" المقترضين من القطاع الخاص ، وبالتالي يتباطأ النمو الاقتصادي. لكن الاقتراض الخارجي للحكومة أخذ الضغوط من أسعار الفائدة المحلية وحفز بالفعل المزيد من الاقتراض من القطاع الخاص في اقتصاد محموم بالفعل. ومن خلال استشعار فرصة ربح سهلة خلال هذه الفترة ، اقترضت البنوك التجارية أسعار الفائدة العالمية وأقرت أسعارا محلية أعلى في تركيا دون الخوف من انخفاض قيمة العملة. ونتيجة لذلك ، ارتفعت ديون تركيا الخارجية قصيرة الأجل بحدة. تضاءلت الثقة الخارجية والداخلية في قدرة الحكومة على إدارة أزمة ميزان المدفوعات الوشيكة ، مما زاد من الصعوبات الاقتصادية.

أدت النزاعات بين رئيس الوزراء تانسو تشيلر (1993-1996) وحاكم البنك المركزي إلى تقويض الثقة في الحكومة. أصر رئيس الوزراء على تحويل العجز المالي (بيع أدوات الدين الحكومية إلى البنك المركزي) بدلاً من الانضمام إلى اقتراح البنك المركزي بإصدار المزيد من الدين العام في شكل أوراق مالية حكومية. استقال محافظ البنك المركزي في آب / أغسطس 1993 بشأن هذه المسألة. في يناير 1994 ، خفضت وكالات الائتمان الدولية من ديون تركيا إلى أقل من درجة الاستثمار. في ذلك الوقت ، استقال محافظ البنك المركزي الثاني.

وقد انعكس القلق المتزايد على الفوضى في السياسة الاقتصادية في تسارع "الدولارنة" للاقتصاد حيث حوّل المقيمون الأصول المحلية إلى ودائع بالعملات الأجنبية لحماية استثماراتهم. بحلول نهاية عام 1994 ، تم عقد حوالي 50 في المائة من إجمالي قاعدة الودائع في شكل ودائع بالعملات الأجنبية ، بزيادة من 1 في المائة في عام 1993. خفض التصنيف من قبل وكالات التصنيف الائتماني وانعدام الثقة في عجز الميزانية الحكومية من 14 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1994 أثار هروب رأس المال على نطاق واسع وانهيار سعر الصرف. واضطرت الحكومة إلى التدخل عن طريق بيع احتياطياتها من العملات الأجنبية لوقف تراجع الليرة التركية. ونتيجة لذلك ، انخفضت الاحتياطيات من 6.3 مليار دولار في نهاية عام 1993 إلى 3 مليارات دولار بحلول نهاية مارس 1994. قبل نهاية أبريل ، عندما أجبرت الحكومة على الإعلان عن برنامج تقشف طال انتظاره في أعقاب مارس 1994 المحلية في الانتخابات ، انخفضت الليرة بنسبة 76 في المائة من نهاية عام 1993 لتصل إلى 41.000 ليرة تركية مقابل دولار الولايات المتحدة.

كما قدمت حزمة التدابير التي أعلنت عنها الحكومة في 5 أبريل 1994 إلى صندوق النقد الدولي كجزء من طلبها لتوفير تسهيلات احتياطية بقيمة 740 مليون دولار أمريكي تبدأ في يوليو 1994. وشملت التدابير زيادة حادة في الأسعار التي ستقوم بها مؤسسات القطاع العام. توجيه الاتهام للجمهور ، وانخفاض نفقات الميزانية ، والالتزام برفع الضرائب ، والتعهد بالتعجيل في خصخصة المؤسسات الاقتصادية الحكومية (SEEs). وتساءل بعض المراقبين عن مصداقية هذه التدابير ، نظراً لأن التدابير الضريبية المترجمة إلى زيادة في الإيرادات تعادل 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ، وتخفيضات الإنفاق تعادل 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

نجحت الحكومة بالفعل في توليد فائض صغير في الميزانية خلال الربع الثاني من عام 1994 ، وذلك أساسا نتيجة لزيادة الضرائب ، بعد أن عجز بنسبة 17 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول. إلا أن التباطؤ في الإنفاق الحكومي ، والخسارة الحادة في ثقة الشركات ، والهبوط الناتج عن النشاط الاقتصادي قلل من الإيرادات الضريبية. أدت الأزمة المالية إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 5 في المائة في عام 1994 بعد أن نما الاقتصاد بسرعة في عامي 1992 و 1993. كما انخفضت الأجور الحقيقية في عام 1994: كان متوسط ??الزيادة في الأجور الاسمية بنسبة 65 في المائة أقل بحوالي 20 في المائة من سعر المستهلك التضخم.

وأشار المحللون إلى أنه على الرغم من هشاشة عملية التكيف الاقتصادي الكلي وقابلية السياسة المالية للضغوط السياسية ، إلا أن الحكومة استمرت في الخضوع لمراقبة وموازنة السوق. وبالاقتران مع قطاع خاص أقوى ، وخاصة على جبهة التصدير ، كان من المتوقع أن يعود الاقتصاد إلى نمط النمو الأسرع. [2]

أفاد بحث شامل في مجلة الاقتصاديات النامية التي ألفها ميتي فريدون من كلية إدارة الأعمال بجامعة غرينتش ، بأن هناك أدلة إحصائية تشير إلى أن أزمات العملة في تركيا خلال هذه الفترة مرتبطة بظروف السيولة العالمية والاختلالات المالية وتدفقات رؤوس الأموال والضعف في القطاع المصرفي [3]

بحث أحدث من قبل ميتي فريدون الذي نشر في "الأسواق الناشئة والتجارة والتمويل والتجارة" يبحث في الفرضية القائلة بوجود علاقة سببية بين ضغوط المضاربة ومعدلات المبالغة في سعر الصرف الحقيقي ، وهشاشة القطاع المصرفي ، ومستوى الاحتياطيات الدولية في تركيا التي تسفر عن مزيد من الضوء. على تاريخ تركيا الاقتصادي في التسعينيات. [4]
الوصف

سفينة كروز (يسار) وSeabus (يمين) التنقل عبر مضيق البوسفور في إسطنبول. المدن الساحلية التركية والمدن الساحلية مثل أسطنبول وأزمير وكوساداسي هي من بين أكثر الوجهات شعبية في الرحلات البحرية عطلة الجولات السفينة في البحر الأبيض المتوسط.

تتركز مراكز الصناعة والتجارة التركية حول منطقة مدينة إسطنبول وفي باقي المدن الكبرى وخاصة في الغرب. هناك فرق كبير في مستوى المعيشة والحالة الاقتصادية بين الغرب الصناعي والشرق الزراعي. يعتبر القطاع الزراعي أكبر قطاع من حيث تشغيل العمالة، حيث تبلغ النسبة حوالي 40% من مجمل قوى العمل في البلاد، ولكنه ينتج ما نسبته حوالي 12% فقط من الناتج القومي. القطاع الصناعي ينتج حوالي 29.5%، قطاع الخدمات حوالي 58.5% من الناتج القومي لتركيا. يعمل في قطاع الصناعة 20،5%، في قطاع الخدمات 33.7% من مجمل عدد الأيدي العاملة. تم إنشاء اتحاد جمركي بين تركيا والاتحاد الأوروبي منذ عام 1996، حيث تبلغ نسبة صادرات تركيا إلى الاتحاد الأوروبي حوالي 51.6% من مجمل صادراتها.

في الفترة ما بين 1945 إلى بداية الثمانينات، اتبعت الحكومة سياسة اقتصادية تركز على الاقتصاد الداخلي. حاولت من خلالها حماية الشركات المحلية عن طريق فرض قيود على الشركات والواردات الأجنبية. تعرقلت حركة الصادرات في هذه الفترة بفعل البيروقراطية والفساد المنتشر، كما نقصت الإيرادات المالية الحكومية اللازمة لتحسين الصناعة وتحديثها واستيراد البضائع والمواد الخام اللازمة لها. الجزء الأكبر من القطاع العام التركي كان غير منظم بشكل فعال. أيضا، تم استغلالهم من الساسة لأغراض سياسية واجتماعية. على سبيل المثال تم فرض رسوم بيع موحدة على منتجات بعض شركات القطاع العام، وتم استعمال بعضهم كملجأ لتوظيفهم العاطلين عن العمل في وقت لم تكن تلك الشركات في حاجة إلى عمالة جديدة. في أغلب الأحيان اضطرت الحكومة عادة لصرف أكثر مما هو مخطط له في الخطط الخمسية، وكانت النتيجة دائما لصالح المصروفات وليس العائدات. استمر عجز الميزانية في التصاعد وزادت نسبة التضخم ومعهم الدين الخارجي للدولة، مما أدى إلى انخفاض قيمة العملة التركية، حيث أصبح في بعض السنوات من المعتاد الحصول على نسب تضخم ذو خانتين مئوية. ساعد الوضع السياسي الداخلي الغير مستقر والمشاكل العسكرية في قبرص والمناطق الكردية لزيادة مصاريف الدولة وتعجيز الاقتصاد.

جبال ملح باموق قلعة (قلعة القطن).
في الستينات، زادت نسبة الأتراك العاملين في الخارج بشكل كبير، إلى أن أصبحوا في منتصف السبعينات يشكلون بضعة ملايين، وأصبحوا يساهمون في تنمية الاقتصاد التركي بشكل غير مباشر من خلال تحويلاتهم. برغم كل هذه الصعاب كان النمو الاقتصادي التركي مستقراً ويمكن وصفه بشكل عام بأنه عال، حيث بلغ على سبيل المثال نسبة 6.7% في الخمسينات، و 4.1% في السبعينات. مع تنحية الحكم العسكري للبلاد عام 1982، دخلت تركيا مرحلة سياسية واقتصادية جديدة، ركزت فيها الدولة على الصادرات وأزالت القيود على الواردات وفتحت الباب للاستثمار الأجنبي. قامت الحكومة في السنوات التالية بتشجيع خصخصة القطاع العام ودعمت القطاع الخاص. عانت البلاد في 1994، 1999 و2001 أزمات اقتصادية حادة مما أدى إلى انهيار الليرة التركية إلى أدنى مستوياتها وزيادة نسبة التضخم بشكل كبير. ساعدت الظروف الاقتصادية السيئة على انهيار الحكومات عدة مرات، ولأول مرة عام 2004 تم خفض نسبة التضخم إلى نسبة مئوية ذو خانة مئوية واحدة (من نسبة تضخم حوالي 150% في 1995/1994 إلى 9.4% في 2004). تحسن الاقتصاد تدريجيا، نمت ثقة المستثمرين بالتعديلات التي أقرتها الحكومة وزاد الأمل في دخول البلاد الاتحاد الأوروبي كعضو كامل بعد حصولها رسميا على صفة دولة مرشحة للانضمام عام 1999.

بدأ تطبيق تداول العملة الجديدة الليرة التركية الجديدة (Yeni Türk Liras?) منذ الأول من كانون الثاني/يناير 2005، لكي تحل تدريجيا محل العملة القديمة (الليرة التركية). بلغ الناتج القومي بالنسبة للفرد 4172 دولار أمريكي في 2004 وارتفع إلى 10.106 عام 2010، [137]. بلغ الناتج القومي حوالي 735.264 مليار دولار أمريكي في 2010، ونسبة دين خارجي تبلغ 134.4 مليار دولار في عام 2002. تركيا على وشك تسديد ديونها لصندوق النقد الدولي قبل عشرة أعوام كانت ديونها 25.6 مليار دولار، ولم يبق غير 5.5 مليار دولار من هذه الديون.

وتصنف تركيا ضمن الأسواق الناشئة التي تتميز باقتصاد ديناميكي ومتنوع وزيادة عدد سكنها وارتفاع نسبة الشباب فيها. نجحت تركيا بتخفيض نسبة البطالة إلى 9.1% وهي دون المتوسط لدول الاتحاد الأوروبي. النتائج التي حصلت عليها تركيا نتيجة نموها الاقتصادي وتقليصها عدد العاطلين عن العمل رفع من قيمتها لتتخذ مكانتها ضمن أفضل الدول الأوروبية.

وتعتبر ظاهرة تسجيل الماركات من أكثر ظواهر التقدم في العالم وتدل على قوة الاقتصاد. وأصبحت إحدى الدول العالمية القليلة التي تقوم بتسجيل الماركات. فقد تم تسجيل 85 الف ماركة سنويًا في سنة 2010 بينما كانت تسجل

29 – 105 ماركة قبل عشرة سنوات. وتهدف تركيا إلى تسجيل 100 الف ماركة هذه السنة وإذا ما حققت هدفها فستتجاوز فرنسا الرائدة في هذا المجال.

اقتصاد سلوفاكيا
تحتل سلوفاكيا المرتبة 62 بين أكبر الاقتصادات في العالم حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للفرد 18،454 دولار أمريكي في عام 2014. نما الناتج المحلي الإجمالي بشدة من عام 2000 حتى عام 2008 حيث سجل نموا بنسبة 10.4? في عام 2007، وسمي الإقتصاد السلوفاكي بإسم تاترا تايجر. أصبحت سلوفاكيا دولة عضو في الإتحاد الأوروبي في عام 2004 وأعتمدت اليورو في بداية عام 2009. العاصمة براتيسلافا، هي أكبر مركز مالي في سلوفاكيا. بلغ معدل البطالة 12.1 ? إعتبارا من أبريل عام 2015.[1]

واجهت سلوفاكيا العديد من الصعوبات خلال الانتقال من الاقتصاد ذو التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق. أطلقت حكومة دزورينداا عام 2002 العديد من عمليات الإصلاح التي شملت القطاع الضريبي وقطاعات الصحة والتعليم والتي عملت على جذب العديد من الاستثمارات الأجنبية وتقليص الإنفاق العام وتقوية العملة كما ساهمت في خفض نسبة البطالة إلى 15% ونسبة التضخم إلى 3.3%. يبلغ حجم القوة العاملة حوالي 3 مليون موزعة على القطاع الصناعي (29.3%) والقطاع الزراعي (8.9%) وقطاع البناء (8%) وقطاع النقل والمواصلات (8.2%) والخدمات (45.6%). بلغت الواردات إلى الميزانية حوالي 5.2 مليار دولار والإنفاقات حوالي 5.6 مليار دولار.

التاريخ الاقتصادي
عند استقلالها عن ماليزيا في عام 1965 ، واجهت سنغافورة سوقاً محلية صغيرة ، ومستويات عالية من البطالة والفقر. 70 في المائة من الأسر السنغافورية تعيش في ظروف مزدحمة للغاية ، وثلث سكانها يعيشون في الأحياء الفقيرة على أطراف المدينة. وبلغ متوسط ??البطالة 14 في المائة ، وكان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 516 دولاراً أمريكياً ، وكان نصف السكان أميين. [50] [51]

استجابة لذلك ، أنشأت حكومة سنغافورة مجلس التنمية الاقتصادية لقيادة حملة استثمارية ، وجعل سنغافورة وجهة جذابة للاستثمار الأجنبي. [51] ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة كبيرة على مدى العقود التالية ، وبحلول عام 2001 شكلت الشركات الأجنبية 75 ? من الناتج الصناعي و 85 ? من الصادرات المصنعة. وفي الوقت نفسه ، ارتفعت معدلات الادخار والاستثمار في سنغافورة بين أعلى المستويات في العالم ، في حين انخفض استهلاك الأسر المعيشية وحصص الأجور من الناتج المحلي الإجمالي إلى أدنى المستويات. [52] [53] [54]

ونتيجة لهذه الحملة الاستثمارية ، ارتفع رصيد رأس المال السنغافوري 33 مرة بحلول عام 1992 ، وحقق زيادة بمقدار عشرة أضعاف في نسبة رأس المال والعمالة. [55] ارتفعت مستويات المعيشة بثبات ، مع انتقال المزيد من العائلات من وضع منخفض الدخل إلى ضمان متوسط ??الدخل مع زيادة دخل الأسرة. خلال خطاب رالي يوم وطني في عام 1987 ، ادعى لي كوان يو أنه (بناء على معيار ملكية المنازل) يمكن اعتبار 80 ? من السنغافوريين الآن أعضاء في الطبقة المتوسطة. ومع ذلك ، على عكس السياسات الاقتصادية لليونان وبقية أوروبا ، اتبعت سنغافورة سياسة تفرد شبكة الأمان الاجتماعي. وقد أدى ذلك إلى معدل ادخار أعلى من المتوسط ??واقتصاد مستدام للغاية على المدى الطويل. وبدون وجود دولة رفاهية مرهقة أو ما يشبهها ، طورت سنغافورة قوة عاملة تعتمد على الذات وقادرة على الاعتماد على الاقتصاد العالمي. [56]

أنتجت الاستراتيجية الاقتصادية لسنغافورة نموا حقيقيا بلغ متوسطه 8.0? في الفترة من 1960 إلى 1999. وقد ارتفع الاقتصاد في عام 1999 بعد الأزمة المالية الإقليمية ، بمعدل نمو بلغ 5.4? ، يليه 9.9? لعام 2000. ومع ذلك ، فإن التباطؤ الاقتصادي في الولايات المتحدة فقد خفضت اليابان والاتحاد الأوروبي ، فضلاً عن الركود العالمي في مجال الإلكترونيات ، النمو الاقتصادي المقدر في عام 2001 إلى نسبة سلبية بلغت 2.0?.

توسع الاقتصاد بنسبة 2.2 ? في العام التالي ، وبنسبة 1.1 ? في عام 2003 عندما تأثرت سنغافورة من تفشي السارس . وفي وقت لاحق ، حدث تحول كبير في عام 2004 سمح لها بتحقيق انتعاش كبير بنسبة نمو 8.3 ? في سنغافورة ، على الرغم من أن النمو الفعلي لم يحقق النمو المستهدف للسنة أكثر من النصف مع 2.5 ? فقط. في عام 2005 ، كان النمو الاقتصادي 6.4 ?. وفي عام 2006 ، 7.9 ?.

اعتبارًا من 8 يونيو 2013 ، بلغ معدل البطالة في سنغافورة حوالي 1.9? وانخفض معدل نمو الاقتصاد في البلاد بنسبة 1.8? على أساس ربع سنوي مقارنةً بنسبة 14.8? في عام 2010.

الوصف

منظر عام لمركز سنغافورة، ويحوي شركات ومراكز، ومكاتب حكومية، وغيره، 2011م
نظرة عامة على الاقتصاد
تعتبر سنغافورة محورا هاما لمنطقة جنوب شرقي آسيا. وقد كان تقليديا اقتصاد ديناميكي، مع خدمة قوية وقطاعات الصناعات التحويلية، واحد من أعلى معدلات المنتجات المحلي الإجمالي للفرد (الناتج المحلي الإجمالي) في العالم. في المطارات والموانئ وشبكات الطرق هي من بين الأفضل في العالم. ويعتمد دائما اقتصاد سنغافورة على التجارة الدولية. صناعاتها الرئيسية تشمل الإلكترونيات والخدمات المالية، ومعدات حفر آبار النفط، وتكرير النفط وتصنيع الأدوية والمواد الغذائية المصنعة والمشروبات، ومنتجات المطاط وإصلاح السفن. في السنوات الأخيرة، تحركت الحكومة للحد من الاعتماد على تصنيع وتصدير الإلكترونيات من خلال تطوير قطاع الخدمات، فضلا عن الصناعات التقنية الحيوية والكيميائية والبتروكيميائية. ودفعت السكان في سنغافورة الصغيرة والاعتماد على الأسواق الخارجية والموردين باتجاه الانفتاح الاقتصادي والتجارة الحرة والأسواق الحرة. وقد تم هذا، فضلا عن السياسات الحكومية التي تعزز التنمية الاقتصادية، والعوامل الأساسية في الأداء الاقتصادي القوي لسنغافورة تاريخيا. وقد واصلت الحكومة وتطلعا إلى الخارج، والسياسة الاقتصادية الموجهة نحوالتصدير التي تشجع تدفقات البينية للتجارة والاستثمار. وقد نهج سنغافورة السياسة التجارية للعمل مع الدول

ذات الآراء المتشابهة مثل أستراليا لتعزيز قضية التجارة الحرة داخل المحافل الدولية، ولا سيما من خلال منظمة التجارة العالمية)، وكذلك من خلال المحافل الإقليمية مثل الاسيان والابيك. آخر جزءا لا يتجزأ من السياسة التجارية في سنغافورة هو نهجها لتطوير اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية مع مجموعة من الدول، بما فيها أستراليا.

الأداء الاقتصادي في الآونة الأخيرة
نظرا لاعتمادها على الصادرات، وتأثرت بسرعة سنغافورة بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية. في يناير 2009، أعلنت حكومة سنغافورة وسان جرمان 20500000000 دولار في الميزانية "المرونة حزمة" (ما يعادل 4،8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). وبدأت في إعادة بناء الاقتصاد في الربعين الثاني والثالث من عام 2009. وعموما، انكمش اقتصاد سنغافورة بنسبة 2 في المائة فقط في 2009 (بعد أن كان متوقعا في أبريل 2009 من بين -6.5 و-9 في المائة). على الرغم من الانكماش في الربع الثالث من عام 2010، وتوقعت وزارة سنغافورة التجارة والصناعة ان إنتاج اقتصادية كبيرة في النصف الأول من 2010 (بقيادة قطاع الصناعات التحويلية) سيشهد الاقتصاد ينمو بنسبة 13 حتي 15 في المئة خلال 2010. سنغافورة الميزانية 2010، أصدرت مارس 2010، وركزت على زيادة الإنتاجية من خلال تعزيز المهارات والابتكار والنمو على الصعيد العالمي الشركات المنافسة. من خلال ميزانية 2010، وضعت الحكومة نفسها هدفا على المدى الطويل من 3 إلى 5 في المائة من النمو، وزيادة الإنتاجية من بين 2 و3 في المائة على مدى السنوات العشر القادمة.

التصنيع الجزئي (1938–58)
انظر أيضا: Ley Reservada del Cobre
أصبح التصنيع سياسة الدولة من عام 1938 فصاعدا. [69] [92] أصبح هذا النهج ممكنا بعد انتصار الجبهة الشعبية ، وهي ائتلاف يضم الشيوعيين والاشتراكيين ، في انتخابات عام 1938 . [96] ساعد النجاح الملحوظ للاقتصاد السوفييتي والنمو السريع لاقتصادات أوروبا المركزية الأخرى وتأثير الاقتصاد الكينزي على تأسيس أفكار "التنمية إلى الداخل" في تشيلي مما يمهد الطريق لمشاركة الدولة النشطة في اقتصاد البلاد. [96] [97] تم تعزيز هذه الميول في عام 1948 بإنشاء اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (CEPAL باللغة الإسبانية) في سانتياغو ووصول راؤول بريبيش في عام 1950 كمدير لها. [97] [98] كانت سياسات "التنمية إلى الداخل" في تشيلي جزءًا من ظاهرة إقليمية ، حيث تطبق الأرجنتين والبرازيل وأوروغواي سياسات مماثلة. [98]

في أعقاب كارثة شيلان الكارثية عام 1939 ، أنشأت الحكومة CORFO (اختصارًا إسبانيًا لمؤسسة تطوير الإنتاج) للمساعدة في إعادة إعمار البلاد وتصنيع البلاد ، وإضفاء الطابع الميكانيكي على الزراعة والمساعدة في التنقيب والتطوير. [99] [100] ولتمويل قروض CORFO من قبل الحكومة ، تم جمع الجزء الأكبر من الضرائب وحصل تعدين النحاس على وجه الخصوص على ضريبة إضافية. [100]

كانت إحدى المهام الأولى لـ CORFO هي "حل المشكلة القديمة في أعمال الحديد ". [101] وبقيامها بذلك ، قامت بحقن رأس المال ومنح القروض إلى الشركة الأوروبية للصلب الصناعي (Valdivia) ، التي ورثت ألتوس هورنوس إي أسيرياس دي كورال الفاشل . [101] في عام 1947 بدأ CORFO في بناء مصنع كبير للصلب في Huachipato بالقرب من Concepci?n الذي بدأ العمل في عام 1950 باسم Compa??a de Acero del Pac?fico . [101] قسم آخر من CORFO تشارك في التنقيب عن النفط جعل اكتشاف اختراق في شمال تييرا ديل فويغو في عام 1945. بدأ الاستخراج في عام 1949 وفي عام 1950 أنشأت الدولة ENAP (شركة البترول الوطنية) للتعامل مع استخراج النفط والتنبؤ . حتى عام 1960 ، جاء معظم النفط المستخرج في شيلي من تييرا ديل فويغو. [102]

شهد النشاط الصناعي نمواً هائلاً في أربعينيات القرن العشرين ، حيث توسّع بنسبة 6.1? سنوياً في ذلك العقد. [92] ارتفعت حصة الصناعات من الناتج المحلي الإجمالي من 16.7 إلى 23.7 في الفترة 1940-1955. [92] بدءا من عام 1953 انخفض معدل نمو الاقتصاد التشيلي إلى متوسط ??سنوي قدره 0.7 ? لكنه زاد إلى متوسط ??سنوي قدره 2.4-3.0 ? في الفترة 1957-1960. [92] يرجع الانخفاض في النمو الاقتصادي من عام 1953 فصاعداً إلى التدخل الحكومي المفرط وإهمال الزراعة والتعدين وتوزيع الثروة غير المتكافئة والاعتماد على تدخل الدولة. [92] [103]

تعاقد الإنتاج الزراعي في تشيلي منذ عام 1950 فصاعدا. [104] خطة حكومية أنشئت في عام 1954 لمعالجة هذا الأمر انتهت بنتائج هزيلة وفي عام 1958 تم تقديم خطة جديدة. [104]

خلال عام 1972 ، استمرت مشاكل الاقتصاد الكلي في الارتفاع. تجاوز التضخم 200 في المئة ، وتجاوز العجز المالي 13 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. نما الائتمان المحلي للقطاع العام بنحو 300 في المائة ، وانخفضت الاحتياطيات الدولية إلى أقل من 77 مليون دولار. انخفضت الأجور الحقيقية 25 في المئة في عام 1972 [106]

في الوقت نفسه ، أجرت الولايات المتحدة حملة لتعميق أزمة التضخم. [106] ويكتب الخبير الاقتصادي التشيلي جاكوبو شاتان: "لقد كان واضحا أن الندرة قد تم التلاعب بها لأسباب سياسية ، لخلق مناخ ملائم لكل من الانقلاب ، وبالتالي التغيير الكلي للنظام الاقتصادي". [108]

الإصلاحات "النيوليبرالية" (1973-1990)
انظر أيضا: الدكتاتورية العسكرية في شيلي (1973-1990)

صورة مزارع الكروم التشيلي في سفوح جبال الأنديز بالقرب من سانتياغو. تشيلي هي خامس أكبر مصدر للخمور في العالم ، وتاسع أكبر منتج.

من وجهة نظر اقتصادية ، يمكن تقسيم الحقبة إلى فترتين. الأول ، من عام 1973 إلى أزمة عام 1982 ، يتوافق مع الفترة التي تم فيها تنفيذ معظم الإصلاحات. انتهت الفترة مع أزمة الديون الدولية وانهيار الاقتصاد التشيلي. عند هذه النقطة ، كانت البطالة مرتفعة للغاية ، وأعلى من 20 في المائة ، وأصبحت نسبة كبيرة من القطاع المصرفي مفلسة. خلال تلك الفترة الأولى ، تم تنفيذ سياسة اقتصادية تؤكد التوسع في الصادرات. يجادل بعض الاقتصاديين بأن الانتعاش الاقتصادي في الفترة الثانية ، من عام 1982 إلى عام 1990 ، كان نتيجة تحول مباشر حول سياسة السوق الحرة في بينوشيه ، وحقيقة أنه في عام 1982 ، قام بتأميم العديد من الصناعات نفسها التي تم تأميمها الليندي. [109]

العلاج بالصدمة النقدية و "سبعة تحديثات" (1973-1982)

التشيلي (البرتقالي) ومعدلات نمو أمريكا اللاتينية (الزرقاء) لمتوسط الناتج المحلي الإجمالي (1971-2007).
بعد أن استولى الجيش على الحكومة في عام 1973 ، بدأت فترة من التغييرات الاقتصادية المثيرة. عين المجلس العسكري مجموعة من الاقتصاديين الشيليين الذين تلقوا تعليمهم في الولايات المتحدة في جامعة شيكاغو . دافع صندوق شيكاغو بويز عن سياسات عدم التدخل في السوق ، والسوق الحرة ، والليبرالية الجديدة ، والمحاسبية المالية ، في تناقض صارخ مع التأميم الشامل والبرامج الاقتصادية المخططة مركزيا التي يدعمها الليندي ، [110] والتصنيع البديل للاستيراد والاقتصاد البنيوي المدعوم من قبل الشيليين. الحكومات منذ الكساد الكبير . في العلاج بالصدمة ، تحولت تشيلي بشكل جذري من اقتصاد ذي سوق محمية ، مع تدخل حكومي قوي ، إلى اقتصاد متحرّر ومتكامل عالمياً ، حيث تركت قوى السوق حرة لتوجيه معظم قرارات الاقتصاد. [110] قبل عام 1973 كان دور الدولة هو تشجيع الاستثمار والتصنيع. تقييد شيكاغو بويز التدخل الحكومي وأنشطة المشاريع العامة. تمت إعادة خصخصة الشركات والأراضي المصادرة خلال رئاسة الليندي (باستثناء مناجم النحاس). ألغيت الرقابة على الأسعار ، وتحررت الواردات ، وتم تحرير الأسواق المالية وتدفقات رأس المال. تم قمع النقابات العمالية. تم تخفيض الضرائب المباشرة والضرائب التصاعدية أو إلغاؤها بينما تم رفع الضرائب غير المباشرة. [111] رفع البنك المركزي أسعار الفائدة من 49.9؟ إلى 178؟. وبالتالي يمكن خفض التضخم [112] بالسعر المتوقع للركود الحاد. [113] عندما تضاعفت البطالة ، تم تركيب بعض برامج العمل العامة. [114]

عام	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
التضخم (؟)	20.7	508.1	376.0	340.0	174.0	63.5	30.3	38.9	31.2	9.5

في حين كانت هناك اختلالات خطيرة في الاقتصاد الكلي لمعالجة أنها لم تكن كافية لشرح التطرف في إصلاحات السوق. يمكن أن يتم مكافحة التضخم وعادة ما يتم دون خصخصة بالجملة وتحريرها بهدف عكس السنوات الخمسين الماضية من التنمية التشيلية. جُفِّف الدعم الأولي من جانب مجتمع الأعمال عندما تسببت السياسات النقدية والتقليدية المتسرعة في انخفاض الإنتاج الصناعي بنسبة 26؟ في عام 1975. [115] تميزت الفترة الأولى التي تدعو إلى علاج الصدمة Monetarist و "7 Modernisations" بمعدل مرتفع إفلاس الشركات وخسارة كبيرة في حصة التصنيع من الناتج المحلي الإجمالي. جادل "شيكاغو بويز" بأن هذا يرجع إلى عدم القدرة التنافسية التي تسببها استراتيجية التنمية المدعومة قبل عام 1973. عدادات الاقتصاد التشيلي ريكاردو Ffrench-Davis عدادات أن سبب هذه الإفلاس لا يمكن بالضرورة أن يعالج إلى أوجه القصور الصريحة منذ الركود الشديد (حوالي عام 1973 ، في عامي 1975 و 1981) ، كانت معدلات الفائدة الحقيقية عند معدل 38؟ ، وتحرير الواردات المتسرع ، وإعادة تقييم سعر الصرف بشكل مصطنع هي العوامل الحاسمة في وفيات الأعمال. [116]

بعد ركود عام 1975 ، توسع الاقتصاد من عام 1977 إلى عام 1980 بمعدلات نمو مرتفعة. جعلت من تشيلي عرضا للمونيتاريين والليبراليين الاقتصاديين . وصفها ميلتون فريدمان في عمود " نيوزويك " من 25 يناير 1982 معجزة تشيلي . ومع ذلك ، كان معدل النمو الاقتصادي في الفترة 1975-1980 بأكملها دون معدل النمو الشيلي المحتمل. [117]

انتهت الطفرة في الأزمات الاقتصادية في عام 1982. كان لأزمة الديون في أمريكا اللاتينية تأثير مدمر على كل بلد في أمريكا اللاتينية ، ولكن تضررت شيلي بشدة مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 14 ؟ ، في حين انخفض الناتج المحلي الإجمالي لأمريكا اللاتينية بنسبة 3.2 ؟ خلال نفس الفترة . [118] إلى جانب إعادة تدوير بترودولار وأزمة الطاقة عام 1979 ، كانت هناك بعض الأسباب الشيلية المحددة للأزمات أيضًا. توقع "شيكاغو بويز" أنه منذ أن حققت الحكومة فائضاً مالياً وترك القرار الخاص بالاقتراض الخارجي لموظفي القطاع الخاص

، لن تحدث أزمات العملات الأجنبية. ولكن في محاولة لمكافحة التضخم ، تم إدخال الدولار الذي أدى إلى إعادة تقييم البيزو التي تسببت في عجز كبير في الحساب الجاري مما أدى إلى زيادة الإقراض الأجنبي. وبالإضافة إلى ذلك ، تم التخلي عن الضوابط الرأسمالية وتم تحرير السوق المالية مما أدى إلى زيادة غير ملحوظة في الاقتراض الخارجي الخاص. [119] أدت أزمة الديون إلى حدوث أزمة في البنوك أدت إلى أزمات اقتصادية.

مع الأزمة الاقتصادية في عام 1982 ، أصبحت "التجربة النقدية" تعتبر على نطاق واسع بمثابة فشل. [120] [121] [122] [123]

"Neoliberalism" البراغماتي (1982-90)
رفض وزير المالية سيرجيو دي كاسترو خفض سعر صرف البيزو تنازليا حتى عام 1982 على الرغم من معدل نمو سريع للإفلاس التجاري. وقال إن الأقوى والأقوى فقط هم الذين يجب أن يبقوا على قيد الحياة. ولكن مع الأزمات المالية والاقتصادية المتفاقمة أصبح هذا الموقف لا يطاق. كان عليه الاستقالة. [124] واحدة تلو الأخرى أدت الأزمات الاقتصادية في عام 1981 إلى استبدال كل شيكاغو بويز. [125] كان على الاقتصاديين البراغماتيين إضفاء الصفة الاجتماعية على أكبر مصرفين تشيليين في عام 1982 و 7 بنوك أخرى تنهار في عام 1983. لقد قام البنك المركزي التشيلي بممارسة الكثير من الديون الخارجية. [126] ارتفعت حصة الإنفاق العام إلى ما فوق 34? ، وهي نسبة أعلى مما كانت عليه أثناء رئاسة سلفادور أليندي الاشتراكية. سخر النقاد من الوضع على أنه "طريق شيكاغو إلى الاشتراكية". [127]

تم تعيين شيكاغو بوي هيرنان بوتشي براغماتي كوزير للمالية في عام 1985. وقام بإعادة إحياء النظام المصرفي من خلال تأسيس Superintendencia de Bancos e Instituciones Financieras (SBIF) ووضع ضوابط رأس المال لتجنب الأزمات المالية الأخرى. كما أنشأ ProChile ، وهي وكالة حكومية تشيلية متخصصة في تعزيز الصادرات. [128] تعزز تعزيز إضافي للصادرات من خلال الائتمانات الحكومية الرخيصة والإعانات. تم رفع بعض التعريفات إلى 35?. تمت إعادة (تخصيص) البنوك الاجتماعية وبعض الشركات العامة المربحة. [128]

السياسة الاقتصادية البراغماتية بعد أزمات عام 1982 تحظى بالتقدير لجلب النمو الاقتصادي المستمر. [129] ومن المشكوك فيه ما إذا كانت الإصلاحات الجذرية لأبناء شيكاغو قد ساهمت في نمو عام 1983. [130]

تقييم
وفقا لريكاردو Ffrench-Davis فإن التطرف غير الضروري للعلاج بالصدمة في s1970 تسبب في بطالة جماعية ، خسائر في القوة الشرائية ، وأوجه عدم مساواة كبيرة في توزيع الدخل والأضرار الاجتماعية والاقتصادية الحادة. [131] وهو يجادل بأن أزمات عام 1982 وكذلك نجاح السياسة الاقتصادية البراغماتية بعد عام 1982 يثبت أن السياسة الاقتصادية الجذرية لعام 1973-1981 لصبيان شيكاغو أضرت بالاقتصاد التشيلي. [132]

هذا القسم يحتاج إلى التوسع . يمكنك المساعدة عن طريق إضافته إليها . (اغسطس 2013)

الناتج المحلي الإجمالي للفرد عند أسعار PPP الثابتة ، 1950–2008. أمريكا اللاتينية (ناقص كوبا) باللون الرمادي ، وشيلي بالأزرق (2000 دولار أمريكي).
بعد العودة إلى الديمقراطية ، تجنب الرؤساء باتريسيو آيلوين (1990-93) وإدواردو فراي رويز-تاغلي (1994-99) التغيير الجذري لصالح "التغيير في الاستمرارية". ولرفع فئات الدخل المنخفض ، ارتفعت حصة الإنفاق الحكومي الحكومي ، وزاد الإصلاح الضريبي من الدخل المالي. في عام 1990 تم إصلاح قانون العمل بهدف إقامة نقابات شرعية من أجل تحقيق التوازن بين سلطات المساومة لدى أصحاب العمل والموظفين. وفي عام 1990 أيضا ، نص اتفاق ثلاثي بين الحكومة والنقابات وأرباب العمل على زيادة الحد الأدنى الحقيقي للأجور بنسبة 28 في المائة حتى عام 1993. وفي النصف الأول من التسعينات ، تحقق نجاح كبير في الحد من الفقر وتوزيع أكثر عدلا للدخل. [135]

معدل الفقر (?). [136]
1987
20.6 21.7 23.3 27.5 32.6 38.6 45.1

Fishfarm in Fjord near La Junta، 2009. شيلي هي ثاني أكبر منتج للسالمون في العالم. [137] ساعدت ضوابط رأس المال مثل احتياطي الاحتياطي للقروض الأجنبية وضريبة على القروض بالعملات الأجنبية على منع حدوث أزمة مالية أخرى عندما عانى العديد من بلدان أمريكا الجنوبية من تأثير أزمة تكيلا . [138] ومع ذلك ، لم تكن ضوابط رأس المال متكيفة مع التقدير الحقيقي غير المتناسب للبيزو وتدفقات رأس المال الزائدة في الفترة 1996-1997. وهكذا تأثرت شيلي بالأزمة المالية الآسيوية عام 1997 وشهدت أزمة مالية واقتصادية ، وإن كانت قصيرة نسبيا. [139]

منذ عام 1944

نمو الناتج المحلي الإجمالي التاريخي لفرنسا من عام 1961 إلى عام 2016 والجزء الأخير من Les Trente Glorieuses .
المصاعب العظيمة في زمن الحرب ، وفي فترة ما بعد الحرب مباشرة ، كانت قد نجحت في فترة من التطور الاقتصادي المطرد ، في فرنسا ، والتي غالباً ما يتم تذكرها باعتزاز مثل "السنوات الثلاثين المجيدة" (Les Trente Glorieuses). وقد مكنت السياسات البديلة لأفكار "التدخل" و "السوق الحرة" الفرنسيين من بناء مجتمع يمكن من خلاله تحقيق تقدم صناعي وتكنولوجي على حد سواء ، ولكن أمن العمال وامتيازاتهم تم تأسيسها وحمايتها. في عام 1946 وقعت فرنسا معاهدة مع الولايات المتحدة التي تلوح بجزء كبير من ديونها. كانت تعرف باسم اتفاقية Blum-Byrnes(في الاتفاق الفرنسي Blum-Byrnes) الذي كان اتفاقية فرنسية أمريكية ، وقعت في 28 مايو 1946 من قبل وزير الدولة جيمس ف. بيرنز وممثلين عن الحكومة الفرنسية ليون بلوم وجان مونيه. محى هذا الاتفاق جزءا من الديون الفرنسية للولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية (2 مليار دولار).

بحلول نهاية القرن العشرين ، كانت فرنسا مرة أخرى من بين القوى الاقتصادية الرائدة في العالم ، على الرغم من أنه بحلول عام 2000 كان هناك بعض التفتت حول الحواف: كان الناس في فرنسا وأماكن أخرى يتساءلون عما إذا كانت فرنسا وحدها ، دون أن تصبح أكثر من ذلك. جزءا لا يتجزأ من اقتصاد عموم أوروبا، سيكون وجود ما يكفي من السوق للحفاظ على مكانتها، وهذا عامل الأمن وتلك الامتيازات، في متزايد " المعولم " و " العابر للحدود العالم الاقتصادي".

إعادة الإعمار و دولة الرفاهية
بدأت إعادة الإعمار في نهاية الحرب ، في عام 1945 ، وعادت الثقة في المستقبل. مع طفرة المواليد (التي بدأت في عام 1942) ، ارتفعت المواليد بسرعة. استغرق الأمر عدة سنوات لإصلاح الأضرار الناجمة عن الحرب - وقد دمرت المعارك والقصف العديد من المدن والمصانع والجسور والبنى التحتية للسكك الحديدية. [87] تم تدمير أو تدمير 120000 مبنى. [88]

في عام 1945، والحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية بقيادة شارل ديغول وتتكون من الشيوعيين ، الاشتراكيين و gaullists ، بتأميم القطاعات الاقتصادية الرئيسية (الطاقة والنقل الجوي وبنوك الادخار، والضمانات) والشركات الكبيرة (مثل رينو)، مع إنشاء الضمان الاجتماعي و مجالس الأعمال . [87] تم تأسيس دولة الرفاهية. بدأ التخطيط الاقتصادي مع المفوضية العامة للخطة في عام 1946 ، بقيادة جان مونيه. أول "خطة التحديث والتحديث" ، للفترة 1947-1952 ، ركزت على الأنشطة الاقتصادية الأساسية (الطاقة ، الصلب ، الأسمنت ، النقل ، المعدات الزراعية) ؛ أما الخطة الثانية (1954-1957) فلها أهداف أوسع: بناء المساكن ، والتطوير الحضري ، والبحث العلمي ، والصناعات التحويلية. [87] [89]

تم إعادة التفاوض على الديون التي خلفتها الحرب العالمية الأولى ، والتي تم تعليق مدفوعاتها منذ عام 1931 ، في اتفاقية Blum-Byrnes في عام 1946. وقد غفرت الولايات المتحدة عن ديونها البالغة 2.8 مليار دولار ، وأعطت فرنسا قرضًا جديدًا بقيمة 650 مليون دولار. وفي المقابل ، وضع المفاوض الفرنسي جان مونيه الخطة الفرنسية الخمسية للانتعاش والتنمية. سمح الآن للأفلام الأمريكية في دور السينما الفرنسية بثلاثة أسابيع في الشهر. [90]

الصناعات
استغرق تأميم الصناعات الرئيسية في s1930 و s1940 ، ولكن لم يكن كاملا. تم تأميم السكك الحديدية في عام 1937 لأنها كانت تخسر المال ، ولكنها كانت مهمة من الناحية الاستراتيجية. وبالمثل تم تأميم صناعات الملاحة الجوية والأسلحة. خلال الحرب ، جمّدت حكومة فيشي الأجور ، وجمّدت الأسعار ، وضبطت التجارة الخارجية ، وأشرفت على توزيع المواد الخام لقطاع التصنيع. قبل الاقتصاد الفرنسي مستويات متزايدة من التأميم دون معارضة سياسية كبيرة. بعد الحرب ، تم تأميم صناعة الطاقة ، والغاز ، والكهرباء في عام 1946 ، بهدف زيادة الكفاءة. تم تأميم الأعمال المصرفية والتأمين جنبا إلى جنب مع الحديد والصلب. ومع ذلك ، لم يعتبر النفط مهمًا جدًا ، ولم يتم تأميمه.إن دور دور الحكومة يتطلب تخطيطًا وطنيًا منتظمًا ، والذي كان سمة رئيسية في صناعات ما بعد الحرب. [91]

خطة مونيه

المقال الرئيسي: خطة Monnet
للمساعدة في إعادة بناء الاقتصاد الفرنسي ، تم استرداد قيمة الموارد المسروقة من ألمانيا المهزومة في إطار خطة مونيه . وكجزء من هذه السياسة ، تم تفكيك المصانع الألمانية ونقلها إلى فرنسا ، واحتلت فرنسا محمية سار الصناعية الغنية بالفحم ، كما حدث بعد الحرب العالمية الأولى ، في إقليم حوض سار . وهكذا في فترة 1947-1956 ، استفادت فرنسا من موارد وإنتاج سار ، واستمرت في استخراج الفحم من مستودع فحم Warndt حتى عام 1981. وقد توحدت سارلاند مع ألمانيا في عام 1957 ، وأدى حل وضعها إلى تكوين الجماعة الأوروبية للفحم والصلب ، مقدمة للاتحاد الأوروبي التي لعبت دورا هاما في أوروبا واقتصاد فرنسا في فترة ما بعد الحرب.

الانتعاش الاقتصادي
على الرغم من أن الوضع الاقتصادي في فرنسا كان قاتماً للغاية في عام 1945 ، إلا أن الموارد كانت موجودة واستعاد الاقتصاد النمو الطبيعي بحلول الخمسينات. [92] كانت الحكومة الأمريكية قد خططت لبرنامج مساعدات رئيسي ، لكنها انتهت بشكل غير متوقع لشركة Lend Leaseفي أواخر صيف عام 1945 ، وتم إعاقة المساعدات الإضافية من قبل الكونغرس في 1945-46. ومع ذلك كان هناك 2 مليار دولار من القروض الأمريكية. تمكنت فرنسا من استعادة وضعها الدولي بفضل استراتيجية الإنتاج الناجحة ، والانتشار الديموغرافي ، والابتكارات التقنية والسياسية. تختلف الشروط من شركة إلى أخرى. وقد دُمر بعضها أو أصيب بأضرار ، أو تم تأميمه أو الاستيلاء عليه ، لكن الأغلبية كانت تمارسه ، وأحياناً تعمل بجد وبكفاءة أكثر مما كانت عليه قبل الحرب. تم إعادة تنظيم الصناعات على أساس تراوح بين التوافقية (الكهرباء) إلى الصراع (الأدوات الآلية) ، وبالتالي إنتاج نتائج غير متساوية. على الرغم من الضغوط الأمريكية القوية من خلال نظام تخطيط موارد المؤسسات ، لم يكن هناك تغيير يذكر في تنظيم ومحتوى التدريب للمديرين الصناعيين الفرنسيين.ويرجع ذلك في الأساس إلى تحفظ المؤسسات القائمة والنضال بين مختلف مجموعات المصالح الاقتصادية والسياسية من أجل السيطرة على الجهود الرامية إلى تحسين التدريب الإضافي للممارسين. [93]

و خطة مونيه توفر إطارا متماسكا للسياسة الاقتصادية، وأنه حصل على دعم قوي من خطة مارشال. وقد استلهم ذلك من أفكار التجارة الحرة المعتدلة الكينزية بدلاً من السيطرة على الدولة. على الرغم من أن الاقتصاد الفرنسي أعيد إطلاقه بطريقة أصلية ، إلا أنه كان متمرًا كبلدان أوروبا الغربية المماثلة. [94]

ساعدت الولايات المتحدة في إنعاش الاقتصاد الفرنسي من خلال خطة مارشال حيث منحت فرنسا مبلغ 2.3 مليار دولار دون سداد. وافقت فرنسا على خفض الحواجز التجارية وتحديث نظام الإدارة الخاص بها. وصل إجمالي المنح والقروض الأمريكية إلى فرنسا ، 1946-1953 ، إلى 4.9 مليار دولار ، إضافة إلى قروض منخفضة الفائدة بقيمة 2 مليار دولار أخرى. [95] وضع مارشال خطة جولات مكثفة في الصناعة الأمريكية. وأرسلت فرنسا 500 مهمة مع 4700 رجل أعمال وخبراء للقيام بجولة في المصانع الأمريكية والمزارع والمتاجر والمكاتب. وقد أعجبوا بشكل خاص بازدهار العمال الأمريكيين ، وكيف يمكنهم شراء سيارة جديدة رخيصة الثمن لمدة تسعة أشهر ، مقارنة بـ 30 شهرا في فرنسا. [96]قاومت بعض الشركات الفرنسية الأمركة ، لكن البعض الآخر استغلها لجذب الاستثمارات الأمريكية وبناء سوق أكبر. الصناعات التي كانت الأكثر أميركية شملت المواد الكيميائية ، والنفط ، والالكترونيات ، والأجهزة. كانوا أكثر القطاعات ابتكارا وأكثرها ربحية. [97]

يقول كلود فوهلين:

في كل ذلك ، تلقت فرنسا 7000 مليون دولار ، والتي تم استخدامها إما لتمويل الواردات اللازمة للحصول على الاقتصاد مرة أخرى من الأرض أو لتنفيذ خطة Monnet .... بدون خطة مارشال ، ومع ذلك ، فإن الانتعاش الاقتصادي كان عملية أبطأ بكثير - خاصة في فرنسا ، حيث قدمت المعونة الأمريكية الأموال لخطة Monnet وبالتالي استعادت التوازن في صناعات المعدات ، التي تحكم استعادة الاستهلاك ، وفتحت الطريق ... لمواصلة تحقيق النمو. تأثر هذا النمو بعامل ثالث ... إنهاء الاستعمار. [98]
Les Trente Glorieuses: 1947 to 1973
المقال الرئيسي: Trente Glorieuses
بين عامي 1947 و 1973 ، مرت فرنسا بفترة ازدهار (5؟ سنوياً في المتوسط) أطلق عليها جان فوريستيه Trente Glorieuses ، عنوان كتاب نشر في عام 1979. ويرجع النمو الاقتصادي بشكل أساسي إلى مكاسب الإنتاجية وإلى زيادة في العدد. من ساعات العمل. في الواقع ، كان السكان العاملون ينمون ببطء شديد ، حيث

يقابل طفرة المواليد تمديد الفترة المخصصة للدراسة. جاءت مكاسب الإنتاجية من اللحاق بالركب مع الولايات المتحدة. في عام 1950 ، كان متوسط ??الدخل في فرنسا 55 ? من الأمريكيين ووصل إلى 80 ? في عام 1973. من بين الدول الكبرى ، فقط اليابان واسبانيا كان نمو أسرع في هذا العصر من فرنسا. [99] [100]

يصرّ المؤرخ الفرنسي جاك مارسيلي على أن الفترة لم تكن تلك المعجزة الاقتصادية ، بل هي مجرد اللحاق بركب الفارق الاقتصادي ، مشيرة إلى أنه لو كان الاقتصاد قد نما باستمرار بنفس معدل نمو " بيل إيبوك" ، كانت نفسها في بداية سبعينيات القرن العشرين ، كما كانت في الواقع بعد تراتيل " ."Trente Glorieuses [[101

الأزمة الاقتصادية
بحلول أواخر الستينيات ، كان النمو الاقتصادي الفرنسي ، رغم قوته ، بدأ يفقد قوته. كانت أزمة العملة العالمية تعني انخفاض قيمة الفرنك مقابل مارك ألمانيا الغربية والدولار الأمريكي في عام 1968 ، والذي كان أحد العوامل الرئيسية للاضطراب الاجتماعي في ذلك العام .

في الثلاثين المجيدة يعتبر عصر عادة ما تنتهي مع أزمة 1973 النفطية ، مما أدى إلى زيادة تكاليف الطاقة، وبالتالي على الإنتاج. تميزت حالة عدم الاستقرار الاقتصادي بحكومة جيسكار ديستان ، والسنوات الأولى من رئاسة فرانسوا ميتران ، بما في ذلك الركود الذي حدث في أوائل الثمانينيات ، مما أدى إلى التخلي عن إعادة الجدولة لصالح نهج أكثر براغماتية للتدخل الاقتصادي. استؤنف النمو في وقت لاحق من هذا العقد ، إلا أنه تباطأ بسبب الكساد الاقتصادي في أوائل s1990 ، التي أثرت على الحزب الاشتراكي. تحرير تحت جاك شيراكفي أواخر التسعينيات عزز الاقتصاد. ومع ذلك ، بعد عام 2005 ركود الاقتصاد العالمي ، وأزمة عام 2008 العالمية وآثارها في كل من منطقة اليورو وفرنسا نفسها حكومة المحافظين من نيكولا ساركوزي ، الذي خسر إعادة انتخابه في عام 2012 ضد الاشتراكي فرانسوا هولاند . [102]

وعلى الرغم من ذلك ، فإن تاريخ فرنسا الاقتصادي الأخير كان أقل اضطراباً مما كان عليه في العديد من البلدان الأخرى. تشير الحقائق إلى أن متوسط ??الدخل في فرنسا ، بعد أن ظل ثابتًا لفترة طويلة ، قد ارتفع بمقدار 11 ضعفًا ما بين 1700 و 1975 ، وهو ما يمثل معدل نموًا بلغ 0.9? سنويًا ، وهو معدل تجاوزته كل عام تقريبًا منذ عام 1975: الثمانينيات ، على سبيل المثال ، كانت الأجور في فرنسا فوق أو أعلى قليلا من متوسط . EEC [[103

الأزمة المالية لعام 2008 وبعد
فرنسا ، مثل عدد من البلدان ، تأثرت بالأزمة المالية لعام 2008. ومع ذلك ، خلال أسوأ جزء من الأزمة ، بين عامي 2008-2010 ، كانت فرنسا أفضل من الدول الصناعية الأخرى. على سبيل المثال ، انخفض إجمالي الناتج المحلي لمنطقة اليورو بنسبة 4 في المائة ، في حين انخفض الناتج المحلي الإجمالي لفرنسا بنسبة 2.2 في المائة فقط. وترتبط هذه القدرة على التكيف مع نظام الحماية الاجتماعية في فرنسا، والتي، من خلال التحويلات التي ينظمها (47 في المائة من دخل الأسرة المتاح الإجمالي في عام 2007) يزود فرنسا مع مثبتات اقتصادية قوية. ومع ذلك ، تزن هذه المثبتات عكسيا على الانتعاش. ابتداء من عام 2012، شهدت العديد من البلدان التعافي الاقتصادي، حيث تحليل مؤشرات النشاط الاقتصادي في فرنسا لا تظهر انتعاشا واضحا، أو بالأحرى لا تظهر زيادة النمو خلال هذه الفترة. [104]

الوصف

يدمج اقتصاد فرنسا عمل حر شامل (حوالي 2.5 مليون شركة سجلت). تحتفظ الحكومة بالتأثير الكبير على القطع الرئيسية من قطاعات البناء التحتي، بملك أغلبية شركات سكك الحديد، الكهرباء، الطائرات، والاتصالات. إن الحكومة تصفي الحصص ببطئ في اتصالات فرنسا، والخطوط الجوية الفرنسية، بالإضافة إلى التأمين، والأعمال المصرفية، ومصانع الدفاع.

فرنسا عضوة مجموعة الدول الصناعية الكبرى، صنف اقتصادها خامس أكبر اقتصاد في العالم في 2004، بعد الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، والصين. انضمت فرنسا إلى 10 أعضاء أوروبيين آخرين لإطلاق اليورو في 1 يناير، عام 1999، مع العملات المعدنية الأوربية والأوراق النقدية التي استبدلت الفرنك الفرنسي بالكامل في أوائل 2002.

حسب تقرير لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCED)، في 2004 كانت فرنسا خامس أكبر مصدّر للسلع المصنعة في العالم، بعد الولايات المتحدة، ألمانيا، اليابان، والصين، (لكن قبل المملكة المتحدة). كانت أيضاً رابع أكبر مستورد للسلع المصنعة (بعد الولايات المتحدة، ألمانيا، والصين، وقبل المملكة المتحدة واليابان).

أيضاً حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCED)، في 2003 فرنسا كانت عضوة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي حصلت على أكثر استثمار أجنبي مباشر. ب47 بليون دولار أمريكي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، صنفت فرنسا قبل الولايات المتحدة (39.9 بليون دولار أمريكي)، والمملكة المتحدة (14.6 بليون دولار أمريكي)، وألمانيا (12.9 بليون دولار أمريكي)، واليابان (6.3 بليون دولار أمريكي).

في نفس الوقت، استثمرت شركات فرنسية 57.3 بليون دولارأمريكي خارج فرنسا، جعل من ذلك تصنيف فرنسا كثاني أهم مستثمر مباشر خارجي في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بعد الولايات المتحدة (173.8 بليون دولار أمريكي)، وقبل المملكة المتحدة (55.3 بليون دولار أمريكي)، واليابان (28.8 بليون دولار أمريكي)، وألمانيا (2.6 بليون دولار أمريكي).

فرنسا أيضاً تعتبر ثاني أكبر بلاد منتجة في منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (عدا النرويج ولوكسمبورغ). في 2003، كان الناتج المحلي الإجمالي لكل ساعةعمل في فرنسا 47.2 دولار أمريكي، حيث صُنِفت فرنسا بعد بلجيكا (48 دولار أمريكي لكل ساعة)، وقبل الولايات المتحدة (43.5 دولار أمريكي لكل ساعة)، وألمانيا (40.6 دولار أمريكي لكل ساعة)، والمملكة المتحدة (37.7 دولار أمريكي لكل ساعة)، واليابان (30.9 دولار أمريكي لكل ساعة).

على الرغم من أن معدل الإنتاج أعلى من الولايات المتحدة، الناتج المحلي الإجمالي لفرنسا لكل فرد أوطأ من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي لكل فرد. في الحقيقة، في 2003، 41.5% من سكان فرنسا يعملون، مقابل 50.7% في الولايات المتحدة، و 47.3% في المملكة المتحدة. هذه الظاهرة نتيجة ثلاثين سنة من البطالة الهائلة في فرنسا، التي أدت إلى ثلاثة نتائج تخفض حجم الناس العاملين: حوالي 10% السكان بدون عمل؛ الطلاب يؤخرون دخولهم إلى سوق العمل كلما أمكن؛ وتعطي الحكومة الفرنسية حوافز مختلفة إلى العمال للتقاعد في أوائل خمسيناتهم، مع أن ذلك ينحسر حالياً.

كما شدد العديد من الإقتصاديين مراراً وتكراراً على مر السنين على أن القضية الرئيسية للاقتصاد الفرنسي ليس قضية معدل الإنتاج. في رأيهم، هي قضية الإصلاحات الأساسية، لكي يزيد عدد العاملين العام.

1975-1954
انظر أيضا: الفيتنامية الشمالية ، ng، Southng الفيتنامية الجنوبية ، واقتصاد جنوب فيتنام
عندما تم تقسيم الشمال والجنوب سياسياً في عام 1954 ، تبنوا أيضاً أيديولوجيات اقتصادية مختلفة ، واحدة شيوعية ورأسمالية واحدة . في الشمال ، أعطت الخطة الخمسية الأولى للنظام الشيوعي (1961 - 1965) الأولوية للصناعة الثقيلة ، لكن بعد ذلك انتقلت الأولوية إلى الزراعة والصناعة الخفيفة. محظور على جميع الشركات الخاصة والملكية الخاصة [1]

خلال حرب فيتنام بين عامي 1954 و 1975 ، أدت الضربات الجوية الأمريكية في الشمال ، والتي بدأت في أوائل عام 1965 ، إلى إبطاء عملية البناء على نطاق واسع حيث تم تحويل العمال إلى إصلاح الأضرار الناجمة عن القنابل. بحلول نهاية عام 1966 ، تطورت سلالات خطيرة في اقتصاد الشمال نتيجة لظروف الحرب. أدت الانقطاعات في الطاقة الكهربائية ، وتدمير منشآت تخزين النفط ، والمرافق الصناعية والتصنيع ، ونقص العمالة إلى تباطؤ النشاط الصناعي والزراعي. كما أدى تعطيل طرق النقل بالقنابل الأمريكية إلى إبطاء توزيع المواد الخام والسلع الاستهلاكية. وأفادت هانوي أنه في الشمال ، تعرضت جميع المدن الصناعية الست ، و 28 من أصل 30 بلدة إقليمية ، و 96 من أصل 116 بلدة ، و 4 000 من أصل 5 578 بلدية لأضرار بالغة أو دمرت. تعرضت جميع محطات الطاقة ، و 1600 وظيفة هيدروليكية ، و 6 خطوط سكك حديدية ، وجميع الطرق والجسور والموانئ البحرية والداخلية لأضرار بالغة أو دمرت. بالإضافة إلى ذلك ، قُتل 400000 رأس من الماشية ، ودمرت عدة آلاف من الكيلومترات المربعة من الأراضي الزراعية. أجرى الاقتصاد الشمالي التجارة بشكل حصري تقريبا مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلدان الكتلة الشرقية والصين الشيوعية ، وتلقى مساعدات مالية ومادية وفنية كبيرة من الاتحاد السوفياتي والصين لدعم الاقتصاد الشمالي والبنية التحتية وجهودهم الحربي. [1]

وفي الوقت نفسه ، أقام اقتصاد السوق الحر في جنوب فيتنام تجارة واسعة النطاق مع دول أخرى مناهضة للشيوعية أو غير الشيوعية ، مثل الولايات المتحدة وكندا وفرنسا وألمانيا الغربية واليابان وتايلاند. أصبح الاقتصاد الجنوبي بين 1954 و 1975 يعتمد بشكل متزايد على المساعدات الخارجية ، وخاصة في أواخر الستينيات حتى سقوط سايغون . ساعدت الولايات المتحدة ، الجهة المانحة الأولى ، في تمويل تطوير الجيش وبناء الطرق والجسور والمطارات والموانئ. دعم العملة وتواجه العجز الكبير في ميزان المدفوعات. التدمير المنسوب لحرب فيتنام كان كبيرا ، لا سيما بسبب الهجمات الصاروخية المتكررة جدا من فييت تسونغ وتفجيرات المناطق السكنية والتجارية والمرافق الصناعية والطرق والجسور وخطوط السكك الحديدية والبحر والمطارات. الغارات الجوية الأمريكية واسعة النطاق على المخابئ الشيوعية المشتبه بها ، والقتال داخل المدينة مثل خلال هجوم تيت 1968. ونتيجة لذلك ، تم تحويل الكثير من الموارد المالية والقوى العاملة من أجل إعادة الإعمار. كان النشاط الاقتصادي في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة في جنوب فيتنام محدودا جزئيا بسبب الدمار الذي حدث أثناء الحرب والأعداد الكبيرة من المدنيين الفارين من مناطق الحرب والمناطق التي يسيطر عليها فييتكونغ ، على الرغم من تزايد عدم إمكانية الوصول بين العديد من هذه المناطق الريفية عبر دلتا نهر ميكونغ ، في وسط البلاد. المرتفعات ووسط فيتنام الداخلية مع المناطق الحضرية على طول الساحل ، الناتجة عن البنية التحتية للنقل المتضررة أو المدمرة من قبل الفيتكونغ أو قوات الحلفاء و / أو من قبل الفيتكونغ تقيد تدفق الأشخاص داخل وخارج المناطق الريفية التي يحتجزونها. [1] وجدت دراسة عام 2017 في مجلة التاريخ الدبلوماسي أن المخططين الاقتصاديين الفيتناميين الجنوبيين يسعون إلى وضع نموذج للاقتصاد الفيتنامي الجنوبي في تايوان وكوريا الجنوبية ، والذي يُنظر إليه على أنه أمثلة ناجحة لكيفية تحديث الاقتصادات النامية. [11]

بالنسبة لفيتنام ككل ، أسفرت الحرب عن مقتل حوالي 3 ملايين من العسكريين والمدنيين ، و 362،000 من العجزة ، ومليون أرملة ، و 800،000 يتيم. تعرضت البلاد لخسارة إضافية في رأس المال البشري من خلال نزوح اللاجئين السياسيين من فيتنام بعد الانتصار الشيوعي في الجنوب . ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ، فإنه حتى تشرين الأول / أكتوبر 1982 ، كان ما يقرب من مليون شخص قد فروا من فيتنام. وكان من بينهم عشرات الآلاف من المهنيين والمثقفين والفنيين والعمال المهرة. [1]

مرحلة الدعم: 1976-1986
انظر أيضا: الخطط الخمسية لفيتنام وفترة الدعم
يتشكل الاقتصاد الفيتنامي في المقام الأول من خلال VCP من خلال الجلسات العامة للجنة المركزية والمؤتمرات الوطنية. يلعب الحزب دورا قياديا في إرساء أسس ومبادئ الشيوعية ، ووضع استراتيجيات للتنمية الاقتصادية ، وتحديد أهداف النمو ، وإطلاق الإصلاحات. [1]

يعتبر التخطيط سمة رئيسية من سمات الاقتصادات المركزية والشيوعية ، وتتضمن الخطة الموضوعة للبلد بأكمله عادة مبادئ توجيهية مفصلة للتنمية الاقتصادية لجميع مناطقها. وفقاً للخبير الاقتصادي الفيتنامي فو نان تري ، فإن اقتصاد ما بعد إعادة التوحيد في فيتنام كان في "فترة انتقال إلى الاشتراكية". وقد وصفت العملية بأنها تتكون من ثلاث مراحل. المرحلة الأولى ، من عام 1976 حتى عام 1980 ، أدرجت الخطة الخمسية الثانية (1976-1980) - الخطة الخمسية الأولى (1960-65) المطبقة على فيتنام الشمالية فقط. المرحلة الثانية ، التي يطلق عليها "التصنيع الاشتراكي" ، قسمت إلى مرحلتين: من عام 1981 حتى عام 1990 ومن عام 1991 حتى عام 2005. وكانت المرحلة الثالثة ، التي تغطي السنوات من 2006 حتى 2010 ، هي الوقت المخصص لعملية الانتقال "المثالية". [1]

كان هدف الحزب هو توحيد النظام الاقتصادي للبلد بأكمله في ظل الشيوعية. تم اتخاذ خطوات لتنفيذ هذا الهدف في المؤتمر الرابع للحزب الوطني الذي تأخر طويلا والذي انعقد في ديسمبر 1976 عندما تبنى الحزب الخطة الخمسية الثانية وعرّف "خطه من الثورة الاشتراكية" و "خطه لبناء الاشتراكية". الاقتصاد ". وأكد المؤتمران التاليان اللذان عقدا في آذار / مارس 1982 وكانون الأول / ديسمبر 1986 على التوالي هذا الهدف الشيوعي الطويل الأجل ، ووافق على الخطط الخمسية التي تهدف إلى توجيه تنمية الاقتصاد الفيتنامي في كل مرحلة محددة من الثورة الشيوعية. [1]

ومع ذلك ، منذ إعادة التوحيد في عام 1975 ، يعاني اقتصاد فيتنام من صعوبات هائلة في الإنتاج ، واختلالات في العرض والطلب ، وعدم كفاءة في التوزيع والتداول ، وارتفاع معدلات التضخم ، ومشاكل الديون المتصاعدة ، والفساد الحكومي ، ومصادرة الأصول غير القانونية من قبل السلطات المحلية. فيتنام هي واحدة من الدول القليلة في التاريخ الحديث التي تعاني من تدهور اقتصادي حاد في فترة إعادة الإعمار بعد الحرب. ويعتبر اقتصادها في زمن السلم من أفقر البلدان في العالم ، وقد أظهر نمواً سلبيًا إلى بطئ شديد في إجمالي الناتج القومي ، وكذلك في الإنتاج الزراعي والصناعي. بلغ إجمالي الناتج المحلي الفيتنامي (GDP) عام 1984 حوالي 18.1 مليار دولار ، ويقدر دخل الفرد بما بين 200 و 300 دولار أمريكي في السنة. وقد شملت أسباب هذا الأداء الاقتصادي المتواضع الظروف المناخية المعاكسة التي أضرت بالمحاصيل الزراعية ، وسوء الإدارة البيروقراطية ، والقضاء على الملكية الخاصة ، وانقراض الطبقات الريادية والمهنية في الجنوب ، والاحتلال العسكري لكمبوديا (مما أدى إلى قطع الخدمات الدولية التي تشتد الحاجة إليها مساعدات لإعادة الإعمار). [12]

الخطة الخمسية الثانية (1976-80)
كان التفاؤل ونفاد الصبر من قادة فيتنام واضحين في الخطة الخمسية الثانية. وضعت الخطة أهدافًا عالية بشكل غير عادي لمعدلات النمو السنوي المتوسط ??للصناعة (16 إلى 18 بالمائة) ، والزراعة (8 إلى 10 بالمائة) ، والدخل القومي (13 إلى 14 بالمائة). كما أعطى الأولوية لإعادة الإعمار والبناء الجديد أثناء محاولة تطوير الموارد الزراعية ، ودمج الشمال والجنوب ، والمضي قدما في التجميع. [1]

سمح عشرون عاما لبناء القواعد المادية والتقنية للشيوعية. في الجنوب ، كان من المقرر الجمع بين البناء المادي والتحول المنهجي من أجل التعجيل بالتكامل الاقتصادي مع الشمال. وقد اعتبر أنه من الأهمية بمكان أن يقوم برنامج التعاون الطوعي بتحسين وتوسيع مشاركته في الشؤون الاقتصادية حتى يتمكن من توجيه هذه العملية. وكان من المقرر أن تركز خطط التنمية بالتساوي على الزراعة والصناعة ، بينما كان الاستثمار الأولي لصالح المشاريع التي طورت كلا قطاعي الاقتصاد. وهكذا ، على سبيل المثال ، كان الهدف من الصناعة الثقيلة أن تخدم الزراعة على أساس أن الزيادة السريعة في الإنتاج الزراعي ستؤدي بدورها إلى تمويل نمو صناعي إضافي. مع هذه الاستراتيجية ، زعم القادة الفيتناميون أن البلاد يمكن أن تتجاوز مرحلة التصنيع الرأسمالية الضرورية للتحضير للشيوعية. [1]

ومع ذلك ، لم تكن فيتنام قادرة على القيام بمثل هذا البرنامج الطموح من تلقاء نفسها وطلب الدعم المالي لخطةها الخمسية الثانية من الدول الغربية والمنظمات الدولية والحلفاء الشيوعيين. على الرغم من أن مبلغ المساعدات الاقتصادية المطلوبة غير معروف ، إلا أنه يمكن الحصول على بعض المعلومات حول مستوى المساعدة الذي تتوخاه هانوي من البيانات المالية المتاحة. بلغت ميزانية الحكومة الفيتنامية لعام 1976 ما قيمته 2.5 مليار دولار أمريكي ، في حين تم التخطيط لاستثمارات تبلغ قيمتها 7.5 مليار دولار في الفترة بين عامي 1976 و 1980. [1]

كانت المساعدات الاقتصادية المقدمة إلى هانوي كبيرة ، لكنها لم تصل إلى المستوى المطلوب. وعرض الاتحاد السوفييتي والصين وأوروبا الشرقية مساعدة قد تصل قيمتها إلى 3 مليارات دولار إلى 4 مليارات دولار ، وتعهدت بلدان المجتمع الاقتصادي الغربي بتقديم ما يقرب من مليار دولار إلى 1.5 مليار دولار. [1]

الخطة الخمسية الثالثة (1981-85)
بحلول عام 1979 كان من الواضح أن الخطة الخمسية الثانية فشلت في الحد من المشاكل الخطيرة التي تواجه الاقتصاد الموحد حديثا. ظل اقتصاد فيتنام يهيمن عليه الإنتاج على نطاق صغير ، وانخفاض إنتاجية العمالة ، والبطالة ، والقصور المادي والتكنولوجي ، وعدم كفاية السلع الغذائية والاستهلاكية. [1]

لمعالجة هذه المشاكل ، في مؤتمر الحزب الوطني الخامس الذي عقد في مارس 1982 ، وافق الـ VCP على قرارات حول "التوجهات والمهام وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1981-85 و 1980". وقد حددت القرارات أهدافًا اقتصادية وفي الواقع شكلت الخطة الخمسية الثالثة في فيتنام (1981-85). ولكن بسبب فشل الخطة الخمسية الثانية ، استمرت القيادة الفييتنامية بحذر ، وقدمت الخطة سنة واحدة في كل مرة. لم يتم وضع الخطة ككل في شكلها النهائي ولم تقدم إلى الجمعية الوطنية لاعتمادها. [1]

السياسات الاقتصادية المنصوص عليها في عام 1982 نتجت عن حل وسط بين العناصر الأيديولوجية والبراغماتية داخل قيادة الحزب. تم التطرق إلى مسألة ما إذا كان سيتم الحفاظ على الأنشطة الرأسمالية الخاصة في الجنوب أم لا ، وكذلك مسألة سرعة التحول الشيوعي في الجنوب. إن السياسات التي تم التوصل إليها قد دعت إلى الاحتفاظ مؤقتًا بالأنشطة الرأسمالية الخاصة من أجل تحفيز النمو الاقتصادي والانتهاء ، أكثر أو أقل ، من التحول الشيوعي في الجنوب بحلول منتصف الثمانينات. [1]

إلا أن الأولوية العليا لهذه الخطة كانت تطوير الزراعة من خلال دمج القطاعين الفردي والجماعي في نظام شامل يركز على الزراعة المكثفة وتخصص المحاصيل واستخدام العلم والتكنولوجيا. تشجع السياسة الاقتصادية على تنمية اقتصاد الأسرة ؛ أي الاستخدام الشخصي للفلاحين للموارد الاقتصادية ، بما في ذلك الأراضي ، وعدم استخدامها من قبل الجمعية التعاونية. من خلال استخدام نظام عقد المنتجات النهائية الذي وضعته الخطة ، سُمح لأسر الفلاحين بتوقيع عقود مع المجموعة الجماعية على الأراضي الزراعية المملوكة للجماعة. ثم تولت الأسر مسؤولية الإنتاج على قطع الأراضي. إذا كان الإنتاج أقل من الحصص المخصصة ، كان يتعين على الأسر تعويض العجز في العام التالي. إذا تم إنتاج فائض ، كان يُسمح للأسر بالحفاظ عليه ، أو بيعه في السوق الحرة ، أو بيعه إلى الدولة مقابل "سعر متفاوض عليه". في عام 1983 ، ورد أن اقتصاد الأسرة قدم 50 إلى 60 في المائة من إجمالي دخل الفلاحين و 30 إلى 50 في المائة من المواد الغذائية. [1]

وتمت معاقبة مؤسسة حرة ، مما أدى إلى وضع حد لتأميم المشاريع الصغيرة وعكس السياسات السابقة التي سعت إلى التجميع الكامل والفوري للجنوب. استفادت السياسة الجديدة بشكل خاص الفلاحين (بما في ذلك الأغلبية الساحقة من الفلاحين في الجنوب) الذين رفضوا الانضمام إلى التعاونيات وصغار المنتجين وصغار التجار والشركات العائلية. [1]

ومع ذلك استمر الجهد المبذول لتقليص القطاع الرأسمالي في الجنوب. في أواخر عام 1983 ، تم دمج عدد من شركات الاستيراد والتصدير التي تم إنشاؤها في مدينة هوشي منه (سايغون سابقاً) لتحفيز تطوير سوق التصدير في مشروع واحد تنظمه الدولة. في نفس الوقت ، تم تسريع وتيرة الجماعية في الريف في إطار الخطة. وبحلول نهاية عام 1985 ، ذكرت هانوي أن 72 في المائة من العدد الإجمالي لأسر الفلاحين في الجنوب مسجلون في شكل ما من أشكال التنظيم التعاوني. [1]

على الرغم من تركيز الخطة على التنمية الزراعية ، فقد تلقى القطاع الصناعي حصة أكبر من استثمارات الدولة خلال العامين الأولين. في عام 1982 ، على سبيل المثال ، كانت النسبة التقريبية 53 في المائة للصناعة مقارنة مع 18 في المائة للزراعة. على أي حال ، لا يبدو أن الحد من الاستثمار الحكومي في الزراعة يؤثر على إجمالي إنتاج الغذاء ، والذي زاد بنسبة 19.5؟ من عام 1980 إلى عام 1984. [1]

كما شددت الخطة على تطوير الصناعة الصغيرة لتلبية احتياجات فيتنام المادية ، وخلق سلع للتصدير ، ووضع الأساس لتطوير الصناعات الثقيلة. في الجنوب ، يستتبع هذا تحويل بعض الشركات الخاصة إلى "مؤسسات مشتركة بين الدولة والقطاع الخاص" وإعادة تنظيم بعض الصناعات الصغيرة في التعاونيات. في حالات أخرى

، ومع ذلك ، تم الحفاظ على الملكية الفردية. وقد انخفض الاستثمار في الصناعة الخفيفة بنسبة 48 في المائة في حين زاد الاستثمار في الصناعات الثقيلة بنسبة 17 في المائة خلال السنتين الأوليين من الخطة. ومع ذلك ، فإن الزيادة في إنتاج الصناعات الخفيفة تفوقت على الصناعة الثقيلة بنسبة 33؟ إلى 28؟ خلال نفس فترة العامين. [1]

واعترفت الجلسة الكاملة السادسة في يوليو / تموز 1984 (المؤتمر الخامس) للجنة المركزية لـ VCP أن هيمنة القطاع الخاص على تجارة الجملة والتجزئة في الجنوب لا يمكن القضاء عليها حتى تتمكن الدولة من تحمل المسؤولية عن التجارة. ولذلك تم تقديم مقترحات لامركزية إجراءات التخطيط وتحسين المهارات الإدارية للمسؤولين الحكوميين والحزبيين. [1]

وقد تم تطوير هذه الخطط لاحقاً في الجلسة العامة الثامنة للجنة المركزية (المؤتمر الخامس) .في يونيو 1985. وبغية العمل لتفريق عملية اتخاذ القرار الاقتصادي ، قررت الجلسة الكاملة منح الاستقلال الذاتي للإنتاج على مستوى المصانع والمزارع الفردية. كما سعت الجلسة العامة إلى تخفيض النفقات الحكومية بإنهاء دعم الدولة للأغذية وسلع استهلاكية معينة لموظفي الدولة. وقرر كذلك أن جميع التكاليف ذات الصلة للحكومة الوطنية تحتاج إلى المحاسبة عن تحديد تكاليف الإنتاج وأن الدولة يجب أن تتوقف عن التعويض عن الخسائر التي تتكبدها مؤسسات الدولة. لتنفيذ هذه القرارات ، كانت المنظمات النقدية مطالبة بالتحويل إلى المحاسبة الاقتصادية الحديثة. أنشأت الحكومة رصيفًا جديدًا في سبتمبر 1985 ، وحددت الحد الأقصى من الحصص للمبلغ المسموح بتبادله في الأوراق النقدية. كما تم خفض قيمة الدونغ رسميا. [1]

1986-2000
انظر أيضا: دوي موي والتهوية
في عام 1986 أطلقت فيتنام حملة ابتكار سياسي واقتصادي (دوي موي) أدخلت إصلاحات تهدف إلى تسهيل الانتقال من الاقتصاد المركزي إلى "اقتصاد السوق الموجه نحو الاشتراكية". دمج دوي موي التخطيط الحكومي مع حوافز السوق الحرة. ألغى البرنامج التجمعات الزراعية ، وأزال ضوابط الأسعار على السلع الزراعية ، ومكن المزارعين من بيع سلعهم في السوق. [13] وشجع على إنشاء شركات خاصة واستثمارات أجنبية ، بما في ذلك الشركات المملوكة للأجانب. [2] من المهم ملاحظة أن فيتنام لا تزال تستخدم خططًا مدتها خمس سنوات .

بحلول أواخر التسعينيات ، كان نجاح الإصلاحات التجارية والزراعية التي تم إدخالها في عهد دوي موي واضحًا. وقد تم إنشاء أكثر من 30 ألف شركة خاصة ، وكان الاقتصاد ينمو بمعدل سنوي يزيد على 7 في المائة. من أوائل التسعينيات حتى 2005 ، انخفض الفقر من حوالي 50؟ إلى 29؟ من السكان. ومع ذلك ، تفاوت التقدم جغرافياً ، حيث تركزت معظم الازدهار في المناطق الحضرية ، ولا سيما في مدينة هوشي منه وحولها. وبوجه عام ، حققت المناطق الريفية تقدما أيضا ، حيث انخفضت الأسر الريفية التي تعيش في الفقر من 66 في المائة من المجموع في عام 1993 إلى 36 في المائة في عام 2002. وعلى النقيض من ذلك ، ظلت تركيزات الفقر في بعض المناطق الريفية ، ولا سيما في الشمال الغربي والساحل الشمالي الأوسط. والمرتفعات المركزية. [2]

إن سيطرة الحكومة على الاقتصاد وعملة غير قابلة للتحويل قد منحت فيتنام الحماية مما كان يمكن أن يكون تأثيرًا أكثر حدة ناتجًا عن الأزمة المالية في شرق آسيا في عام 1997. [14] ومع ذلك ، فإن الأزمة ، بالإضافة إلى فقدان الزخم مثل الجولة الأولى من بدأت الإصلاحات الاقتصادية في مسارها ، كشفت عن عدم كفاءة هيكلية خطيرة في اقتصاد فيتنام. كان الموقف الاقتصادي لفيتنام في أعقاب الركود في شرق آسيا حذراً ، مؤكداً على استقرار الاقتصاد الكلي بدلاً من النمو. في الوقت الذي تحولت فيه البلاد نحو اقتصاد أكثر توجهاً نحو السوق ، لا تزال الحكومة الفيتنامية مستمرة في السيطرة على قطاعات رئيسية من الاقتصاد ، مثل النظام المصرفي ، والشركات المملوكة للدولة ، ومناطق التجارة الخارجية. انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 6 ؟ في عام 1998 و 5 ؟ في عام 1999.

2000 إلى الوقت الحاضر
كان توقيع اتفاقية التجارة الثنائية (BTA) بين الولايات المتحدة وفيتنام في 13 تموز / يوليو 2000 علامة بارزة في اقتصاد فيتنام. قدمت BTA للعلاقات التجارية العادية (NTR) من السلع الفيتنامية في سوق الولايات المتحدة. سوف يسمح الوصول إلى السوق الأمريكية لفيتنام بتسريع تحولها إلى اقتصاد يعتمد على التصنيع ، موجه للتصدير. كما أنه سيجذب الاستثمار الأجنبي إلى فيتنام ، ليس فقط من الولايات المتحدة ، ولكن أيضًا من أوروبا وآسيا ومناطق أخرى.

في عام 2001 وافق الحزب الشيوعي الفيتنامي (VCP) على خطة اقتصادية مدتها 10 سنوات لتعزيز دور القطاع الخاص مع إعادة تأكيد أولوية الدولة. في عام 2003 ، استحوذ القطاع الخاص على أكثر من ربع الإنتاج الصناعي ، وكانت مساهمة القطاع الخاص تتوسع بسرعة أكبر من نمو القطاع العام (18.7 بالمائة مقابل 12.4 بالمائة في الفترة من 2002 إلى 2003). [2] ثم ارتفع النمو إلى 6؟ إلى 7؟ في عام 2000-02 حتى على خلفية الركود العالمي ، مما يجعله ثاني أسرع اقتصاد في العالم نمواً. وفي الوقت نفسه ، نما الاستثمار ثلاثة أضعاف ، ومدخرات محلية خمس مرات.

في عام 2003 ، استحوذ القطاع الخاص على أكثر من ربع الإنتاج الصناعي. [2] على الرغم من هذه العلامات الدالة على التقدم ، فإن تقرير التنافسية العالمية لعام 2005 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ، والذي يعكس الأحكام الذاتية لمجتمع الأعمال ، قد احتل المرتبة الأولى والثمانين في مجال المنافسة التنافسية في العالم (من المركز الستين في عام 2003) وثمانين في المائة. القدرة التنافسية للأعمال التجارية (من المركز الخامس عشر في عام 2003) ، وراء نموذج الصين ، الذي احتل المرتبة التاسعة والأربعين والسابعة والخمسين في هذه الفئات. يرجع تدهور فيتنام الحاد في التصنيف العالمي من عام 2003 إلى عام 2005 جزئياً إلى التصورات السلبية عن فعالية المؤسسات الحكومية. الفساد الرسمي مستشري رغم الجهود المبذولة للحد منه. كما تتخلف فيتنام عن الصين فيما يتعلق بحقوق الملكية ، والتنظيم الفعال للأسواق ، وإصلاحات سوق العمل والأموال. ولا تزال البنوك المملوكة للدولة التي تدار بشكل سيئ وتعاني من قروض متعثرة تهيمن على القطاع المالي. [2]

حققت فيتنام معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7.1 ؟ سنويا من عام 2000 إلى عام 2004. وكان نمو الناتج المحلي الإجمالي 8.4 ؟ في عام 2005 ، وثاني أكبر نمو في آسيا ، وتتبع الصين فقط. الأرقام الحكومية لنمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006 ، كان 8.17 ؟. وفقا لوزير التخطيط والاستثمار في فيتنام ، تستهدف الحكومة نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة حوالي 8.5 ؟ لعام 2007.

في 11 يناير 2007 ، أصبحت فيتنام العضو رقم 150 لمنظمة التجارة العالمية ، بعد 11 عامًا من الإعداد ، بما في ذلك 8 سنوات من التفاوض. يجب أن يوفر وصول فيتنام إلى منظمة التجارة العالمية دفعة هامة لاقتصاد فيتنام ويجب أن يساعد في ضمان استمرار الإصلاحات الليبرالية وخلق خيارات للتوسع التجاري. ومع ذلك ، فإن انضمام منظمة التجارة العالمية يجلب تحديات خطيرة تتطلب من القطاعات الاقتصادية في فيتنام أن تفتح الباب أمام زيادة المنافسة الأجنبية. [15]

على الرغم من أن اقتصاد فيتنام ، الذي يستمر في التوسع بمعدل سنوي يزيد على 7 في المائة ، يعتبر واحدًا من أسرع الأسواق نمواً في العالم ، فإن الاقتصاد ينمو من قاعدة منخفضة للغاية ، مما يعكس التأثير المعوق لحرب الهند الصينية الثانية (1954). -75) والتدابير الاقتصادية القمعية التي أدخلت في أعقابها. إن ما إذا كان النمو الاقتصادي السريع مستدام هو أمر مفتوح للنقاش. [16]قد لا تكون الحكومة قادرة على متابعة خطط تقليص القيود التجارية وإصلاح المؤسسات المملوكة للدولة. إن تخفيض القيود التجارية وتحسين الشفافية هما مفتاحان للحصول على العضوية الكاملة في منظمة التجارة العالمية (WTO) ، على النحو المأمول في منتصف عام 2006. تخطط الحكومة لإصلاح القطاع المملوك للدولة من خلال خصخصة آلاف الشركات المملوكة للدولة جزئياً ، بما في ذلك البنوك التجارية الخمسة المملوكة للدولة. [2]

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في لاتفيا 1996 -2006
منذ انتهاء الحقبة الشيوعية والحكومة آخذة بخصصة أجهزة القطاع العام. حققت لاتفيا عام 2000 أعلى نسبة نمو اقتصادي في أوروبا. دخولها في الاتحاد الأوروبي عام 2004 ساعد الاقتصاد بشكل كبير. أهم الصناعات هي الآلية، صيد الأسماك، الأثاث والمنسوجات. دول شمال أوروبا هم أهم الشركاء التجاريين. السياحة وخاصة على شواطئ بحر البلطيق تشكل عامل مهم في تنمية الاقتصاد.

السكك الحديدية والطرق البرية تتركز حول العاصمة ريغا. تستعمل السكك أكثرها لأغراض نقل البضائع ولكن هناك خطوط لنقل الركاب تربط البلاد بالمدن القريبة المهمة كفيلينيوس، كاوناس، مينسك، موسكو وسانت بطرسبورغ. مطار ريغا هو أكبر مطار بالبلاد، الذي تتخذ منه شركة البلطيق الدولية للطيران (Baltic International) مقراً لها. يخترق الطريق السريع طريق البلطيق (Via Baltica) من جنوب البلاد إلى شمالها. هناك موانئ بحرية في ريغا، فينتسبيلس وليبايا، كما تُسير منهم عدة عبارات إلى الدول الإسكندنافية وألمانيا.

الانكماش الاقتصادي

"إن أخطر المشاكل هي على هامش أوروبا، حيث العديد من الاقتصادات الصغيرة تعاني من أزمات تذكرنا بقوة من الأزمات السابقة في أمريكا اللاتينية وآسيا: لاتفيا هي الأرجنتين الجديدة " [113] لكن بحلول عام 2010 المعلقين[114][115] لاحظت بوادر استقرار في الاقتصاد في لاتفيا. رفعت وكالة التصنيف ستاندرد اند بورز تصنيفها لديون لاتفيا من سلبي إلى مستقر.[114] وكان حساب لاتفيا في الوقت الراهن، والتي كانت تعاني من عجز بنسبة 27? في أواخر عام 2006 في فائض في فبراير 2010.[114] كينيث بستان، كبير المحللين في قال مودي لخدمات المستثمرين على ما يلي:

"الاقتصاد الاقليمي وتعزيز دعم الإنتاج والصادرات في لاتفيا، في حين أن تأرجح حاد في ميزان الحساب الجاري يشير إلى أن" تخفيض قيمة العملة الداخلية "في بلاده تعمل." [116] حذر صندوق النقد الدولي مع ذلك أن عائدات الضرائب من المحتمل أن تتآكل بسبب انخفاض الأسعار والأجور مستمرة حتى عام 2012,[115] واضاف ان:

يتوانيا هي عضو في الاتحاد الأوروبي وأكبر اقتصاد بين دول البلطيق الثلاثة. ليتوانيا تنتمي إلى مجموعة عالية جداً من بلدان مؤشر التنمية البشرية.

فترة ما بعد الحرب
انظر أيضا: المعجزة الاقتصادية اليابانية بعد الحرب
قضت الحرب على العديد من المكاسب التي حققتها اليابان منذ عام 1868. حوالي 40 ? من المنشآت الصناعية والبنية التحتية في البلاد دمرت ، وعاد الإنتاج إلى مستويات قبل حوالي خمسة عشر عاما. لقد صُدم الناس من الخراب ودخلوا في العمل. تم تجهيز المصانع الجديدة بأفضل الآلات الحديثة ، مما منح اليابان ميزة تنافسية أولية على الدول المنتصرة ، التي لديها الآن مصانع قديمة. مع بدء فترة اليابان الثانية من التنمية الاقتصادية ، انضم الملايين من الجنود السابقين إلى قوة عمل جيدة الانضباط والتعليم العالي لإعادة بناء اليابان. فقدت مستعمرات اليابان كنتيجة للحرب العالمية الثانية ، لكن منذ ذلك الحين ، وسع اليابانيون نفوذهم الاقتصادي في جميع أنحاء آسيا وخارجها.

المهنة
أدى احتلال الولايات المتحدة لليابان (1945-1952) إلى إعادة بناء الدولة وخلق دولة ديمقراطية. بلغ إجمالي المساعدات الأمريكية حوالي 1.9 مليار دولار أمريكي خلال فترة الاحتلال ، أو حوالي 15 ? من واردات البلاد و 4 ? من الناتج القومي الإجمالي في تلك الفترة. حوالي 59 ? من هذه المساعدات كانت في شكل غذاء ، 15 ? في المواد الصناعية ، و 12 ? في معدات النقل. ومع ذلك ، تناقصت المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة بسرعة في منتصف الخمسينات. وصلت المشتريات العسكرية الأمريكية من اليابان إلى مستوى يعادل 7? من إجمالي الناتج القومي الياباني في عام 1953 وتراجعت إلى أقل من 1? بعد عام 1960. وقد ساهمت مجموعة متنوعة من التدابير التي رعتها الولايات المتحدة أثناء الاحتلال ، مثل إصلاح الأراضي ، في الأداء الاقتصادي لاحقًا من قبل المنافسة المتزايدة. وعلى وجه الخصوص ، سمح تطهير القادة الصناعيين بعد الحرب بموهبة جديدة في إدارة الصناعات التي أعيد بناؤها في البلاد. وأخيرا ، استفاد الاقتصاد من التجارة الخارجية لأنه تمكن من توسيع الصادرات بسرعة كافية لدفع ثمن الواردات من المعدات والتكنولوجيا دون الوقوع في الديون ، مثلما حدث مع عدد من البلدان النامية في الثمانينات. [11]

دراسة 2018 ، باستخدام طريقة التحكم الاصطناعية حيث تتم مقارنة اليابان مع "اليابان الاصطناعية" (مزيج منها مشابه لليابان ولكن بدون التحالف الأمريكي) ، عزت اليابان المعجزة الاقتصادية في الفترة 1958-1968 إلى التحالف الأمريكي. [12]

إعادة بناء
خصصت سنوات ما بعد الحرب المبكرة لإعادة بناء القدرات الصناعية المفقودة: تم إجراء استثمارات كبيرة في الطاقة الكهربائية والفحم والصلب والمواد الكيميائية. بحلول منتصف الخمسينيات ، كان الإنتاج مطابقًا لمستويات ما قبل الحرب. فبعد أن صدر عن مطالب الحكومة التي يهيمن عليها الجيش ، لم يسترد الاقتصاد زخمه الضائع فحسب ، بل تجاوز معدلات النمو في الفترات السابقة. بين عامي 1953 و 1965 ، زاد الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 9? سنوياً ، والتصنيع والتعدين بنسبة 13? ، والبناء بنسبة 11? ، والبنية التحتية بنسبة 12?. في عام 1965 ، استخدمت هذه القطاعات أكثر من 41? من القوى العاملة ، في حين بقي 26? منها فقط في الزراعة.

ساهم نظام التعليم العالي المشهود له في اليابان بعد الحرب بقوة في عملية التحديث. كانت أعلى معدلات معرفة القراءة والكتابة في العالم ومعايير التعليم العالي الأسباب الرئيسية لنجاح اليابان في تحقيق اقتصاد متقدم تقنيًا. كما شجعت المدارس اليابانية على الانضباط ، وهي ميزة أخرى في تشكيل قوة عمل فعالة.

بشرت منتصف الستينيات بنوع جديد من التنمية الصناعية حيث فتح الاقتصاد نفسه للمنافسة الدولية في بعض الصناعات وطور المصنوعات الثقيلة والكيميائية. في حين حافظت المنسوجات والصناعات الخفيفة على ربحيتها على الصعيد الدولي ، اكتسبت منتجات أخرى ، مثل السيارات والإلكترونيات والسفن وأدوات الآلات ، أهمية جديدة. ازدادت القيمة المضافة للصناعة والتعدين بمعدل 17? سنوياً بين 1965 و 1970. وتراجعت معدلات النمو إلى حوالي 8? وارتفعت بين قطاعي الصناعة والخدمات بين عامي 1970 و 1973 ، مع تجارة التجزئة والتمويل والعقارات. تكنولوجيا المعلومات ، وصناعات الخدمات الأخرى تبسيط عملياتها.

أزمة النفط
واجهت اليابان تحديًا اقتصاديًا حادًا في منتصف السبعينيات. صدمت أزمة النفط عام 1973 اقتصادًا أصبح يعتمد على البترول المستورد. شهدت اليابان أول انخفاض في الإنتاج الصناعي بعد الحرب ، بالإضافة إلى تضخم حاد

في الأسعار. أدى الانتعاش الذي أعقب أزمة النفط الأولى إلى إحياء التفاؤل لدى معظم قادة الأعمال ، لكن الحفاظ على النمو الصناعي في مواجهة ارتفاع تكاليف الطاقة يتطلب تحولات في الهيكل الصناعي.

الظروف المتغيرة السعر فضلت الحفظ والمصادر البديلة للطاقة الصناعية. على الرغم من ارتفاع تكاليف الاستثمار ، نجحت العديد من الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة في تقليل اعتمادها على النفط في أواخر السبعينيات والثمانينيات ، وعززت إنتاجيتها. أدت التطورات في الدوائر الكهربائية الدقيقة وأشباه الموصلات في أواخر السبعينيات والثمانينيات إلى صناعات نمو جديدة في الإلكترونيات الاستهلاكية وأجهزة الكمبيوتر ، وإلى إنتاجية أعلى في الصناعات سابقة التأسيس. وكانت النتيجة الصافية لهذه التعديلات هي زيادة كفاءة الطاقة في التصنيع وتوسيع الصناعات كثيفة المعرفة. توسعت صناعات الخدمات في اقتصاد ما بعد الصناعة على نحو متزايد.

غير أن التغيرات الاقتصادية الهيكلية لم تتمكن من التحقق من تباطؤ النمو الاقتصادي مع نضج الاقتصاد في أواخر السبعينيات والثمانينيات ، حيث بلغت معدلات النمو السنوية ما بين 4 إلى 6? فقط. لكن هذه المعدلات كانت رائعة في عالم نفطي مكلف وفي بلد قليل الموارد الطبيعية. على سبيل المثال ، كان متوسط ??معدل النمو في اليابان بنسبة 5? في أواخر الثمانينيات أعلى بكثير من معدل النمو في الولايات المتحدة البالغ 3.8?. على الرغم من زيادة أسعار النفط في عام 1979 ، كانت قوة الاقتصاد الياباني واضحة. فقد توسع دون تضخم مكون من رقمين كان يصيب الدول الصناعية الأخرى (وقد أزعجت اليابان نفسها بعد أزمة النفط الأولى في عام 1973). شهدت اليابان نمواً أبطأ في منتصف الثمانينات ، لكن ازدهارها الاقتصادي الذي طال أمده في أواخر الثمانينيات أعاد إحياء العديد من الصناعات المتعثرة.

عوامل النمو
العوامل الاقتصادية والمؤسسية المعقدة أثرت على نمو اليابان بعد الحرب. أولا ، قدمت تجربة الأمة قبل الحرب العديد من الموروثات المهمة. تركت فترة توكوغاوا (1600–1867) قطاعًا تجاريًا حيويًا في المراكز الحضرية المزدهرة ، وهي نخبة متعلمة نسبياً (على الرغم من أن لديها معرفة محدودة بالعلوم الأوروبية) ، وبيروقراطية حكومية متطورة ، وزراعة منتجة ، وأمة موحدة بشكل كبير ومتطورة للغاية. الأنظمة المالية والتسويقية ، والبنية التحتية الوطنية للطرق. كان تراكم الصناعة خلال فترة ميجي إلى النقطة التي يمكن أن تتنافس فيها اليابان من أجل القوة العالمية مقدمة هامة للنمو ما بعد الحرب من 1955 إلى 1973 ، وقدمت مجموعة من العمال ذوي الخبرة. [13]

ثانياً ، والأكثر أهمية ، هو مستوى وجودة الاستثمار الذي استمر خلال الثمانينيات. ارتفع الاستثمار في المعدات الرأسمالية ، التي كانت في المتوسط ??أكثر من 11 ? من الناتج القومي الإجمالي خلال فترة ما قبل الحرب ، إلى حوالي 20 ? من الناتج القومي الإجمالي خلال 1950s وإلى أكثر من 30 ? في أواخر 1960s و 1970s. خلال فترة الازدهار الاقتصادي في أواخر الثمانينات ، ظل المعدل حول 20?. استوردت الشركات اليابانية أحدث التقنيات لتطوير القاعدة الصناعية. كواجهة متأخرة للتحديث ، تمكنت اليابان من تجنب بعض التجارب والخطأ التي كانت تحتاج إليها الدول الأخرى في وقت سابق لتطوير العمليات الصناعية. في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين ، حسنت اليابان قاعدتها الصناعية من خلال الترخيص من الولايات المتحدة ، وشراء براءات الاختراع ، وتقليد وتحسين الاختراعات الأجنبية. في ثمانينات القرن الماضي ، عززت الصناعة أبحاثها وتطويرها ، وأصبحت العديد من الشركات مشهورة بإبداعاتها وابتكاراتها. [14]

ساهمت القوى العاملة اليابانية بشكل كبير في النمو الاقتصادي ، بسبب توافرها ومعرفة القراءة والكتابة ، وأيضاً بسبب متطلبات الأجور المعقولة. قبل وبعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ، أدى نقل العديد من العمال الزراعيين إلى الصناعة الحديثة إلى زيادة الإنتاجية وزيادات معتدلة في الأجور فقط. ومع تباطؤ النمو السكاني وتصبح الدولة متزايدة التصنيع في منتصف الستينيات ، ارتفعت الأجور بشكل ملحوظ. ومع ذلك ، حافظ تعاون نقابة العمال بشكل عام على زيادة الرواتب في نطاق المكاسب في الإنتاجية.

لعب نمو الإنتاجية العالية دوراً رئيسياً في النمو الاقتصادي بعد الحرب. فالقوة العاملة عالية المهارة والمتعلمة ، ومعدلات الادخار غير العادية ومستويات الاستثمار المصاحبة لها ، والنمو المتدني للقوى العاملة في اليابان كانت عوامل رئيسية في ارتفاع معدل نمو الإنتاجية.

استفادت الأمة أيضا من وفورات الحجم . على الرغم من أن الشركات المتوسطة والصغيرة قد ولدت الكثير من فرص العمل في الدولة ، إلا أن المنشآت الكبيرة كانت الأكثر إنتاجية. تم دمج العديد من المؤسسات الصناعية لتشكيل وحدات أكبر وأكثر كفاءة. قبل الحرب العالمية الثانية ، شكلت شركات قابضة كبيرة مجموعات الثروة ، أو zaibatsu ، التي هيمنت على معظم الصناعة. تم حل zaibatsu بعد الحرب ، ولكن ظهرت keiretsu - مجموعات الشركات الصناعية الحديثة والكبيرة. تنسيق الأنشطة داخل هذه التجمعات ودمج أصغر المقاولين من الباطن في المجموعات تعزيز الكفاءة الصناعية. [15]

وضعت الشركات اليابانية استراتيجيات ساهمت في نموها الهائل. الشركات التي تتجه نحو النمو التي أخذت الفرص تنافس بنجاح. أصبح تنويع المنتجات عنصرا أساسيا في أنماط نمو العديد من أنواع keiretsu. أضافت الشركات اليابانية القدرة النباتية والبشرية قبل الطلب. كان البحث عن حصة في السوق بدلاً من الربح السريع استراتيجية قوية أخرى.

أخيراً ، ساهمت ظروف خارجة عن سيطرة اليابان المباشرة في نجاحها. تميل الصراعات الدولية لتحفيز الاقتصاد الياباني حتى الدمار في نهاية الحرب العالمية الثانية. الحرب الروسية اليابانية (1904–05) ، الحرب العالمية الأولى (1914-1918) ، الحرب الكورية (1950-1953) ، وحرب الهند الصينية الثانية (1954-1975) جلبت طفرات اقتصادية إلى اليابان. بالإضافة إلى ذلك ، سهلت المعاملة الحميدة من الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية إعادة بناء البلاد ونموها.

الهيكل المهني المتغير
في أواخر عام 1955 ، كان ما يقرب من 40? من القوى العاملة تعمل في الزراعة ، ولكن هذا الرقم انخفض إلى 17? بحلول عام 1970 وإلى 7.2? بحلول عام 1990 وأقل من 5? في القرن الحادي والعشرين ، حيث استوردت اليابان المزيد والمزيد من احتياجاتها الغذائية. واختفت المزارع الأسرية الصغيرة. [16]

اعتمد النمو الاقتصادي الياباني في الستينيات والسبعينيات على التوسع السريع في التصنيع الثقيل في مجالات مثل السيارات والصلب وبناء السفن والمواد الكيميائية والإلكترونيات. توسّع القطاع الثانوي (التصنيع ، والبناء ، والتعدين) إلى 35.6? من القوى العاملة بحلول عام 1970. ومع نهاية السبعينيات ، بدأ الاقتصاد الياباني بالابتعاد عن التصنيع الثقيل نحو قاعدة أكثر توجهاً نحو الخدمات (القطاع الثالث). . خلال الثمانينيات من القرن الماضي ، نمت الوظائف في البيع بالجملة ، وتجارة التجزئة ، والتمويل ، والتأمين ، والعقارات ، والنقل ، والاتصالات ، والحكومة بسرعة ، بينما بقيت العمالة في القطاع الثانوي مستقرة. نما قطاع التعليم العالي من 47? من القوى العاملة عام 1970 إلى 59.2? عام 1990.

الوصف

تُعَدُّ هونغ كونغ واحدةً من أولى المراكز المالية على مستوى العالم، ولذلك فإن اقتصادها هو اقتصادٌ رأس مالي ضخم يعتمد على الخدمات، ويتميَّز بأسعار الضرائب المنخفضة والتجارة الحرة. تستعمل في المدينة عملة دولار هونغ كونغ، والتي تُصنَّف كثامن أكثر عملةٍ متداولة في العالم (حسب إحصاء عام 2010).[25] وقد وصف ميلتون فريدمان مرَّة هونغ كونغ بأنها أعظم تجربةٍ في اقتصاد عدم التدخل رأس المالي، إلا أنَّ حكومة المدينة سنَّت منذ ذلك الحين نظاماً وقوانين عدة على الأعمال التجارية، منها الحد الأدنى للأجور.[132] لا زال اقتصاد هونغ كونغ اقتصاداً رأس مالي كبير التطوُّر، إذ يُصنَّف حسب مؤشر الحرية الاقتصادية على أنه أكثر الاقتصادات حريَّة في العالم بأسره كل سنة منذ عام 1995.[133][134][135] مدينة هونغ كونغ هي مركز تجاري ومالي مهمٌّ، يضمُّ أحد أعلى كثافات مقار الشركات التجارية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ،[136] وهي تشتهر بكونها واحدةً من النمور الآسيوية الأربعة لتطورها ونموها السريع منذ ستينيات وحتى تسعينيات القرن العشرين. نمى ناتج هونغ كونغ المحلي الإجمالي منذ عام 1961 إلى 1997 180 ضعفاً، فيما ازداد الناتج المحلي للفرد بـ87 ضعفاً.[137][138][139]

تعد بورصة هونغ كونغ سوق الأوراق المالية السابعة في العالم حسب حجم المبادلات التجارية، إذ بلغ رأس مال سوقها 2.3 ترليون دولار أمريكي في عام 2009.[140] مثَّلت هونغ كونغ في العام ذاته نسبة 22% من رأس مال إطلاق سوق الأوراق المالية (IPO) العالمي،[141] لتكون الأولى بهذا الترتيب عالمياً، وأسهل مكانٍ في العالم لتأسيس رأس مال. يرتبط دولار هونغ كونغ بالدولار الأمريكي منذ عام 1983.[142]

بدأت هونغ كونغ بالتحول إلى مركز مالي في التسعينيات، إلا أنَّها تأثرت بدرجة كبيرة بتداعيات الأزمة المالية الآسيوية التي ضربت المنطقة عام 1998، ثم مرة أخرى في عام 2003 نتيجة انتشار اللالتهاب الرئوي الحاد (سارس). في هذه الفترة، حصلت نهضة جديدة بالطلب العالمي والمحلي في هونغ كونغ أدت إلى انتعاشة اقتصادية قوية، وقوَّى انخفاض الأسعار من منافسة صادرات هونغ كونغ في السوق العالمية لتنتهي فترة ضعفٍ طويلة.[143][144] بدأت الحكومة الاستعمارية البريطانية في نهاية التسعينيات بالتدخل في اقتصاد هونغ كونغ، واستمرَّ هذا الأمر منذ عام 1997 وتزايد باستمرارٍ مع تقديم ضمانات رصيد الصادرات الائتماني والحد الأدنى للأجور والقوانين المعادية للتعصُّب.[132]

ميدان البورصة المالية المركزيُّ في هونغ كونغ.
توجد في هونغ كونغ القليل من المناطق الصالحة للزراعة أو الموارد الطبيعية، ولذا فغنها تستورد معظم الطعام والمواد الخامّ من البلدان المجاورة لها. يبلغ مقدار الواردات في هونغ كونغ أكثر من 90% من الأطعمة، بما في ذلك تقريباً كافَّة الأرز واللحوم.[145] النشاط الزراعي في المدينة محدودٌ جداً، إذ يساهم بنسبة 0.1% فحسب بالناتج المحلي الإجمالي، وهو يتمحور حول زراعات نباتات وأزهار محدودة. من جهة أخرى تُصنَّف هونغ كونغ على أنها الدولة الحادية عشرة عالمياً في التجارة،[146] إذ يتجاوز قدر صادرتها وارداتها الكلي إنتاجها المحلي، كما أنها مركز إعادة التصدير الأول على مستوى العالم،[147] حيث تمثّل العديد من صادراتها بضائع يُعَاد تصديرها عبر المدينة،[148] وهي منتجات تُصنَّع خارجها - خصوصاً في بر الصين الرئيسي - ثم تشحن عبرها وتوزَّع إلى بلدانٍ أخرى. سمح لهونغ كونغ موقعها الجغرافي بأن تبنيَ نظام مواصلات وبنية تحتية تضمُّ أكثر موانئ الشحن وأكثر المطارات في العالم اكتظاظاً.[149]

تمكَّنت هونغ كونغ - حتى قبل نقل ملكيتها إلى الصين عام 1997 - من تأسيس علاقات استثمارات وتجارة نشطة مع جمهورية الصين الشعبية، مما يجعلها الآن بوابة للاستثمارات التي تدخل إلى بر الصين الرئيسي. كان هناك في عام 2007 ما يصل إلى 3.46 مليون موظَّف بدوامٍ كامل في هونغ كونغ، ممَّا يجعل معدل البطالة فيها 4.1% في السنة الرابعة على التوالي من الانخفاض المستمرّ.[149] يسيطر قطاع الخدمات على اقتصاد المدينة، حيث يمثّل نسبة 90% من الناتج المحلي الإجمالي، وأما الصناعة فتمثّل 9%. بلغ معدل التضخم في عام 2007 قدر 2.5%.[150] أهم الأسواق التي تصدر إليها هونغ كونغ هي بر الصين الرئيسي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية.[118]

كانت هونغ كونغ في عام 2010 ثامن أغلى مدينةٍ في العالم، لتتراجع من المرتبة الخامسة التي شغلتها العام السابق.[151] كما أنها تُصنَّف الرابعة عالمياً في ترتيب نسبة العائلات المليونيرية من السكان، لتأتي بعد سويسرا وقطر وسنغافورة، حيث تمتلك 8.5% من كافَّة الأسر الهونغ كونغية ما لا يقلّ عن مليون دولارٍ أمريكي.[152] كما تحتلُّ المرتبة الثانية في مؤشر سهولة افتتاح الأعمال التجارية، بعد سنغافورة مباشرةً.[153]